



المركز القومي
للتعريب والترجمة والتأليف والنشر

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مناهج العلوم الاجتماعية

منطق البحث في العلوم الاجتماعية

منتدى مكتبة الاسكندرية



﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾

مناهج العلوم الاجتماعية

الكتاب الثاني

منطق البحث في العلوم الاجتماعية

تأليف : مادلين غراويتز
أستاذة خبيرة في جامعة باريس الأولى

ترجمة : الدكتور سام عمار
مراجعة : الأستاذة الدكتورة فاطمة الجيوشي

méthodes des sciences sociales

Madeleine Grawitz

Professeur émérite à l'Université de Paris I

"L'édition originale de cet ouvrage a paru sous le titre
"Méthodes des sciences sociales"

© 1990, EDITIONS DALLOZ, 11, rue Soufflot,
75240 PARIS CEDEX 05 France".

منطق البحث في العلوم الاجتماعية - الطبعة الأولى

المترجم: الدكتور سام عمار

المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.

دمشق - ص ب : 3752 ج.ع.ص.

ع / 1/3/1993

التنفيذ والاعراج: قسم التوثيق والنشر في المركز العربي للتعريب بدمشق.

بلاكات وتنفيذ: دار أيوية - دمشق - هاتف 332586

طباعة: مطبعة طربين

مقدمة

بعد أن تم إصدار العديد من الكتب المرجعية في مجال العلوم التطبيقية والهندسية تنجّه اهتمامات مركزنا نحو العلوم الانسانية، ايماناً منا بأن الميدانين متكاملان وأن ايلاء العلوم الانسانية قدراً معيناً من الرعاية أصبح ضرورة في عصرنا الحديث الذي بلغت فيه العلوم التطبيقية مستوى من التقدم مذهلاً، يدعو إلى التأمل.

إن نتائج العبقريّة البشرية في مجال العلم سلاح ذو حدين: بناءً إن أحسن استخدامه، وهذّام إن أسيء استعماله؛ ومن هنا كانت ضرورة توجيه اهتمامنا نحو العلوم الانسانية، فهي التي تساعد على التأمل والتبصر والتحذير والتوجيه. ونحن الآن أمام وضع صعب فقد حقق العلم تقدماً مذهلاً ولكن من يضمن السلامة للبشرية إن أساءت سلطة منهورة استخدام ما بين يديها من سلاح مدمر. إن أمراً مثل هذا يسيء إلى الانسانية وقد يغير مجرى التاريخ.

«إن علم الانسان الذي نحس حقيقتنا بالحاجة الماسة إليه لا ينطبق على ثقافة كتبية حفظية ولا على تكيف دائم مع مجتمع يزداد تقنية وثقافة يوماً بعد يوم. إن هذا العلم يتناول مصير الانسان في مجتمع انساني. إنه يشمل الماضي بكل تأكيد، ولكنه يضم مستقبل الناس والعلاقات التي تربط بينهم».

إن هذا الكتاب الذي نال جائزة أكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية، يعتبر في الواقع ثلاثة كتب بين دفتين، تبعاً لتقسيم مؤلفته: مادلين غراويتز، الاستاذة البخيرة في جامعة باريس الاولى. ففيه يجد الطالب الجامعي والباحث والمدرس الجامعي ما يبحث عنه بخصوص العلوم الاجتماعية. إنه مرجع أصيل تقتفر إليه المكتبة العربية.

فالكتاب الأول منه وعنوانه: العلم والعلوم الاجتماعية، يعرض تاريخ العلوم الاجتماعية وتطورها في مختلف العصور، ويعرض مشكلاتها وواقعها في العديد من بلدان العالم، ولاسيما أوروبا وأمريكا، ويحدد موقعها من العلوم الأخرى، كما يولي الاهتمام لعلم الاجتماع وعلم الاجتماع النفسي.

ويتناول الكتاب الثاني، وعنوانه: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، خلاقات المناهج ومتطلبات البحث ومستوياته واستعمال الرياضيات فيه، ودور النظرية والبحث في العلوم الاجتماعية.

أما الكتاب الثالث، وهو الجانب الأهم، فعنوانه: التقنيات في خدمة العلوم

الاجتماعية. وهو يعالج مشكلات البحث في العلوم الاجتماعية وشروطه وأساسياته. وينصب الاهتمام فيه على تطبيق التقنيات وبنائها وخصائصها وأنواعها وطرائق تطبيقها. . . الخ، ويكتمل بملحق إحصائي يساعد في معالجة المعطيات التي تمكن هذه التقنيات من الحصول عليها، أو تدرس على أساسها.

وسينشر المركز ترجمة هذا الكتاب على دفعتين: أولاها تناول الكتابين الأول والثاني، وثانيتها تناول الكتاب الثالث.

والمركز يتوجه للاستاذ الدكتور عبدالوهاب بوحدية بالشكر والعرفان لتفضله بتبيان أهمية هذا الكتاب وما تضمنه من بحوث قيمة ومدى الحاجة إليها في جامعاتنا مما شجعنا على الاسراع بترجمته.

وإننا لنترجو أن يجد فيه الباحث العربي والمتخصص الجامعي في ميدان العلوم الاجتماعية مرجعا مفيداً وكتاباً يعتمد عليه. والله نسأل التوفيق وهو مسدد الخطى.

الأستاذ الدكتور المهندس أحمد عمر يوسف

مدير المركز العربي
للتدريب والترجمة والتأليف والنشر

الفصل الأول

نزاعات المناهج

«وهكذا فليس العمل أن نتأمل ما لم يتأمله أحد بعد،
بل أن نتأمل كما لم يتأمل أحد بعد
فيما يوجد أمام أعين الناس جميعاً»

شوبنهاور

265-- تعريفات-- 1- المنهج والمناهج la méthode et les méthodes

لا نستطيع إلا أن ندهش من الفوضى التي لاحدود لها في هذا الميدان. فمعظم الكتاب يميزون المنهج من المناهج^(١). ومع ذلك نجد هذا المصطلح مستعملاً لوصف اجراءات تأخذ موقعها على مستويات مختلفة، فيما يخص احياءها الفلسفي بدرجات متفاوتة، ودرجة تجريدها، وهدفها التفسيري بدرجات متباينة، وعملها على مراحل بحث ملموسة بدرجات مختلفة واللحظة التي تأخذ موقعها فيها. إننا نقترح هنا ترتيباً ناقصاً جداً بالتأكيد، ولكن له على الأقل، من وجهة النظر التربوية، مزية اتاحة الفرصة للطلاب لوضع المناهج في مستواها حين يصادفون هذا أو ذاك، بخصوص العديد من المشكلات التي توضع هذه الناهج موضع تساؤل «راجع الجدول في ص 22».

أ) المنهج بالمعنى الفلسفي^(٢). يتكون المنهج (بالمفرد) بالمعنى الأكثر رقياً والأكثر عمومية للمصطلح، من مجموع العمليات الفكرية التي يسعى اختصاص بها إلى بلوغ الحقائق التي يتابعها ويثبتها ويتحقق منها. إن هذا التصور للمنهج بالمعنى العام للأسلوب

(١) إن الأميركيين يستخدمون مصطلح أساليب في المكان الذي نستخدم فيه مناهج (بالجمع)، ولكن هذا التبديل

لا يضيف أي وضوح. وبهذا الشكل يميز جون كيني John Kinney في (6) خمسة أساليب تشكل جزءاً من منهجية العلوم: هي: الإحصائي والتجريبي والتصنيفي والتاريخي ودراسة الحالة. وهذه القائمة ليست كاملة ولا متجانسة. فكيف نحدد مكان المنهج التجريبي ومنهج دراسة الحالة على المستوى الإحصائي ذاته؟

(٢) لقد ألحنا على مفهوم المنهج هذا، المرتبط بالمنطق ومبحث العلوم في الكتاب الأول.

المنطقي، الملازم لكل خطوة علمية، يتيح اعتباره مجموعة من القواعد المستقلة عن أي بحث ومضمون خاص، يرمي خاصة إلى عمليات وأشكال من المحاكمة والادراك، تجعل الواقع الذي ينبغي ادراكه سهل المتناول. والمقصود وجهات نظر فلسفية تحدد موقف العقل البشري تجاه الموضوع.

ب) المنهج موقف ملموس تجاه الموضوع. إن الموقف الفلسفي إذا مضى قليلاً أو كثيراً. وفي هذه الحال، يحلي المنهج خاصة طرائق ملموسة لتصوير البحث أو تنظيمه، ولكن ذلك يتم بدرجات متفاوتة من الالتزام والدقة والكمال والانتظام، ولا تؤثر المناهج كلها بالطريقة نفسها في مراحل البحث ذاتها. فالمنهج التجريبي مثلاً يفترض الإيمان بالخبرية ويحلي أوامر في مرحلة الملاحظة كما في مرحلة معالجة المعطيات. وبالمقابل يهتم المنهج السريري، بصفته علاجياً، بالنتائج، ولكنه يتوافق خاصة مع موقف عقلي، فهو لا يحلي بذاته أية معالجة خاصة.

ج) المنهج المرتبط بمحاولة تفسير. إنه يرتبط بمقدار أو بآخر بموقف فلسفي، ويستطيع أن يؤثر بهذه المرحلة من البحث أو تلك: فالمنهج الجدلي خبري وهو يتطلب ملاحظات مادية.

إن لهذه المناهج هذا الشيء المشترك: إنها تهدف قبل كل شيء إلى مخطط تفسيري، يمكن أن يكون متسعاً بدرجات متباينة، وأن يأخذ موقعه على مستوى من العمق مختلف جداً. وهذه مثلاً حالة المنهج الجدلي والمنهج الوظيفي والمنهج التاريخي^(١).

د) المنهج المرتبط بميدان معين. يسوغ مصطلح المنهج عندما يرتبط بميدان نوعي ويضم طريقة في العمل خاصة به: مثال ذلك المنهج التاريخي ومنهج التحليل النفسي. وهناك ميل أحياناً إلى توسيع هذا المفهوم الضيق للمنهج وإلى الخلط بينه وبين مفهوم النظرية. ويفسر هذا الميل بأن المناهج التحليلية النفسية ومناهج أخرى كذلك تهتم أيضاً بتصوير نظري إجمالي لعلم النفس أو المجتمع. ومع ذلك يجب تجنب الخلط بين هذين المظهرين. فكل نظرية تتطلب مشكلات متعلقة بالمحتوى النوعي الذي تنظمه وتمتلك طابعاً جوهرياً. إن النظرية تحدد على الأغلب ما يرتبط بـ «ماذا» في حين أن مشكلات المنهج، المرتبطة، بالتاكيد، بالمحتوى، ولكن بطريقة أخرى، تعطي جواباً عن الجواب «كيف؟».

ويعني ضيق ولكي نستخلص عنصراً تشترك فيه هذه المناهج كلها سنقول: إننا نستطيع أن نعد معظمها مجموعاً متناسقاً من العمليات المستعملة لبلوغ هدف أو مجموعة

(١) راجع الفقرة رقم 365 وما يليها.

من الاهداف، جملة من المبادئ التي توجه كل بحث منظم، جملة من المعايير التي تتيح اختيار التقنيات وتنسيقها. إنها تشكل بطريقة متفاوتة التجريد أو الحسية، والدقة أو الغموض، مخطط عمل تبعاً لهدف.

266- les techniques التقنيات

إن كل بحث أو تطبيق ذي طبيعة علمية في العلوم الاجتماعية كما في العلوم عامة، يجب أن يشمل استعمال طرائق اجرائية دقيقة، محددة جيداً، قابلة للنقل، قابلة للتطبيق من جديد في الشروط نفسها، ملائمة لنوع المشكلة والظواهر موضوع البحث. هذه هي التقنيات. إن اختيارها مرتبط بالهدف المقصود، المرتبط هو الآخر بالمنهج العمل. ونشأ من هذا الارتباط المتبادل غالباً خلط بين مصطلحي التقنية والمنهج اللذين من المناسب التمييز بينهما. إن اللغة الدراجة تميل إذا إلى استعمال المصطلحين دون تمييز. فنمجد هذا المنهج من أجل تعلم اللغة الروسية أو التزلج على الجليد في خمسة دروس، الخ.

إن التقنية مثل المنهج، جواب عن كيف؟. إنها وسيلة لبلوغ هدف، ولكنها تأخذ مكانها على مستوى الوقائع أو المراحل العملية. فهي في البداية حركية: تقنية الخباز وعازف البيانو. ويمكن أن تحدد مراحل فكرية: تقنية المسرح والمقابلة. إن الحدود تصبح عند ذاك صعبة على الرسم. وما نستطيع أن نقوله هو أن التقنية تمثل مراحل عمليات محدودة، مرتبطة بعناصر عملية، محسنة، ملائمة لهدف محدد، في حين أن المنهج مفهوم فكري ينسق جملة من العمليات، وعلى وجه العموم، عدة تقنيات.

إن كل لاعب تنس يملك تقنية أو تقنيات: الضربة المقلوبة، والضربة المباشرة والقوية فوق الشبكة، واستهلال ضرب الكرة، وطريقة وضع أقدامه وامساك مضربه، والقيام بحركة معينة. وكل لاعب يستعمل تقنيته تبعاً لمنهج: اتعاب الخصم منذ البداية، واللعب من عمق الملعب أو عند الشبكة، الخ. إن المنهج تأمل قبل كل شيء، إنه يستعمل وينظم التقنيات المادية، تبعاً للهدف: الربح^(١).

إن التقنيات ليست إذا إلا أدوات يضعها المنهج في خدمة البحث، وينظمها لتحقيق هذا الهدف. إنها محدودة العدد ويشارك فيها معظم العلوم الاجتماعية.

(١) المنهج من أجل ربح استراتيجي.

إن المقاربة بالمعنى المجازي، تتعلق بخطوة فكرية. وهي لا تتطلب المراحل النظامية، المراتية، للتقنية، ولادقة مفهوم المنهج الفكرية. إنها خاصة موقف ينطوي على المرونة والمحدرة، ويتصف بحالة من اليقظة الكبيرة والاحترام الكبير معاً للحدث أو الموضوع. فلن نفكر في التمسك بتقنية الهندي ولا بمنهج كلب الصيد. إن المقاربة هي هذا، ولذلك فستكلم بسهولة عن المقاربة السريرية، لأن المقصود هنا طريقة في التصرف والملاحظة تتصف بحالة فكرية أكثر مما تتصف بمراحل صارمة كما هي الحال في المنهج التجريبي .

إن المقاربة هي المنهج والتقنية بدون حدود بينهما، لا يطبقان بالجملة وإنما يستعملان لدراسة موضوعات حساسة، بجرعات مناسبة لردود الأفعال غير المتوقعة .

268- حدود المناهج والتقنيات.

إن التقنيات وسائل لتناول المشكلات، حين تكون هذه المشكلات محددة. والأكثر صعوبة والجوهري هو - وكان ذلك لم يكرر بما فيه الكفاية - طرح الاسئلة الجيدة. إننا لانستطيع أن نقصر، في كتاب اسمه: مناهج، على استعراض تقنيات، لأن التقنية غير كافية بدون منهج. وهناك شيء اضافي، فمن أجل انجاز بحث انجازاً جيداً لا يكفي المنهج نفسه أيضاً. إنه ليس في الواقع الا «كيف»، قابلاً للاستعمال تبعاً لهدف، أي مرتبطاً بمحتوى الميدان الذي تجب دراسته، والمشكلات التي تطرح.

لنتخيل صياداً، إن منهجه فعال مادام يتيح له أن يقتل وأن يجلب أكبر عدد من الطرائد. فإن لم يكن أكثر من رام ممتاز، يمتلك فقط تقنية جيدة مكتسبة في موقع رمي، فإنه لن يحقق هذا الهدف. يلزمه أيضاً منهج جيد أي استراتيجية ملائمة للميدان، وللزمن الذي يمضيه، ولعادات الطريدة، ولنفسية كلبه، الخ. إن مفهوم المنهج ذاته يتطلب منه أن يأخذ بالحسبان هذه العناصر جميعها والمشكلات التي يعرفها.

وكذلك فإن طالباً يمتلك فقط تقنية المقابلة أو سلاله الاتجاه في المختبر، يوشك هو أيضاً أن يكون قليل الفعالية في الميدان. إنه لن يعرف كيف يبحث مادام لا يعرف المشكلات. ولدراسة التقنيات دراسة ذات فائدة، تجب معرفة المناهج التي تستخدمها وتنسقها ويجب تكوين فكرة عن الأهداف، والأغراض، أي عن العلوم التي تشكل هذه الأغراض والأهداف جزءاً منها، وعن الميدان الذي سوف تطبق عليه هذه المناهج .

إننا نستطيع هنا أن ندرس مختلف العلوم الاجتماعية: التاريخ، علم الاجتماع، الخ. ولكن من الممكن تحديد الخطوط الكبرى المشتركة بين هذه المناهج وتحديد خصوصياتها

تبعاً لطبيعتها ولموضوع هذه العلوم ولوجهة النظر التي تأخذ بها هذه العلوم من أجل دراستها. إن الموضوع ذاته، سواء انظر إليه من قرب أم من بعد، يتطلب مطابقة للرؤية مختلفة. إن المنهج، إن صح التعبير، «مطابقة فكرية» للموضوع.

269-- مراجع.

1. BECKER (A.) and BOSKOFF (A.). - *Modern sociological theory* (18 B. 170).
- 1 bis. BOUDON (R.). - *Les méthodes en sociologie*, P.U.F., 1969, 128 p.
- 1 ter. COLE (S.). - *The sociological Method. An introduction to the science of sociology*, Chicago, Rand McNally pub. 1980, 148 p.
2. FEYERABEND (P.). - *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*.
3. GREER (S.). - *The logic of social inquiry* (4 B. 25).
4. JAMOUS (H.). - *Technique, méthode, épistémologie, Suggestions pour quelques définitions*, « Épistémologie sociologique », 1968, n° 6, pp. 20-37.
5. LEINHARDT, ed. - *Sociological methodology*, Jossey Bass, mai 1981.
- *5 bis. LUNDBERG (G. A.). - *Social research* (8 B. 25).
- *6. MAC KINNEY (J.). - *Methodology, procedures and techniques*, in Becker and Boskoff (1), pp. 186 à 236.
- 6 bis. MORIN (E.). - *La méthode*, 2 tomes, Seuil, 1980, 400 et 494 p.

الجزء الاول

الكلانية والفردانية

holisme et individualisme

(171) - نقاش قديم.

لنبحث النقاشات القديمة تحت أشكال مختلفة حسب العصور: ففي علم النفس ينبعث النقاش المكتسب والفطري، وفي علم الاجتماع ينبثق النقاش حول علاقات الفرد والمجتمع. والجدال بين الكلانية والفردانية المنهجية، الذي استأنفه الانكلوساكسونيون، وصل إلى فرنسا حيث أثار هذه السنوات الأخيرة مناقشات عديدة. وربما كان المقصود، في رأي بوردون، ولقد رأينا ذلك (راجع الفقرة 165 bis)، النقاش المنهجي الرئيسي لهذا العصر. وربما أفادت الفردانية من عودة الاهتمام الناجم عن الطرق المسدودة التي قد تكون الكلانية وصلت إليها. ولن نعود إليها بل سنعالج هنا تناقضات أخرى: الدراسات التفسيرية أو الوصفية، والدراسات السريرية أو التجريبية، وأخيراً الدراسات النوعية أو الكمية.

الجزء الثاني

الدراسات التفسيرية والدراسات الوصفية⁽¹⁾

(171) - مقارنة.

لقد عادت العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع خاصة علوماً تفسيرية أي علوماً تدرس المظهر العام، والمنتظم والمتكرر للظواهر، وتستطيع، في غياب تفسير القوانين، أن تعمم وأحياناً أن تنبأ. ومع ذلك فكل علم يكتسي أيضاً مظهراً وصفياً، أي ينطوي على دراسة

(1) وصفي = فردي، تفسيري = عام. لقد اقتبس هذين المصطلحين آلبرت allport من الفيلسوف الألماني

Wendelband.

عدد من الواقعات الخاصة. ففي كل حقبة كان البحث الملموس يدرج على جدول الاعمال، كان من الطبيعي أن يعاد النظر في الجانب السائد حتى ذلك الوقت، من المنهج التفسيري.

لقد أثرت المشكلة لدى ظهور كتاب هام عام 1919 عن الفلاح البولوني، فقد صمم الكاتبان توماس Thomas وزنانيسكي^(١) Znaniecki دراستهما بصفتها بحثاً علمياً، يأخذ بعين الاعتبار معاً العوامل الموضوعية والتصرفات الذاتية التي كانت تؤثر في الحياة الاجتماعية.

لقد كانا يريدان، انطلاقاً من هذه العوامل والتصرفات، التحقق من فرضياتهما واستخلاص تعميمات قابلة للتطبيق على حالات اجتماعية أخرى. لقد كانا يرغبان قبل كل شيء، في تحقيق الاعتراف بالوثائق الشخصية (الرسائل والسير الذاتية) التي كانا يستعملانها «ويعدانها النموذج الكامل للمادة الاجتماعية». لقد استعمل المؤرخون كثيراً بالتأكيد هذا النوع من الوثائق ولكن من وجهة نظر محدودة، لعدم وجود التكوين النفسي والاجتماعي. ولقد حاول علماء النفس بدورهم أن يفسروا عدداً من هذه المعطيات في حين أن علماء الاجتماع امتنعوا عن ذلك حتى ظهور كتاب زنانيسكي.

إن نوعاً من «السلوكية» قد حول المؤلفين، في بحثهما عن واقعات موضوعية ومواقف معبر عنها، عن عوامل ذاتية على قدر كبير من الوضوح.

وتصريحات توماس وزنانيسكي، الثورية في عام 1920، كانت تسبق ببساطة تطور تقنيات اجتماعية. لقد كان الجزء المخصص للمواقف تجديداً. وردود الافعال التي أثارها تقرير بلومر Blumer في مجلس العلوم الاجتماعية، عن المناهج المستعملة في الدراسة حول الفلاح البولوني كانت من العنف بحيث أدت إلى انشاء محكمة خبراء مكونة من عالم نفس^(٢) وعالم تاريخ^(٣) وعالم اناسة^(٤) وعالم اجتماع^(٥). وختم هؤلاء الكتاب تعليقاتهم المكونة من مجلدين بالاعلان أن استعمال الوثائق الشخصية لم يكن ممكناً فحسب بل ضرورياً، بشرط توخي الاحتياطات العلمية.

(١) (9) و(5) و(6). راجع كذلك المراجع في الفقرة (580bis).

(٢) ج. و. ألبرت G.W.Allport.

(٣) ل. غوتشالك L.Gotlschalk (3bis).

(٤) كلد كليكهون Clyd Kluckhohn.

(٥) ر. أنجيل R.Angell (3bis).

272- نتيجة الخلاف.

إن كان لهذا النزاع المنهجي مثل هذا الصدى، فلأنه كان يشير مشكلة التعميم كلها انطلاقاً من حالات خاصة، تعيد النظر بتقنية دراسات الحالات المطبقة كثيراً في الولايات المتحدة. وعلى صعيد المنهج، تجرب دراسات الحالات، التي لا تشكل الوثائق الشخصية إلا نوعاً منها، اتجاهات أجمالياً وتفصيلياً معاً لوضع أو لفرد، أي أنها تريد معرفة كل شيء عما هو خاص، مقدرة أنها تستطيع بعد ذلك أن تعمم بل أن تتنبأ. وإذا كان علماء الاجتماع ألفروا دائماً فائدة الوثائق الشخصية والواقعات الخاصة، باعتبارها معطيات مفيدة في دراسة المعاشي، فإنهم لم يوافقوا على الإقرار بقيمتها على صعيد المنهجية العلمية، ولا سيما ما يخص التنبؤ والتعميم.

والفائدة التي تقدمها هذه التواريخ المعيشة نادراً ما تكون تفسيرية، أي أن هدفها الأساسي ليس اكتشاف القوانين. ولكنها مع ذلك تستطيع أن تقود إليه. فبإتاحتها معرفة معمقة لفرد خاص، تستطيع إثارة فرضية ذات طبيعة عامة. إن البورت يدافع عن «أننا نستطيع أن نقوم بتنبؤات جيدة عن سلوك فرد عندما نحلل تاريخه الخاص بدلاً من أن نطبق عليه قوانين عامة، مستخلصة ببساطة من دراسة السكان المتممين إلى الوسط الاجتماعي ذاته»⁽¹⁾.

273- موقف العقلانيين.

لا يؤمن العقلانيون بحقيقة ندركها بحواسنا. وهم، بمعارضتهم للخبرانيين، يعادون بالقدر نفسه البحث عن المعطيات النوعية والتكميم. إن معظمهم يرى أن الطبيعة النوعية لمعطيات العلوم الاجتماعية تجعل من غير الممكن مماثلتها للعلوم الطبيعية، وإذا مماثلة لقيمتها التفسيرية.

274- موقف الخبرانيين.

إن لقاء الوضعية والاحصاء والمنهج الوصفي هو الذي سيهيء، بشيء من المفارقة، لتكميم العلوم الاجتماعية، ويصالح أنصار الوصف والتفسير، وأنصار الكم والنوع. والواقع أن الوضعيين رأوا في الاحصاء وسيلة للحصول على مواد موضوعية، مشابهة لمواد العلوم الطبيعية. وعلماء الاحصاء المعارضون، من حيث المبدأ، لمنهج الحالات الخاصة هذا

قدموا له في النهاية عونهم. والحقيقة أنه بدءاً منذ اللحظة التي يتجاوز فيها الاحصاء^(١) مرحلة الوصف، والتمثيل الكمي البسيط، يتيح، بفضل الارتباطات المتبادلة وعمليات السبر، التعميم علمياً من الخاص إلى العام، مانحاً بذلك قيمة تعميم للمنهج الوصفي. وقد قدم هذا المنهج مع ذلك، باستمراره في الدفاع عن فائدة الحالة الخاصة، في مظهرها النوعي، مواد كان عليها أن تتوصل ذات يوم، بعد أن طبقت عليها تقنيات مختلفة ووضعت على بطاقات مثقوبة، إلى نتائج مكعبة.

إن الاعتراف بالنوعي، بالحالة الخاصة مصدراً للتكميم، يعطي بالتأكيد قيمة كبيرة للابحاث من هذه الطبيعة، ولكنه يميل إلى تقليص المنهج الوصفي بما هو عليه، أي بصفته منهج تعميم للحالة الخاصة عبر صفاته الأساسية. وبكلام آخر، إنه يفضل الاستقراء الاحصائي على حساب الاستقراء التحليلي. إننا لانعمم هذه الحالة الخاصة، لأن بحثاً معمقاً يتيح اكتشاف ما هو أساسي، بل لأننا اكتشفنا العملية ذاتها في العديد من الحالات الخاصة. وبدلاً من أن نبحث، مثلاً، عن التغيرات التي تثيرها بطالة الزوج في العلاقات بين الزوجين، في أسرة واحدة مدروسة بشكل كامل، سنبحث عن تبدلات سلوك العديد من الأسر. إن مصالحة النوعي مع الكمي، كما سنرى، تتطلب تكاملهما. إنها تتيح استعمال الحالة الخاصة في دراسة معمقة، إما لاقتراح فرضيات سيتحقق منها البحث الكمي، وإما لاعطاء معنى للمعطيات التي يقترحها هذا البحث.

إن المسألة تتجاوز كثيراً المشكلة البسيطة لصحة التقنيات. وكما يقول ج. غرانجير^(٢) G.Granger إن حالة معرفة للفرد هي الصعوبة العظمى لمبحث علوم للعلوم الانسانية، ونستطيع أن نقبر جملة انشتاين، التي تذكر مشكلة الرياضيات العريضة. «إما أن توجد معرفة للفرد، ولكنها ليست علمية وإما أن يوجد علم للفعل البشري، ولكنه لا يصل إلى الفرد.» «إذا قبلنا أن الفكر العلمي يقوم على بناء موضوع، مفهوم منفصل عن الحدس المباشر، فإنه لا يستطيع مع ذلك أن يتجرد إلى مالا نهاية. إنه يمر عبر الحدث والاتصال بالعالم والآخر، والآخرين. وفي محاولة لحل المشكلة اخترعت العلوم الانسانية منهجاً خاصاً لها: هو المنهج السريري^(٣)».

(١) (4bis).

(٢) (3ter).

(٣) (3ter).

1. ALLPORT (G. W.). – *The use of personal documents in psychological science*, prepared for the Committee on Appraisal of Research, New York, Social Science Research Council, Bull. n° 49, 1951.
2. BECK (S. J.). – *The science of personality: nomothetic or idiographic?* Psychological review, 1953, 60, pp. 803-810.
3. FERRAROTI (F.). – *Histoire et histoires de vie*, Librairie des Méridiens, 1982.
- 3 bis. GOTTSCHALK (L.), KLUCKHOHN (C.), ANGELL (R.). – *The use of personal documents in history, anthropology and sociology*, New York, Social Science Research Council, Bull. n° 53, 1954.
- **3 ter. GRANGER (G.). – *Pensée formelle et sciences de l'homme*, Aubier Montaigne 1967, 226 p.
4. GRAWITZ (M.). – *Histoires de vie et vie sociale*, Cahiers internationaux de sociologie, n° spécial (vol. LXVI), 1979.
- 4 bis. LEMEL (Y.). – *La sociologie des pratiques du quotidien entre l'approche ethnographique et l'enquête statistique*, Écon. statist. 1984, n° 168, pp. 5-11.
5. LOPATA (H. Z.). – *Florian Znaniecki. Creative evolution of a sociologist*, « J. Hist. behav., Sci. », U.S.A (1976), 12, n° 3, 203-215.
- 5 bis. *L'ordinaire*, dir. Ph. Fritsch, Colloque, Lyon II, 1982, C.N.R.S.
6. MARKIEWICZ-LAGNEAU (J.). – *L'autobiographie en Pologne ou de l'usage social d'une technique sociologique*, « Rev. Fr. Sociol. » (1976), 17, n° 4, pp. 591-613.
7. PINEAU (G.). – *Vie des histoires de vie*, Univ. de Montréal, 1980, 61 p.
8. RAVIS-GIORDANI (G.). – *De l'utilisation des témoignages oraux : aspects déontologiques*, Ethn. franç., 1978-79, 8, n° 4.
9. REUCHLIN (M.). – *Des méthodes en psychologie*, P.U.F. Que sais-je ?, 1969, 128 p.
10. THOMAS (W. I.), ZNANIECKI (F.). – *The Polish peasant in Europe and America*, 5 vol., Boston, Richard G. Badger, 1918, 2224 p.
11. WILLER (Dand J.). – *Systematic Empiricism: critique of a pseudo-science*, Englewood Cliffs, 1973, 145 p.

الجزء الثالث

المنهج السريري والمنهج التجريبي

276- فكرة عامة.

إن الملاحظة السريرية تقليدية في الطب . وهي تعني حرفياً: دراسة مطبقة قرب «سرير المريض». وفي الوقت الحاضر نشهد تحت مصطلح «المقاربة السريرية»، توسيعاً لمفهوم ولاستعمال ما يعد تقنية مركبة أقل مما يعتبر تصرفاً، احساساً، اجراءاً.

وموضوع المنهج السريري^(١) هو الدراسة المعمقة للحالات الفردية، أي المحددات الوراثية، والسيرية^(٢) والتكوينية لسلوك الشخص الملاحظ.

والمنهج التجريبي في علم النفس ولسبب قوي جداً في علم النفس الاجتماعي يطبق في الأغلب على دراسة الانسان عامة وعلى بحث التفاعلات بين سلوكه والموقف، إنه يبحث، باختصار، عن التعميمات.

وتباين الموضوع هذا يستجر التباينات في الغاية والوسائل . والمنهج السريري يسعى إلى غاية عملية، مع بقائه علمياً: إن عليه أن يصدر حكماً أو تشخيصاً، يتبعه غالباً وصفة علاجية، أن عليه باختصار أن يشفي أو أن يساعد الشخص على الحياة . والنجاح أو الاخفاق يشكلان النتيجة المخيفة لهذا المنهج .

ونستطيع مع ذلك قبول مقارنة سريرية، دون تطبيق علاجي حقيقي ما دامت روح المنهج وخصائصه حاضرة، كما نقبل منهجا، تجريبياً بمنطقه، دون تجريب حسي .

إن صعوبة التجريب في العلوم الاجتماعية، وتعقيد العوامل البشرية، وتربطها توجه الباحثين غالباً نحو المنهج السريري . وخاصيته هي أسبقية المعلومة والملاحظة، التي نتناول مجموع مظاهر كائن بشري أو مجموعة بشرية عيانية، موضوعة «في موقف وفي تطور»^(٣) .

إن المنهج السريري يستعمل من جهة «سوابق المريض»: معرفة ماضي الشخص، بفضل الوثائق الشخصية، وروايات الشخص ذاته، ومن جهة ثانية ملاحظة ردود فعله في موقف أو في المختبر، من خلال اختبارات وفحوص اضافية .

(١) لقد استخدم العبارة للمرة الأولى في عام 1896، ل. ويتمر L. Witmer عالم النفس الأمريكي .

(٢) نسبة إلى السيرة الذاتية .. المترجم .

(٣) (1) و(6) .

لقد صرح د. لاغاش D.Lagache ⁽¹⁾ أن البحث السريري يتبع قانون عمل الفكر، الذي صاغه جاسبر Jaspers، إنه «مراوحة بين التفسير الاجمالي والبحث الفردي، حتى الوصول إلى التوازن».

ولكن هذا التوازن صعب البلوغ، فتطوره الحالي يبين التعاقب بين اتجاهين: تطوير علم «بيولوجي حقيقي، ونطيق سحري، يجد اليوم شكله في تقدم الطب الجسدي النفسي» ⁽²⁾ Psycho-somatique. ويشكل التحليل النفسي مثلاً آخر لصعوبة بناء نظرية علمية انطلاقاً من الفردي. ويلاحظ أ. ناجيل E.Nagel في نقده، أن النظريات التحليلية الفلسفية مصوغة بشكل لا تستطيع معه الوقائع أن ترفضها ⁽³⁾، ويعتقد ج. غرانجير ⁽⁴⁾ أن الصعوبة النتيجة العلاجية هو الحاجز الوحيد الذي مازال يحميها من الخرافات والأساطير. إن المشكلة المركزية الخاصة بمبحث العلوم هي تفسير كيف يستطيع هذا الوضع أن يتطور في سجل معرفة حقيقية، دون التحول إلى تقنية خام لاسقاط الي أو ممارسة سحرية. والواقع أن التواصل الذي تتطلبه للعلاقة بين الافراد يخلق أخطاراً، من ذلك رؤية المعالجة السحرية معيشة فقط على الطريقة السحرية. إن حضور الطبيب (أو عالم السلالة) هو أحياناً يمثل أهمية العلاج الموصوف أو أكثر أهمية.

277 - حدود المنهجين.

يرى د. لاغاش أننا نستطيع أن نأخذ على المنهج السريري أنه ليس نظرياً بما فيه الكفاية ولا عاماً بما فيه الكفاية، بسبب أنه، بالتعريف، لا يهتم إلا بالحالات الخاصة. ومع ذلك، فالمعالج يرجع دائماً، بشكلٍ ضمني بمقدار أو باخر، إلى كمية من المعارف النظرية والعامّة التي تشكل جزءاً من تجربته ذاتها. ولكن المظهر المادي والحاج المشكلات التي ينبغي حلها لحوله عن المفاهيم النظرية التي لاتغطي في الغالب المشكلات المطروحة.

وينبغي ألا يضاف إلى الحدود الحقيقية للمنهج السريري مأخذ غير معللة تتعلق بالانطباعية ونقص الدقة. إن ما يسمى «الحس السريري»، ما يتيح لطبيب ما أن يمتلك في الحالات المشكوك فيها تشخيصاً أكثر ثقة من تشخيص الآخرين، ليس مجرد حدس. فالحدس الذي لا يمكن انكار دوره بالتأكيد، هو ذاته ثمرة تجربة وملاحظة مستثمرة ودقة

(1) (3)

(2) psych = نفس، soma = جسد. إنه طلب يتعلق بالثبوتات العضوية للمصراعات النفسية.

(3) (4) أي (1)

(4) (1) من 190.

كبيرة في تفسير النتائج: الصور الشعاعية، التحاليل، الخ. إن المعالج السريري يجب أن يكون دقيقاً، ولكن هذه الدقة تمارس في ملاحظة الوقائع وتفسيرها، أي أنها عقلية خاصة. ونادراً ما ينبغي عليه أن يتصرف، وأن يعزل المتحولات ويعالجها. وبالعكس تتطلب العملية ذاتها في التجريب واستعمال الأدوات، الخ، رقابة منتظمة ودقة تطبقان على مختلف المراحل الملموسة.

وبالمقابل يؤخذ على المنهج الخبري أنه لا يدرس المواقف أو الأفراد إلا في أجزاء، مادام التجريب يهدف إلى عزل المتحولات، وأنه مصطنع، مادام يعمل في المختبر خاصة. إن هذه الانتقادات الموجهة إلى المنهجين تبين تكاملهما. وهما متضامنان في العلوم الاجتماعية كما في الطب.

وفي دراسة ادورنو Adorno الهامة عن الشخصية المتسلطة يصرح المؤلفون بأنهم أفادوا من المنهجيين، لأنهم يحصلون بالمنهج السريري على العمق وبعد النظر في حين أن المنهج التجريبي والمنهج الإحصائي الكمي يقدمان لهم ضماناً التعميم.

إن استقصاءات التشخيص والسبر تبين أن المقاربة السريرية هي على الأرجح، الأكثر ملاءمة لتوجيه الأبحاث الملموسة، لاحتين يكون المقصود بعض الأفراد فحسب بل أيضاً في الاستقصاءات الميدانية، ولا سيما في المعالجة الاجتماعية النفسية المنتشرة اليوم.

ينبغي علينا أن ندرس الآن الخلاف الهام الذي يثيره بشكل غير مباشر التعارض بين التفسيري والوصفي، خلاف الكيفي والكمي. إنه خلاف منهج، ولكنه على الأرجح خلاف مزاج، خلاف قربي فكري بقدر ما هو خلاف مفاهيم.

المنهج	المواقف الفلسفية التي تتطلب موقفا تجاه الواقع		النتائج تجاه البحث في مختلف المراحل		محاولة التفسير	تعميمات ضوابط تنبؤات قوانين	مرتبطة بميدان معين
	التجريبية	العقلانية	ملاحظة طبيعة المعطيات	معالجة النتائج			
الاستقرائي	+		+	+	-	+	
الاستنتاجي		+	-	-	-	+	
الخبري (التجربة الذاتية)			+	+	-	+	
العقلاني			-	-	-	+	
التفسيري	+		-	-	-	+	
الوصفي			+	+	-	معارض عليها	
النوعي	+		+	+	-	معارض عليها	
الكمي	+		+	+	+	+	
التجريبي (في المختبر)	+		+	+	+	خاصة	
السريري	+		+	-	-	خاصة	معارض عليها
الجدلي	+		+	-	-	+	-
الاحصائي			-	+	+	-	+
المقارن			-	-	+	-	معارض عليها
التصنيفي	نموذج مادي	نموذج مثالي	نموذج مادي	نموذج مادي	+	معارض عليها	معارض عليها
الوظيفي			+	-	+	+	معارض عليها
التكويني		معارض عليها	+	+	+	+	+
التاريخي			-	+	+	+	معارض عليها
التحليلي النفسي	+		+	+	+	+	معارض عليها
العلمي الاحصائي	-		+	+	+	+	معارض عليها

التعليق على الجدول في الصفحة السابقة:

من الواضح أن المقصود هنا ليس جدولاً يشرح بطريقة شمولية جميع الاختلافات التي تميز مختلف المناهج، بل هو فقط أن نبين للطلاب كيف نستطيع أن نحدد موقع نقاط انطلاقها الفلسفية، وتأثيرها في البحث وطموحها المتعلق بإمكانية التفسير لديها.
(أ) نقطة الانطلاق الفلسفية.

إن مختلف المناهج تتطلب اتخاذ موقف فلسفي، لأنها وسائل لفهم الموضوع، ولكن هذا الموقف يمكن أن يكون مباشراً وملزماً على درجات متفاوتة. ويتبسيط أكبر نقول: إن المناهج صادرة عن العقلانية أو الخبرانية (الوضع الأكثر انتشاراً اليوم)، ولذلك فإن معظمها يؤثر، أو يزعم أنه يؤثر تأثيراً ما في مراحل البحث، ولا سيما في مرحلة الملاحظة.
(ب) الملاحظة.

ويمكن أن يختلف التأثير من منهج إلى آخر. إننا نشير فقط بـ(+) إلى أن المنهج يتطلب نوعاً من الملاحظة.

إن المناهج الاحصائية والتاريخية لانهتم بالملاحظة، والمنهجان: المقارن والتفسيري والعقلاني بالتأكيد، تتيح الملاحظة دون أن تقيدها بشروط خاصة. والتصنيف المادي يتطلب، على العكس، ملاحظة يطالب بها التصنيف المثالي والمنهج التكويني، ولكنها في الحالتين الأخيرتين معترض عليها.

(ج) وطبيعة المعطيات المجموعة يمكن أن تتعلق أيضاً بالمنهج. وهكذا فالمنهج الاحصائي لايهتم بالملاحظة ولكنه يتطلب معطيات قابلة للتكميم. والمنهج الوظيفي يلاحظ، ولكنه لا يبدو منشغلاً بخصوص طبيعة المواد المجموعة.

(د) أما علاج المعطيات في سبيل التوصل إلى النتائج فإنه يزداد أهمية بمقدار ما تبرز في المنهج الصفة المادية أو الكمية أو النوعية، أي عندما يكون متعلقاً بوجهة نظر خاصة وتلك حالة التحليل النفسي «نوعي» وحالة القياس الاجتماعي «كمي».

(هـ) وأما محاولات التفسير فهي إما واسعة، وهذه حالة العقلانية والخبرانية «الخبرة الذاتية» والجدلية والتاريخ، وإما مقتصرة على حالة خاصة، وهذه حالة المنهجين السريري والتجريبي في المختبر، أو على ميدان معين، وهذه حالة التحليل النفسي، أو أنها لاتهدف إلى التفسير، وهي حالة المنهج المقارن والمنهج الاحصائي والمنهج الكمية والنوعية خاصة، التي لاتأخذ موقعها على هذا المستوى بل على مستوى الوسائل أو الاختيارات التي تلجأ إليها المناهج الأخرى الأكثر طموحاً.

و) وبمفهوم النبذ والضوابط أخيرا، نشير إلى أن المناهج بالمعنى الأكثر فلسفية
المصطلح مضطرا طبيعيا إلى المطالبة بها، وقد رأينا ان النقاش كان عنيفا خاصة بين
الخاص والعام (الوصفي والتفسيري).

ولا أراهم أننا أرضينا ممثلي النظريات كلها بهذه التأملات التي لاتعدو أن تكون
إشارات، إن طرح المشكلة ذاته، حتى بشكل ناقص سيتيح للطلاب مناقشة مصطلحاتها
بطريقة جديدة.

278 - مراجع

- **1. GRANGER (G.). - *Pensée formelle et sciences de l'homme*, Aubier
Montaigne, 1967, 226 p.
2. LAGACHE (D.). - *L'unité de la psychologie*, P.U.F. 1949, 150 p.
3. *Méthode expérimentale et méthode clinique*, « Rev. Europ. Soc. » (1976), 14, n° 38-39, pp. 305-329.
4. REUCHLIN (M.). - *Les méthodes en psychologie*, P.U.F. Que sais-
je ?, 1969, 128 p.
5. REY (A.). - *L'examen clinique en psychologie*, P.U.F., 2^e éd.,
1964, 224 p.
6. SCHEIN (E.H.). - *The clinical perspective in field work*, Sage vol 3,
June 1987, 96 p.

الجزء الرابع

النوعي والكمي

أولاً- تطور العلوم الاجتماعية والرياضيات

279- الرياضيات والعلوم الاجتماعية.

لقد اصطدم استعمال الرياضيات في العلوم الاجتماعية بالعوائق التي ذكرناها سابقاً: فمن جهة هناك المشكلة الكبرى التي يشكلها عدم تكييف الأداة الرياضية مع العلوم الاجتماعية، ومن جهة ثانية هناك عداء من يابون استعمال الرياضيات لانهم لا يعرفونها، وهناك من جهة ثالثة الحماسة المفرطة لدى بعضهم الذين يطالبون تحت تأثير هاجس الحدائث، بالرياضيات دون أن تفلقهم أهمية المشكلات المطروحة ولا مدى النتائج المتوصل إليها. وستترك هنا جانباً المشكلات النفسية حصراً، لنهتم بالمشكلة الأساسية وهي: هل تستطيع العلوم الاجتماعية الاستفادة من الأداة الرياضية؟ إن هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه دفعة واحدة.

إننا نستطيع في البداية أن نتصور أن هناك اتصالات بين الرياضيات والعلوم الاجتماعية على أكثر من صعيد.

1- على صعيد التطورات. أي في ميادين متطورة وقابلة للتكميم مباشرة: التبادلات بين الصناعات (سجل ليونتييف الانتخابي: Léontieff)، وعلم الاجتماع الانتخابي، الخ، استعملت فيها الرياضيات ولاسيما الاحصاءات.

2- على صعيد الاسس: تساءل بعض العلوم الاجتماعية عن أسسه وأخضع مفاهيمه الأساسية لإعادة نظر. وفعلت الرياضيات مثل ذلك. لقد أدركت العلوم المتعلقة بكل قطاع من قطاعات الواقع أن بينها وبين الرياضيات تماثلاً: منطقاً مشتركاً، فن محاكمة. غير أنه يجب التمييز من جهة بين مختلف أنماط الرياضيات، ومن جهة ثانية بين مختلف العلوم الاجتماعية، ومن جهة ثالثة بين مختلف القطاعات داخل كل منها.

280- أية علوم اجتماعية؟

إن بعض العلوم الاجتماعية وعلى وجه الخصوص بعض القطاعات التقنية من هذه

العلوم تتأقلم أكثر من سواها مع عملية تكميم. وهذا التأقلم آت من طبيعة المواد ذاتها التي تلوح هذه العلوم جميعها. إن كل محاولة قياس أو تحليل تتعلق أساسا من جهة بطبيعة المعطيات المجموعة وأنماط المعلومات التي تحتوي عليها: آراء ووقائع، ومن جهة أخرى بالأساليب المستعملة للوصول إليها: مقابلات واختبارات، ومن جهة ثالثة بالمناهج التي تتبع تحليلها. إن نمط الأداة الرياضية ونمط المعلومات التي تتضمنها المعطيات هما مشكلتان على تفاعل وثيق، تطرحان بخصوص استعمال الرياضيات في العلوم الاجتماعية. واستعمال الرياضيات في العلوم الاجتماعية ليس تجديدا. فقد كان باسكال وبرنولي وكوندورسيه يستعملونها في الماضي. وعلم السكان والعلوم الاقتصادية تدرس منذ زمن طويل أعداد السكان ومنحنيات الأسعار، الخ. لقد ولد تكميم هذه العلوم معها، ولن يفترض أحد على أن تطور استعمال الرياضيات أسهم في التطورات الحديثة للعلوم الاقتصادية. ومع ذلك فالحدود التي تصبح الرياضيات بعدها غير نافعة قد تم بلوغها تماما عند معالجة المظهر البشري والنفسي من علم الاقتصاد. فهل ستكون العلوم الانسانية مثل علم الاجتماع وعلم السياسة، بأمر من طبيعتها ذاتها، غير أهل لاستعمال الرياضيات بشكل موسع؟ وهنا أيضا تفرض بعض التمييزات الإضافية نفسها.

281- اية رياضيات؟

غالبا ما يتم الخلط بين الرياضيات والتكميم. فهل الرياضيات علوم الكمية؟ لقد أعلن ج. غيار أن «الرياضيات ليست أساسا في أصلها وحتى في صيرورتها الانوعية. إنها ليست كمية الا علاوة على ذلك. فالكمية ليست الا عنصرا أصغرا، عنصرا مشتقا. إن العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الرياضيات هو أولا نوعي. وهذا التعارض النوعي - الكمي، القوي جدا في علوم الانسان، ليس أقل من ذلك قوة في الرياضيات، وعلماء الرياضيات لن يسمحوا أبدا بتقليص الرياضيات إلى اختبار عقلي للكمية^(١)».

إن الرياضيات هي قبل كل شيء لغة، وسيلة تواصل وبمعنى واسع لا يوجد الا رياضيات واحدة^(٢)، هدفها دراسة علاقات وصلات مشتركة. اننا نستطيع، تبعا للموضوع الذي ندرسه، أن نهتم ببعض العناصر الرياضية أكثر من سواها. وفي الوقت

(١) (8bis).

(٢) تستعمل الرياضيات عادة بصيغة الجمع في اللغة الفرنسية mathématiques ولكنها هنا مستعملة بصيغة

المفرد mathématique.. المترجم.

الحاضر، يبدو تصنيف أولي عام هاما. إنه التصنيف الذي يميز الرياضيات النوعية من الرياضيات الكمية. فالرياضيات النوعية تضم الرياضيات غير العددية والرياضيات الترتيبية. والرياضيات الكمية تشمل، هي أيضا، الرياضيات الترتيبية وفوق ذلك، الرياضيات الأصلية.

والرياضيات ليست الا وسيلة في خدمة الفرضيات المفسرة للواقع. وهذا التفسير لا يقدم في الغالب الا معطيات نوعية.

وعند ذاك تصبح المشكلة: كيف ننظم ونجعل العناصر النوعية الأكثر أهمية كمية، إذا لزم الامر، دون افقارها؟ وللوصول إلى هذه النتيجة كان لابد من تحويل مزدوج، تطوير الأداة الرياضية وما يحيط بها من جهة، وتحويل المعطيات النوعية من جهة ثانية.

الجزء الخامس

تحول الأداة الرياضية

282- القطور.

لقد كانت الأعداد تفتن العلماء، ولكن تم الاعتراف فقط منذ زمن غير بعيد بأن المعقولة القصوى تنتمي الى بنى تحدد انطلاقاً من مجموعات (من أشياء ثابتة وهويتها قابلة التحديد) بمسلمات (شروط تبين حدود ~~الاستطیع~~ أن نقوم به). وإذا احتفظ باللغة الرقمية التقليدية من أجل بعض هذه البنى، فإن الباقي، كما يشير إلى ذلك ج. كريويراس G.Kreweras، «أي الأكثر أهمية، يعالج في صيغة علاقات وصلات مشتركة وقوانين تركيب. وبكلام آخر، لجأت الرياضيات أساساً إلى أن تكون من نفسها اختصاصاً متميزاً بالكاد عن المنطق^(١)».

لقد بدأ تحويل الرياضيات منذ حوالي 200 عام ولكنه لم ينجح فوراً. إن مخطط التعليم العام الذي أعده كوندورسيه عام 1794 كان يضم في المرتبتين الأولى والثانية أسناذی ریاضیات، عهد إلى أحدهم خاصة بتطبيق الرياضيات على العلوم الأخلاقية والسياسية. وفي التعليم العالي نُصِّ على تخصيص كرسي للرياضيات الاجتماعية بين عامي 1654 و1838، فبين هذين التاريخين ولد حساب الاحتمالات وظهرت كتب كورنو Coumot وبواسون Poisson.

والتطورات الحديثة برزت في ميادين مختلفة كاللسانيات وعلم التبلر وعلم الاقتصاد ومختلف القطاعات التي تمس نظرية الاعلام وتطبيقاتها في الاتصالات وعلم التوجيه، الخ. لقد نبه ليفي ستروس إلى أن العلوم الانسانية، بسبب من الطابع الكمي أساساً لموضوعها كانت أقل تبعية للرياضيات التقليدية وأنه ترتب عليها أن تتجه دفعة واحدة نحو «بعض الأشكال الجريئة والمجددة للتفكير الرياضي^(٢)».

(١) (12).

(٢) (14bis).

ما هذه الرياضيات الحديثة التي نسميها بالنوعية؟

إن هذه الرياضيات البشرية التي مازال علماء الرياضيات وعلماء الاجتماع لا يعرفون تماماً أين يبحثون عنها، والتي يجب اختراعها على نطاق واسع بالتأكيد، ستكون على كل حال، مختلفة عن تلك التي كانت العلوم الاجتماعية تحاول قديماً بفضلها أن تعطي صيغة دقيقة لملاحظاتنا. «إنها تريد باصرار أن تتخلص من يأس الأعداد الكبيرة»، ليفي ستروس يبين أن الأرقام الصغيرة كمياً يمكن أن تدل على اختلافات هامة نوعياً. «فقدوم طفل في أسرة، هذه الوحدة الإضافية تتطلب من التغيرات أكثر مما تتطلبه زيادة 10% من السكان في بلد يتكون من 100 مليون نسمة. فالنوعي هنا أهم من الكمي»^(١).

إن الأكثر استعمالاً في العلوم الإنسانية المعاصرة هو الجبر. وبعض عادات البنى الجبرية تتيح مقارنة موضوعات مختلفة ظاهرياً وإعادتها إلى عبارة مشتركة. إن ج. غيلبو G.Guilbaud يذكر مثال بحث سلالي عن صلات القرى أجري في جزر هيريد الجديدة. لقد بقيت بعض النقاط التي لم يستطع عالم السلالة تفسيرها ولا سيما رسم صغير، مخطط تفسيري رسمه ساحر محلي. لقد استطاع ج. غيلبو عندما عمل مع عالم سلالة يعرف الأرخيل، أن يعيد تكوين معطيات المشكلة بربطه إياها بمخطط معروف لنظرية المجموعات الرياضية. وهذا المخطط يكرر تقريباً مخطط الساحر.

«ويعلن ج. غيلبو أن الفضيحة هي أن عالم سلالة تكون في جامعاتنا الأوروبية وساحراً محلياً من أرخبيل هيريد الجديد لم يكونا متعادلين عند تكلمنا عن القرابة، لأن أحدهما يعرف الكثير من الجبر وهو الساحر المحلي والآخر يجهله تماماً»^(٢).

وفيما بعد نوع من ترميز المعطيات السلالية التي كانت موضوع دراسات ليفي ستروس، تمكن النماذج الرياضية من إيجاد تشابهات لم تكن مدركة، ومن طرح مشكلات جديدة. وفائدة الرياضيات هي فيما بعد المعطى، استكشاف ميدان الممكن، وتصور الأنظمة كلها، حتى تلك التي لا توجد في الواقع، والسماح إذا بالتساؤل لماذا؟

ومع ذلك تجب ملاحظة أن المقصود، في الأمثلة السابقة، هو بنى ثابتة. فالرياضيات تبدو قابلة للاستعمال بسهولة في الجزء الآلي من الحياة الاجتماعية، الذي يقاوم التغير، أي فيما يتعلق بمنطق اجتماعي، بالطقوس، فلا شيء يمكن أن يكون جبرياً مثل شعيرة. وهل

(١) (14bis).

(٢) (14bis).

نستطرح أليها استعمال الرياضيات في مجال التغير الخاص بالعلوم الانسانية؟

284- التكميم والقياس.

يلهي قبل الاجابة عن السؤال المطروح تقديم بعض الايضاحات .
إن التكميم يعني الترقيم، وحساب الوحدات وتعداد الأشياء الواجبة دراستها أو وصفها وتسجيل تكرار حدوث ظاهرة. ولانستطيع أن نحسب وأن نجمع الا وحدات متشابهة بدقة، وهذا يتطلب تعريفات محددة وأصنافاً متجانسة .
إن علم السكان قابل للتكميم في الشكل الأكثر بساطة: حساب الولادات وعدد الوفيات .

والتكميم يعني أيضا القياس . والقياس بالمعنى الدقيق، يتطلب الرجوع إلى رمز اعطاه لي: المتر للطول مثلا . وفي العلوم الاجتماعية ندعو غالبا، قياسا، ترتيب العناصر في نظام ما اعتمادا على معيار صاعد أو هابط أكثر أو أقل تسلطا، زيادة في المشاركة أو النقص، الخ .

يقول عالم الاجتماع الاميركي شابين Chapin: «إن عددنا أسنان بكرة، فإن العملية المتطلب من شكل آخر من القياس قد يتكون من اعطاء طول كل من هذه الاسنان وعرضه»⁽¹⁾ .

ولست ملاحظات شابين كلها صحيحة، فمادام المقصود أعدادا كاملة فليس هناك من فرق، من جهة نظر رياضية ومجردة حصرا⁽²⁾ . وبالمقابل فإن الفرق حقيقي على مستوى الدلالة . وينبغي أن يفهم جيدا أن طبيعة وحدة الحساب يجب أن تتلاءم مع طبيعة ما نقيس . فكل شيء يتعلق هنا أيضا بمستوى القياس الذي نسمى اليه . يجب إذا أن نبين لدى الحديث عن التكميم في العلوم الاجتماعية، إن كان المقصود نظاما، أي رياضيات غير عددية أو قياسا وأي نوع من القياس .

(1) (5)

(2) يوجد خلط مواز بين مصطلحي: عدد ورقم . فالرقم ليس عددا تماما . إنه غير ممكن الجمع ولكنه يحدد ترتيباً .

ولا يوجد في الاسبانية والانكليزية المصطلح واحد للتعبير عن المفهومين .

أولاً.- الخصائص المطلوبة في أداة القياس.

285-1.- الخطأ والصحة.

(أ) صحة النظرية العلمية.

يرى بعض الكتاب^(١) أن الفرضية العلمية هي افتراض تمكن البرهنة على خطئها. وبدون ذلك كيف نميز بين نظرية صحيحة ونظرية لم تتمكن من البرهنة على أنها كانت خاطئة؟ إن البرهان على خطأ نظرية أقل صعوبة من البرهان على صحتها. ومن الفطنة إذاً أن نستبدل مفهوم الفساد بمفهوم التحقق، الأقرب مع ذلك من الفكرة الطبيعية للبحث عن الحقيقة. ولا يوجد إلا في العلوم الشكلية معيار جاهز يسمح بإثبات صحة نظرية، أي أن أيًا من نتائجها ليست متناقضة مع الواقع. ولكن مفهوم اثبات الخطأ هذا، في العلوم التجريبية يصبح غير كاف في حالة الاقتصاد وعلم الاجتماع خاصة، اللذين مازالا شبه تجريبيين.

286-ب) الخطأ المادي.

ما الخطأ؟ لنقل إن هذا معطى خاطئ لا يفسر بدقة الواقع الملاحظ. فمن المهم إذاً من أجل تقدير الخطأ، تحديد نوع الحقيقة المقصودة. وسواء أكان المقصود عمليات معقدة (اختبارات) أم عناصر انتقاء عينة وتحليل واثاق إحصائية فإن الخطأ المادي ممكن في العلوم الأخرى كلها: استقصاءات تقدم معلومات خاطئة عن انتماء أفراد العينة الديني أو السياسي أو مستواهم الثقافي، وملاحظات غافلة تنقل نقلاً سيئاً معلومات مثل: العمر ومكان الولادة وسواهما.

287-ج) الخطأ النسبي.

إن العلوم الاجتماعية تعرف خطأ يسمى الخطأ النسبي. والتغير واحد من العوامل التي تجعل القياس صعباً في ميدانها. إننا نستطيع أن نقيس درجة حرارة غاز في الصباح والمساءً وإن ندون اختلافاتها. ولكن إن قسنا موقف مواطن أزاء استفتاء، فإن كانت نيته سلبية في تاريخ ما وصوت مع ذلك بنعم بعد ثمانية أيام، فهل نستطيع أن نقول إن أحد هذين الموقفين صحيح والآخر خاطئ؟ إن المواقف كلها هي مثل درجة الحرارة، صحيحة أيضاً، بمعنى أنها موجودة جميعاً. وفي العلوم الاجتماعية تقوم المشكلة على البت لافي الملحظة التي نقيس فيها فحسب بل

(١) (8).

بالأحرى في المستوى الذي نريد بلوغه. إننا نستطيع أن نقوم النتائج إذا تبعاً للهدف الذي نسعى إليه فقط. إن الخطأ في هذه الحال وفي حالات كثيرة أخرى لا يوجد بذاته، بل فقط بالقياس إلى الهدف المقصود. إن الهدف هو الذي يحدد الواقع الذي نقدر الصحة أو الخطأ تبعاً له.

288-د) الخطأ في الانتقال من النوعي إلى الكمي.

لم يعد الأمر يتعلق بالأخطاء الناجمة عن العمليات الرياضية، بل عن امكانية التعمية التي يقدمها شرح رياضي. وهذا الشرح تحت مظهر دقيق يتعلق مع ذلك، كما ينسى ذلك في غالب الأحيان، بالمعطيات النوعية المجموعة والمحولة بعد ذلك. والواقع أن تقنيات العلوم الاجتماعية: المقابلة وملاحظات المجموعات وتحليل الوثائق، الخ، تتوقع التكميم اللاحق وتجمع المعطيات النوعية بطريقة تهيئه وتسهل. فالتكميم ليس إذاً المرحلة الثانية المتعلقة حكماً بالمرحلة الأولى. إن مقابلة عدم دقة النوعي وذاتانيته في العلوم الاجتماعية بدقة الكمي وموضوعيته، يعني نسيان أنا لانهصل على الكمي الا انطلاقاً من النوعي.

لقد ذكر كاتب اميركي هو س. كراكوير⁽¹⁾ S.Kracauer على سبيل المثال، تحليل مضمون نم خلال الحرب. لقد رتب الاخبار فيه وفق ثلاث مستويات: «واقعي»، و«متوسط الاثارة»، و«مثير». فهل كان هذا التقسيم الاعتباري متطابقاً مع الواقع. إن الاعلان الموجز: سقطت ستالينغراد رتب على أنه خبر واقعي، أما كان يمكن أن يكون أكثر اثارة؟ إن الأصناف التي كان يركز عليها التكميم لم تكن تعبر إذاً عن الواقع بشكل مرض. وقد تنتج حالات عدم الدقة لاعتن الاطر المعدة للتكميم، بل عن المعطيات النوعية ذاتها: فالاستبانة التي قد تضم أسئلة مصروغة صياغة سيئة، أو غير متعرضة للمشكلات الحقيقية، والتفسير المغلوط لملاحظة اجتماع أو عناصر مختلفة لا يتيحان عزل الموقف المطلوب وقياسه.

فكيف نعرف تأثير العديد من العمليات في نتيجة استقصاء؟ وكيف نصدر حكماً اجمالياً على الفرضيات المتوصل إليها بمساعدة هذه التقنية أو تلك؟

لنسلم بأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها لتجنب الاخطاء معروفة ومحترمة. فأي حكم نستطيع أن نصدره بعد ذلك على المناهج، تبعاً لنتائجها هذه المرة؟ ومائبات منهج البحث وصدقه؟ إن هذين المفهومين أساسيان ويتبني أن يطرحا، بخصوص أية تقنية خاصة.

(أ) الثبات.

لنتصور رب أسرة يعتمد في أول كانون الثاني من كل عام إلى قياس أطوال أطفاله بمساعدة متر قياس من النسيج ويضع علامة صغيرة على الحائط. فإذا قامت الأم بالعملية ذاتها مستخدمة المتر ذاته وحصلت لكل طفل على العدد نفسه من السنتيمترات التي حصل عليها الأب، سنقول ان القياس ثابت. إن الأداة: المتر، التي يطبقها على الأطفال: موضوع الملاحظة، ملاحظون مختلفون، تعطي الرقم نفسه. فإذا أكد النتائج مقياس القامة، فإن معامل الثبات بين مقياس القامة والمتر سيكون مرتفعاً جداً. ولنسلم بأن روح منافسة جادة تدفع أحد الأطفال إلى الوقوف على رؤوس الأصابع، أو بشكل لاشعوري، إلى أن يتنفس بعمق حينما تقيسه أمه. إن الملاحظ سيزور النتيجة التي لن تعود صحيحة، لأنها ليست مطابقة للنتيجة السابقة. ولنتصور أن الأب الذي نسي نظاراته، يرى الأرقام بشكل سيء ويسجل 7 بدلا من 5. ان الملاحظ سيكون هذه المرة سبب عدم ثبات الملاحظة. فخطأ الأب عشوائي، إنه يدون حيناً رقماً أعلى وحيناً رقماً أدنى، في حين أن الخطأ، في حالة الطفل الذي يرتفع عندما تقيسه أمه، هو دائماً في الاتجاه نفسه. وهو يكون ما نسميه انحرافاً *biais*. إن الثبات يكمن إذا في تطابق الملاحظات التي أجراها بمساعدة الأدوات نفسها ملاحظون مختلفون، على الموضوعات ذاتها. فالثبات يشكل نوعاً من الضمان لدقة النتائج.

(ب) الصدق.

لنتخيل الآن المتر وقد استعمله الأب، أو الأم، أو الأخ الأكبر أو الجدة، يغطي النتائج نفسها، بغض النظر عن الشخص الذي يستعمله، ولكن هذا المتر مستهلك قليلاً والستمتران الأولان منه غير موجودين. إنه، في هذه الحال، يقيس جيداً ستمترات، وهو ظاهرياً صادق، ولكن النتائج ليست دقيقة، فقياسات الأطفال جميعاً تزيد 2 سم على الواقع. والأداة: المتر، ليست صادقة. ولنفترض أخيراً أن الجدة التي تختلط عليها الأشياء قليلاً تريد استعمال ميزان لقياس قامات الأطفال. فالأداة: الميزان الدقيق بما هو عليه لقياس أوزان، والصادق بلاشك، ليس ملائماً للمعطى: القامة، الذي نريد جمعه. إنه ليس صادقاً. فمفهوم الصدق يحدد عادة تبعاً لاتجاهين متكاملين.

فمن وجهة نظر منطقية تكون أداة ما صادقة إن كانت تقيس بدقة ما تهدف إلى قياسه^(١). وهذا يفترض تعريفاً للصفة الخاضعة للقياس. إن قياس موقف فاشي أو استعداد للمذكر، مثلاً، يتطلب تعريف الفاشية والذاكرة.

ومن وجهة نظر خبرية^(٢)، تكون أداة ما صادقة مادامت تتيح التنبؤ بدقة، تبعاً للنتيجة أو «مجموع النقاط» التي حصل عليها الموضوع بخصوص الصفة المقصودة، بما سيكون عليه سلوكه لاحقاً في موقف تعمل فيه الصفة ذاتها.

إن وجهتي النظر تتطلبان أن تقيس الأداة ما نطلب منها قياسه، الستمترات وليس الكيلوات، ثم أن تقيسها بطريقة دقيقة. إن مفهوم الصدق هذا هو إذا أكثر تطلباً وأكثر كمالاً من مفهوم الثبات. إنه يتناول مباشرة الصلة بين النتائج المتوصل إليها والواقع. فالثبات يتطلب دوام صفة الأداة وانتظام استعمالها. وهي تبحث عن مؤشر موافق، وأمل بالحقيقة لم يشابه النتائج التي توصل إليها الأشخاص المختلفون. أما الصدق فيتطلب دقة النتيجة بالقياس إلى الهدف المنشود والتطابق مع الواقع المختار.

إن تقنية صادقة لها كل الحفظ في أن تكون ثابتة، إذا أعيدت العملية في الشروط نفسها، في حين أن تقنية ثابتة يمكن أن تكون غير صادقة.

29-3. الدقة la précision.

إن دقة أداة تحدد عادة بحساسيتها إلى التغيرات التي يجب أن تسجلها. وفي حالة العلوم الاجتماعية ستكون هذه الدقة هي الأحكام الذي يتحدد به موقع فرد بالقياس إلى الصفة التي نريد قياسها. إن استقصاء رأي مثلاً لن يعطي إلا نسبة اجمالية للآراء الموافقة وغير الموافقة وللمن لم يبدوا رأياً. وإن سلم اتجاهات واختبار استعدادات لا يحددان فقط اختلافات بين الآراء وقدرات الأفراد بل يتيحان تمييز أشخاص موافقين أو موهوبين، تبعاً لدرجات وتباينات في ازدياد أو هبوط، ويتيحان تحديد مواقع بعضهم بالنسبة إلى بعضهم الآخر.

ومن الطبيعي أن الثبات والصدق والدقة على علاقة وثيقة. إن أداة دقيقة ولكنها خاطئة أو غير ثابتة، لن تكون قابلة للاستعمال. ولنوضح أيضاً أنه ينبغي ألا أن يكون الإنسان مهووساً بالدقة.

(١) إن هذا ليس دائماً سهلاً كما نعتقد.

(٢)

وكما يقول و. ميلس W.Mills : «أريد أن أعرف ضمن أية حدود لا يلتبس الاحكام أو الدقة الزائفة «بالحقيقة» وإلى أي مدى لا يخلط بين الخبرانية المجردة والخبرانية بلا زيادة^(١)». ولنتذكر النكته التي ذكرها باشلار : «إنه متأكد من الرقم الثالث بعد الفاصلة، وهو متردد بخصوص الرقم الأول^(٢)».

291-4. - التحقق من الثبات والصدق.

إن كل تقنية وكل بحث يستعمل عدة تقنيات يطرح مشكلة الثبات والصدق. فمعامل الثبات يحصل عليه بمقارنة نتائج مختلف المستقيمين أو الملاحظين، أو أيضاً بمقارنة مختلف الأدوات والاستبانات والاختبارات، الخ، مع بعض^(٣).
وأما بخصوص الصدق فالمشكلة أكثر تعقيداً.

(أ) الصدق المنطقي، فواقع أن الأداة تقيس جيداً ما يفترض أنها تقيسه، يتطلب البحث عن معيار خارجي. ففي مثال المتر والميزان بني تصديق الأداة بالاعتماد على معيار (المتر، الوزن) وهو معيار ثابت لانملك معادلاً له في العلوم الاجتماعية. فكيف نعرف إذا أن الأداة دقيقة؟

إن الكتاب يقرون بمنط من الصدق الداخلي أو الفوري^(٤) أو الاعتباري كثيراً والسطحي مادام يرتبط بالميدان الذي حدده الباحث. فعندما تتعلق استبانته ما كلها بالشيوعية يمكننا أن نقول: إن هذه الاستبانة تدل على شيء من الصدق بصفتها مقياساً للموقف ازاء الشيوعية. وما نتصوره أن هذا الأمر يرتبط بمنطق تبسيطي بما فيه الكفاية أو مرض قليلاً. ومن المناسب هنا أن نتذكر أن الاحكام والصدق لا يوجدان إلا بالقياس إلى الغرض المحدد لكل بحث. فكل بحث سيضع إذا شروط صدقه الخاصة.

(ب) الصدق الخبري. وهو يكمن في تأكيد الحدث للتنبؤ المحدد. ولكن الحدث ليس خاضعاً للباحثين من أجل تأكيد تنبؤاتهم. وفي غياب معيار موضوعي وثابت، يقاس صدق أداة ما تبعاً للترابط المتبادل القائم بين القياسات المأخوذة بمساعدة هذه الأداة ومعيار ما. وحين يكون معامل الترابط مرتفعاً، تكون الأداة صادقة اعتماداً على هذا المعيار، وهو كفو لوضع تنبؤات بخصوص التصرفات المرتبطة بهذا المعيار. وعلى سبيل المثال، إذا تأكد

(١) (15) ص 77.

(٢) في (4bis).

(٣) هناك أيضاً وسائل رياضية لقياس الصدق، ولانستطيع أن نتناولها هنا.

(٤) يسميها الانكليز ماسكوليون face validity.

الترقيم المرتفع الذي يعطيه اختيار للحركات المحتفظ بها لقياس المهارة بنجاح المختبرين في مهنة يدوية تتطلب المهارة، ستقول إن الاختبار صادق. إن قياس اتجاه يبين مزاجاً فاشياً (المعيار: السلطوية) سيجعله صادقاً انخراط الشخص الملاحظ، فيما بعد، في حزب من أقصى اليمين.

ليس هناك قاعدة أكيدة لتثبيت معايير صدق تتطابق في الواقع، مع المعيار المحتفظ به من أجل الأداة. إن الحس السليم واعتبارات ذات طبيعة عملية ونظرية، تملّي الاختيار. وفي غياب معيار خارجي، قد نضطر إلى تقدير الصدق بالقياس إلى تقنيات أخرى، هي أيضاً على درجات متفاوتة الثبات. إننا نقارن، مثلاً، المعطيات المتوصل إليها عبر تحليل وثائق كتابية مع معطيات تقدمها استبانات مقابلات، أو نقارن أيضاً مجموعة مع مجموعة أخرى مشابهة معروفة الخصائص، أو نستعين بأحكام أشخاص مؤهلين. وحينما يفسد الخطأ نفسه تقنيات مختلفة أو تستند هذه التقنيات إلى معطيات متشابهة، لا يعود تطابق النتائج مقنعاً كثيراً. وينبغي أحياناً التثبت من صدق مقياس الصدق ذاته. إن التقنيات كلها لا تأقلم بالطريقة نفسها مع بحث صدق. وهذا لا يعني أن نتائجها غير دقيقة، بل يعني بكل بساطة أننا نستطيع دائماً أن نثبت رياضياً دقتها.

292- نسبية الصدق.

عندما نستطيع اثبات صدق أداة بحث (وثباتها أيضاً) يجب أن لانخفي الشروط المحددة جيداً التي تستعمل الأداة فيها. فالنتائج صحيحة بالقياس إلى المعيار المختار ولكن ذلك ليس ضرورياً في المواقف الممكنة كلها. إن سلالمة الاتجاهات ذاتها، مثلاً، لها قليل من الحظ في أن تكون ممكنة الاستعمال لدى شعوب من مستويات ثقافية مختلفة. فمن الضروري جداً إذا أن نميز الشروط التي ينبغي أن تبقى ثابتة، وتلك التي يمكن أن تتغير دون أن تؤذي دقة التنبؤات التي يستند إليها دليل الصدق. وخارج نطاق الشروط المراقبة، بالمعنى الدقيق للكلمة، التي يجري البحث ضمنها، من المناسب أن يوضع البحث ضمن سياقه العام، كما أن من المفيد أن نعرف إن كان فرد ما قد ركض مئة متر قبل أن يقيس حرارته. ويزداد الانتباه في الوقت الحاضر إلى سلبية الدراسات الجزئية، والوعي بضرورة أخذ العوامل التنبؤية بعين الاعتبار. إن كمية من العناصر يجهلها الباحث لسوء الحظ والقياس يوشك أن يعكس لا الصفات المقيسة فحسب، بل أيضاً عوامل مجهولة. ومشكلة التفاعلات والتأثيرات هذه تجعل قياس الصدق في الغالب بالغ التعقيد. وإذا أردنا مقارنة المناهج النوعية بالمناهج الكمية فإن علينا أن نقوم بذلك لاعلى

مستوى سلامة المعطيات المتوصل إليها فحسب، بل أيضاً على مستوى فائدة نتائجها.

ثانياً: مقارنة بين المناهج النوعية والكمية

293- نقاط المقارنة.

إن استخدام مناهج أبحاث تشتمل على تحويل المعطيات النوعية الى معطيات كمية يعني الاعتراف لها بمزايا وفي بعض الحالات بتفوق. وينبغي أولاً أن تقدم ضمانات على مستوى دقة النتائج، ثم أن تتيح جمع بعض المعلومات التي لا تتوصل إليها تقنيات أخرى، وأخيراً، ألا تكون كلفتها بالوقت والعمال مرتفعة جداً. وبكلام آخر، إن اختيار تقنية كمية يعني الاجابة بالايجاب على الاسئلة التالية: هل ما نتوصل إليه بالمناهج الكمية صحيح؟ وهل هو مهم؟ هل هو تقدم، ووسيلة لاستكشاف ماقد نتوصل إليه بأسلوب آخر؟

إن من الضروري أن نطرح هذه الأسئلة وأن نطرحها بأمانه، بعلمية، دون تحيز. ولن نجيب عنها هنا الا جواباً عاماً، متصورين المشكلة بمجملها. وبعد ذلك، سنطرح من جديد هذه الأسئلة الضرورية ذاتها بخصوص كل تقنية: ما الأسباب الممكنة للخطأ؟ ما صدق الأداة وثباتها؟ ما الذي تناسبه خاصة؟ ما قيمتها وفائدتها والميزات التي تقدمها؟

294- 1- مقارنة على صعيد الثبات والصدق.

إن المراقبة من خلال الثبات والصدق ضمانة تقدمها غالباً، ولانقول دائماً، المناهج الكمية. وما من شك في أن التحليل النوعي الصرف لوضع سياسي يمكن أن يقوم به عدة صحفيين ملاحظين. إنهم يستطيعون جميعاً أن يتنبؤوا بثورة تثبت، بانفجارها اللاحق، صدق وثبات الملاحظات التي اجريت.

ويبحث ثبات وصدق ملاحظات لم تجمع بشكل منتظم، صعب، بسبب عدم تجانس العناصر وتخطيطها غير المحدد. وهي فوق ذلك لا تقدم فائدة كبيرة. والواقع أن استقصاء لا يستهدف هو ذاته القياس لا يتطلب ان يحكم عليه بشكل بالغ الدقة. إن الثبات والصدق يجب أن يرافقا التقنيات الكمية لتوضيح المراحل المختلفة التي تنطوي عليها، وكذلك ضبطها وموضوعية المستقيمين. إنهما يكونان إذا، قبل كل شيء، ضمانة خصائص الأداة، وسيلة القياس. إننا نتحقق من ثبات ميزان وصدقه، لامن ثبات سلة أخذت عشوائياً، نملؤها بالشمار المتنوعة. ولكن إن استطعنا أن نتحقق، على ميزان، من الوزن المتوصل إليه، بسلة

شمار مضبوطة^(١)، فإن هذا التكميم بأداة ثابتة وصادقة لايبين الشمار التي أصابها الدود، المخفية في طرد مزخرف، ولاطعم كل منها.

وضمن الحدود التي تستهدف التغذية فيها تكميما، ويكون الباحثون معاثلين لأدوات قياس، ويخفض الجانب الشخصي وتأويل الملاحظ، وتضبط النتائج، ضمن هذه الحدود فقط ينبغي أن يكون الثبات والصدق موضع تقدير. ولكنهما لايتطيعان أن يعطيا ضمانا تخص صفات المواد كلها، مثلما لايتطيع الميزان أن يحدد طعم الشمار، لأنه ليس مكيفا مع هذا القياس الخاص.

إن الضمانات الاضافية التي تقدمها التقنيات الكمية عادية، نظرا لما لديها من طموحات احكام ودقة. وينبغي ألا تنسبنا هذه الضمانات مائذكنا به سلة التفاح: فالمواد التي يجب تكميما باستثناء تلك العرقمة مباشرة تجمع أولا باعتبارها معطيات نوعية، والمعالجة التقنية وحدها تتيح بعد ذلك تكميما. فالمشكلة لا تكمن إذا في تعارضهما، بل في أن نعرف إن كان التكميم فيها نافعا وإن كان يحمل شيئا جديدا، وإن كان ملائما لما نبحث عنه وإن كنا لن ندفع ثمنه غالبا جدا.

295.. 2- مقارنة على مستوى فائدة النتائج.

إذا كنا قبلنا أن المناهج الكمية قادرة على اعطاء نتائج دقيقة، فنبغي أيضا، من أجل تفضيلها على مناهج أخرى، أن نعرف بالفائدة التي تقدمها.

والسؤال الذي يطرح هنا أساسي، فسجد به بخصوص كل تقنية، وقد كنا ذكرناه سابقا بخصوص الخبرانية: «هل من الأفضل أن نجد عناصر مهمة لنا متأكدين جيدا منها أو أن نكون متأكدين من أن نجد ما هو صحيح، حتى لو لم يكن منهما؟» إن هذه العبارات المغالية قليلا، التي يستعملها بعض الكتاب لطرح مشكلة، تقدم مزية لفت الانتباه إليها. والاختيار الذي يجب القيام به لا يوضع على طرفي نقيض التقنيات النوعية والتقنيات الكمية فحسب، بل إنه يناسب أنواع البحث كلها، لأنه يتمسك بالمعطيات ذاتها. فكلما كانت المعلومات المقصودة عميقة زاد تعقيدها وزادت صعوبة ادراكها والتعبير عنها. إن مفهومي الثبات والصدق في المعنى التقليدي والضيق يقتصران على تبيان دقة النتائج. إنهما لا يخصان الا سلامتها، دون ايضاح حول مستواها الذي قد يكون سطحيا جدا. ولذلك فمن الضروري توسيع وجهة النظر هذه، التي ترى أن فكرة الصدق يجب أيضا أن تتطلب رجوعا إلى قيمة

(١) بفضل معالجة او معايرة.

التقنية المأخوذة بعين الاعتبار وفائدتها، أي إلى المستوى الذي تسمح ببلوغه وإلى ثمنه. إن صدق تقنية بحث لا يرتبط بدقة النتائج وتطابقها مع الواقع الملاحظ، أي الصدق بالمعنى الدقيق فحسب بل أيضا بالأهداف التي تسمح ببلوغها وبكلفة ذلك، وبإصاله المعلومات التي تجمعها وغناها، وبإمكانية تعميمها وتفسيرها. وحول هذه النقاط على وجه الدقة يظهر المتقصون من قيمة المناهج الكمية أكثر قسوة.

296. - 3- ما المآخذ على التكميم؟

وهنا ينبغي تمييز أمرين: السلبيات الناجمة خاصة عن الطريقة التي نستعمل وفقها المناهج الكمية من جهة، وحدودها الخاصة من جهة ثانية. إن مانستطيع أن نأخذ أولاً على بعض من يتبنون تكميم العلوم الاجتماعية، هو أنهم يعدون ما اكتشفه آخرون قبلهم نافها بل غير موجود مع السلبية المزدوجة وهي عدم احترام الحقيقة وزيادة الأعداء دون جدوى^(١). ثم نأخذ عليهم استخدامهم المبالغ فيه غالباً للغة الرياضية، وهي من حيث المبدأ أداة وضوح، لتعقيد ما كان النثر يعبر عنه جيداً، وإسهامهم، فوق ذلك، في تشوية النثر بإنشائهم أحياناً لغة خاصة حقيقية. ونأخذ عليهم أخيراً، على غرار بعض الأديان، أنهم حولوا بشكلانية مفرطة، انتباه المخلصين عن المحتوى الحقيقي للبحث لربطه بالشعائر وبالعمليات الطقسية. ولاشك في أن هذا ليس غلط التكميم أكثر منه غلط الدين، ولكن ذلك في كلتا الحالتين خطأ اساقفتهم الكبار وأعضائهم الجدد. إن رغبتهم في التكميم بأي ثمن قد أسهمت كثيراً جداً في توجيه كل علم اجتماعي نحو ما كان يقبل التقييم بأسهل ما يمكن: الاختبارات، والقياس الاقتصادي، وعلم الاجتماع الانتخابي، وفي زيادة عدد الأبحاث التي كان الاستخدام الكبير للأساليب الرياضية فيها يخفي إخفاء سيئاً فقر النتائج، وفقدان القيمة بل دقة العناصر النوعية، المجموعة بسرعة والضعيفة الدلالة. وكما كان يقول ج. ستوتزل: «إن سهل البلوغ هو أحياناً الثانوي». وليست هذه السلبيات كلها ملازمة للمنهج بل لمستعمليه. إن للمنهج ذاته من العيوب أقل مما له من الحدود ومن إرشادات الاستعمال التي تجب معرفتها. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية.

(١) إننا نفهم الحساسية التي يمكن أن يثيرها عرقلة المدّعين للبحث. ولكن نقداً للعلوم الاجتماعية الأميركية مثل

نقد موروكين (26) يأخذ قيمته بسبب مبالغته.

297.. مبالغات التكميم.

هل يعني هذا أن التكميم مستحيل ومؤسف وغير مجد؟ بكل تأكيد، لا، فهذا يتطلب ببساطة أن توجد ميادين جاهزة لأن تكون كمية بدرجات متفاوتة. ومن الأمانة في الوقت الحاضر، أن نعترف بأن العلوم الاجتماعية كانت بحاجة للتجديد وأن المواقف المبالغة أحيانا، لبعض الكتاب الأميركيين، أسهمت في إثارة اختصاصات لم تكن تبدو، وهي الأدبية كثيرا، متلائمة مع التغيرات ومع عقلية عصرنا

إن الأميركيين، بعد أزمتهم الواقعية المفرطة hyperfactualisme، بجّلوا من جديد أهمية النظرية. والفرنسيون، كعادتهم، يتبعون ردود أفعال من هم فيما وراء الأطلسي بتأخر، وأيضاً باعتدال.

ومهما كانت الحدود المفرطة للحماسة، وللدرجة، فإن الكتاب الأميركيين الجادين، حتى أولئك الذين يستعملون الرياضيات بشكل واسع مثل لازارسفلد وليوين وثورستون Thurstone، اعترفوا دائما أن كل شيء لم يكن فوراً قابلاً للتكميم، ولم يفتؤوا يؤكدون ويعلمون أن لاشيء يعادل فكرة جيدة ولا شيء أكثر تطبيقية من نظرية. وأولئك الذين كانوا يقفون أنفسهم أكثر على الأبحاث النوعية أو حتى النظرية مثل بيكر، ويلومر، ريارسون لم يكونوا، من جانبهم، يتمسكون إطلاقاً بأن يكونوا مماثلين للحدسيين الذين ينكرون كل مظهر قابل للتكميم في التصرفات البشرية. إن تحليلاً جيداً، بل وصفاً صحيحاً بلغة فرنسية واضحة، مشبعاً بالحدس، ملتصقاً بالواقع، موضحاً العمليات، شارحاً إياها، هو بالتأكيد مفضل دائماً على صفحتين من الأرقام التي تبين ما كان يعلمه كل الناس في الماضي. ولكن لماذا يريدون دائماً أن يقابلوا عالم الاجتماع المتوسط الرياضي بعالم الاجتماع المبقرى الأديب؟ إن كان الاثنان متعادلين في مستوى دون المتوسط فإننا نستطيع دون شك أن نستعمل أعمال الأول لا أعمال الثاني.

298.. تكامل النوعي والكمي.

يجب أن نعترف، في صالح التكميم، أنه يتطلب التحليل المنتظم للمعطيات، وهو الخطوة الأولى نحو العلم، وأنه يتيح التحقق منها، وأحيانا قياسها. ولا شك في أننا لسنا في مرحلة اكتشاف القوانين الحقيقية. ولكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع بلوغها.

وكما قال لوندبرغ Lundberg: «ليس الموضوع هو الذي يصنع العلم، بل

المنهج^(١). إن فيزياء العصر الوسيط، مثل علوم اجتماع العصر الحاضر، كانت سابقا كمية في شكلها، ولكنها كانت نوعية أيضا في مضمونها. إننا نجد وراءنا تطورا للإنجازات العلمية على قدر من الطول يمكننا من أن نبدي كثيرا من الحذر والصبر بخصوص إمكانية هذا الميدان أو ذاك على أن يصبح موضوع علم. إن إرادة وضع المناهج النوعية والمناهج الكمية على طرفي نقيض، في حين أنها متكاملة، تعني العدول عن إيجاد الحل الناجع للمشكلات، والمجازفة بإيقاف تطور العلوم الاجتماعية في وقت نحن أحوج فيه من أي وقت مضى إليها.

والواقع أن غالبية العلماء والباحثين^(٢) في العلوم يقرون بأنه لا يوجد تقنية واحدة، وسيلة واحدة صالحة للاستعمال في العلوم الاجتماعية كلها. وهم يعترفون بأنه لا يوجد تعارض بين النوعي والكمي بل أن بينهما مجموعة اتصالية^(٣) ذاهبة من البحث النوعي المنتظم حتى أشكال قياس أكثر دقة. كل الناس متفقون الآن على نقطة، هي أنه: مهما كانت درجة الدقة المتوصل إليها، فإن الشيء المقيس يبقى دائما تقريبا، في البداية، نوعيا. لقد استعملنا دائما مفردات كانت تدل فيها كلمات مثل أكثر، أقل، متزايد، ضعيف، الخ، على مراعاة الكمي، وعلى مفهوم للقياس وإن كان غامضا. لقد استبدلت التقنية ببساطة، بأحكام نوعية حدسية، وسائل أكثر دقة.

ولم تعد المناقشات تتناول هدف العلوم الاجتماعية وإمكانية تكميمها، بل اتساع هذا التكميم وحسناته وسيئاته. وباختصار لم تعد تناقش مبدأ بعض التقنيات بل فائدتها وصدقها المتبادل، وإمكانية تطبيق هذه التقنية أو تلك على هذه الظاهرة أو تلك، في هذا الظرف أو ذاك. وضمن هذا الاتفاق الواسع المعقول يتبع كل، بالطبع، مزاجه وتكوينه وذوقه ويختار بحثا أكثر أو أقل تكميما.

299 مراجع.

1. *Advances in quantitative analysis* (coll.), Quality Quantity, Elsevier ed. 1980, 74, n° 1.
- 1 bis. AKTOUF (O.). - *Méthodologie des Sciences sociales et approche*

(١) (14ter).

(٢) هم بيكر، بودون، بورديو، لازارسفلد، مارتون، ستورل، ستوفر.

(٣) أي مجموعة عناصر متجانسة، في الميسور الانتقال باستمرار من واحد إلى آخر فيها. - المترجم.

- qualitative des organisations*. Presses Univ. Québec, 1987, 206 p.
- 1 ter. ALKER (H. Jr.). – *Mathematics and Politics*, New York, Mac Millan, 1965, 152 p.
 2. AUSTRUY (J.). – *Méthodes mathématiques et science de l'homme*, in : « *Revue économique* », n° 3, mai 1961, pp. 415-439.
 3. BARBUT (M.). – *Mathématiques et sciences humaines*, 2 vol., 1967, P.U.F., 264 + 289 p.
 - 3 bis. BOGDAN (R.), TAYLOR (S.J.). – *Introduction to Qualitative Research Methods. A Phenomenological Approach to the social Sciences*, New York, London, John Wiley and Sons, 1975, XI-266 p.
 4. BOUDON (R.). – *Les mathématiques en sociologie*, P.U.F., coll. Sup. 1971, 272 p.
 - *4 bis. BOURDIEU (P.) et al. – *Le métier de sociologue*, (27 bis B 170).
 - *4 ter. BRYMAN (A.). – *The debate about quantitative and qualitative research : a question of method or epistemology ?* British journal of sociology. G.B. 1984, 35, n° 1. 75-92.
 5. CHAPIN (F.S.). – *Experimental designs in Sociological research*, revised ed., Harper and Brothers, 1955, 297 p.
 6. CICOUREL (A.V.). – *Method and measurement in sociology*, Glencoe, Free Press, London, Collier-Macmillan, 1964, 247 p.
 - 6 bis. CLARK (J. T.). – *Remarks on the role of quantity, quality and relations in the history of logic, methodology and philosophy of science*, in : E. Nagel, (16 ter) p. 611.
 7. COLEMAN (J. S.). – *Introduction to Mathematical Sociology*, Glencoe, Free Press, 1964, 354 p.
 - *7 bis. COOMBS (C. H.). – *La mesure dans les Sciences Sociales, théorie et méthodes*, in : FESTINGER et KATZ (8 B 198), pp. 538-611.
 - 7 ter. FELDMAN (J.). – *Regards sur la sociologie mathématique*, « *Arch. Europ. Sociol. Fr.* » (1977), 18, n° 1, 1079-1093.
 8. GOTTMANN. Édit. – *Centre and periphery*, Sage. Focus, ed., vol. 19, 1980, 256 p.
 - *8 bis. GUILBAUD (G.). – *Mathématiques et Sciences sociales*, 3^e colloque interdisciplinaire, Aix-en-Provence, 1959.
 9. JENNY (J.). – *Proposition pour l'élaboration d'une conception épistémologique cohérente et pour son application à la recherche en Sciences Sociales*, « *Épistémologie sociologique* », 1968, pp. 65-78.
 10. KEMENY (Y. G.), SNELL (J. G.), THOMPSON (G. L.). – *Algèbre moderne et activités humaines*, Dunod, 1960, p. 343.
 11. KRACAUER (S.). – *The challenge of qualitative content analysis*, « *P.O.Q.* », Winter, 1952-1953, pp. 631 à 642.

12. KREWERAS (G.). – *Science économique et mathématique*, « Revue d'Économie Politique », Congrès des économistes de langue française, 1968.
13. LAZARSFELD (P.) (ss dir. de). – *Mathematical thinking in the social sciences*, Glencoe, Free Press, 1954, 444 p.
- 13 bis. LAZARSFELD (Paul F.). – *Qualitative Analysis. Historical and Critical Essays*, Boston, Allyn and Bacon, 1972, 457 p.
14. LEIK (Robert K.), MEEKER (Darbara F.). – *Mathematical Sociology*, Englewood Cliffs (N.J.), Prentice Hall, 1975, 242 p.
- 14 bis. LÉVI-STRAUSS (C.). – *Les mathématiques de l'homme*, in : « Bull. Int. des Sciences Sociales », vol. VI, n° 4, Les mathématiques et les Sciences sociales, pp. 643-654.
- 14 ter. LUNDBERG (G. A.). – *Social Research*, Longman's, Green and C°, 1946, 426 p.
15. MILLS (W.). – 1959, trad., *L'imagination sociologique* (151 B 170).
- 15 bis. MOUCHOL (C.). – *Introduction aux sciences sociales et à leurs méthodes*, P.U.L., 1986, 320 p.
16. MOLES (A.). – *Pensée rigoureuse et science du vague. Du bon usage des mathématiques dans les sciences sociales*. Cah. intern. sociol. 1981, 71, n° spécial Les sociologies.
- 16 bis. MYRDAL (G.). – *How Scientific are the Social Sciences*, « Econ. Soc. » 1972, 6 n° 8, pp. 1473-1496.
- 16 ter. NAGEL (E.). et al. – *Logic, methodology and philosophy of science*, Stanford Univ. Press, 1962, 661 p.
17. PICARD (P.). – *Sociologie et probabilité*, « Bull. Ass. Prof. Mathématiques de l'Ens. Public », n° 252, févr.-mars 1966, pp. 155-168.
- *18. POPPER (K.). – *Logique de la découverte scientifique* (21 B 4).
19. *Mathématiques (Les) contemporaines*, 1969, pp. 6-111, « Revue de l'enseignement supérieur », n° 46-47, 1969.
20. *Mathématiques et Sciences sociales*, Stage de Menthon St-Bernard, 1960, Mouton, 1965, 482 p.
21. *Quantification, A history of the meaning of measurement in the natural and social sciences*, ed. H. Wolf, Bobbs Merrill Comp., 1961, 224 p.
22. *Qualitative and quantitative Methods in evaluation research*. Cooks eds. Sage, 1980, 160 p.
- 22 bis. *Quality Quantity*, ed. Elsevier.
23. *Qualitative and quantitative social research. Papers in honor of P. Lazarsfeld*, éd. R.K. Merton and al., Free Press, Mac Millan, 1979, 413 p.

24. *Quantitative Sociology*, Academic Press, 1955, 643 p.
- 24 bis. *Quantitative application in the Social Sciences*. Sage publ. France Librairie Offilib.
- *25. RÉGNIER (A.). – *Mathématiser les sciences de l'homme?*, « R.F.S. », juillet-septembre 1968, 9, (3), pp. 307-319.
- *26. SOROKIN (P.). – (1956) trad. *Tendances et déboires de la sociologie américaine*, Aubier, 1959, 401 p.
27. VON MAANEM (J.) ed. – *Qualitative Methodology*, Adm. Sc. Quart., 1979, 24, n° 4, pp. 519-671.

الفصل الثاني

متطلبات البحث

«إن ماهر مألوف ليس معروفا لاجل ذلك»
هيجل

الجزء الاول

مراحل البحث

300- المراحل التقليدية.

إن التقسيم التقليدي تبعا للمراحل المعروفة جيدا: الملاحظة، الفرضية، التجريب، قد عدل قليلا في العلوم. فتقدم الفيزياء النظرية وصعوبات الملاحظة والتجريب رسخت التفوق المنطقي والزمني للفرضية وللنظرية. والعلوم الاجتماعية، بعيدا عن أن تكون متقدمة أيضا في هذه الطريق، تحاول أن تفيد من هذا الاتجاه.

إن كل بحث يتطلب: 1 - واقعات للملاحظة، إذا انماط من الملاحظة، وقواعد تخضع لها هذه الملاحظة وتقنيات للتطبيق، 2 - وفرضيات، يجب أن تتوافر فيها هي الأخرى بعض الشروط، 3 - وتجريباً يخضع أيضا لضرورات. وبالمقابل، يمكن الاعتراض على الانقطاع بين هذه المراحل المختلفة، ما دام هذا الانقطاع الاعتباري يتطلب ترتيبا زمنيا ثابتا. إن سهولة العرض إذا هي السبب في معالجتنا على انفراد كلا من هذ المفاهيم الثلاثة، مع ربطنا بكل منها ما يتعلق به خاصة.

والمراحل التقليدية، السهلة الحفظ نوشك أن «تصبح روتينية». وتنطوي خاصة على خطر أن تظهر شاملة، مبعدة بذلك لحظات أخرى من البحث، ربما كانت أقل نظامية إن لم تكن أكثر، لأنها تضمن صلاح المراحل الثلاث الأخرى وفائدتها.

أولاً: شروط الملاحظة

301. - 1- الفكر السابقة على الدراسة العلمية.

من المهم أن نقارن اجابات بعض العلماء عن السؤال المتنازع فيه، الخاص بمراحل البحث وبـ «ماذا تفعل أولاً؟»

يقول بيكون: إنه ينبغي العمل استقرائياً تبعاً للوقائع، ويرى ديكارت أن يكون العمل استنتاجياً انطلاقاً من مسلمات ثابتة. إن تمييز ك. برنارد C. Bernard الشهير يحدد مراحل: الملاحظة والفرضية والتجريب، بينما يرى منطقة وفيزيائيون حديثون أن الفرضية هي نقطة الانطلاق الحقيقية.

ومع ذلك ورغم تطور الفكر العلمي يتفق هؤلاء العلماء ذوو الآراء المتباينة جداً، وذلك أمر مدعش، على نقطة، وهي أن على العالم أولاً أن يطرد من ذهنه الفكر المسبقة. وكل عالم يعبر عن هذه الفكرة بطريقته: تحطيم الأصنام^(١)، الشك المنهجي^(٢)، ولكن دائماً بوضوح كبير جداً.

وإن أصبحت الفكرة عادية في العلوم الطبيعية فإنها أقل وضوحاً بل أكثر صعوبة على التطبيق في العلوم الاجتماعية.

إن النضال ضد الوضوح لا ينتقل إلى الخارج مثل شك في الوضوح الحسي: «لا أرى القمر مثل بالون دائري في السماء»، بل مثل صراع في داخل كل فرد، مثل شك في أمور جليلة لاشعورية غالباً، تنقلها اللغة نفسها وتموهها. «فاللغة العادية التي تمر خفية، لأنها عادية، تضم في مفرداتها ونحوها فلسفة للاجتماعي مطبقة وجاهزة دائماً للانبعاث^(٣)».

إن مفاهيم غامضة بل أيضاً ترتيبات أو تصنيفات تحد الفكر، تمنعه من البحث عن العلاقات، عن الصلات التي توحد في الواقع ما فرقه فصل تعسفي. حتى إن التمييزات الأكيدة مثل الجنس يمكن أن تكون تبعاً للحالات مختارة اختياراً سيئاً. فدراسات علم الاجتماع الانتخابي تبين باثبات الأرقام الدامغ أن النساء يمتنعن عن التصويت أكثر من الرجال. النساء؟ يبدو أنه مامن شك في التعريف، ومع ذلك فإن لاحظنا بدقة سلوك النساء

(١) يكون.

(٢) ديكارت.

(٣) (5).

الانتخابي نجد أن النساء المتزوجات يصوتن تقريبا مثل الرجال. فالاختلاف يظهر لدى العزبات، وينبغي أيضا أن نميز بين النساء العاملات اللاتي يمتنعن أقل من الرجال، وغير العاملات المسؤولات عن معدل النسبة المرتفع لاستنكافية abstentionnisme النساء^(١).

وثقافتنا تجعلنا نستعمل تصنيفا لا يشرح كل شيء، ويظهر غير ملائم لما نبحث عنه، على أنه أمر مسلم به. فليس الصنفان: الرجال والنساء هما اللذين يفسران الاستنكافية، بل عامل ادماج اجتماعي مرتبط بواقعة العمل. ولم يفكر أحد بعد بتصنيف السلوك الانتخابي تبعا لزمرة الدم أو لون الشعر، وهذه الاصناف تناسب بكل تأكيد أبحاثا وراثية. وبالمقابل، إذا كان العمر والجنس قد فرضا على الجميع دون تردد^(٢)، فلانهما يبدوان جليين، وسبب ذلك ببساطة أننا اعتدنا عليهما.

ومن الطبيعي أننا لانستطيع أن نتفحص بدقة المعلومات التي توصلنا إليها كلها.. ولكن من الضروري أن نفعل ذلك بخصوص تأملاتنا الاجتماعية. والمشكلة هي فصل الحياة المهنية عن الحياة اليومية. إن العالم يعمل في مختبر. وربما كان هذا المختبر مكانا مصطنعا، إنه على الأقل مكان مختلف. ومختبر عالم الاجتماع هو المجتمع الذي يعيش فيه. وهو لهذا السبب مضطر إلى أن يحل، مثل كل الناس، مشكلات عملية. فكما يقول ب. بورديو: إن ألفة العالم الاجتماعي تشكل في وجه عالم الاجتماع، العائق الخاص بمبحث العلوم الأكثر تمثيلا للحالة، لأنها تنتج بلا انقطاع مفاهيم أو عمليات منهجة وهمية في الوقت نفسه الذي تنتج فيه شروط قابلية تصديقها. وعالم الاجتماع لم يتوصل أبدا إلى حل مع علم الاجتماع العفوي^(٣). ينبغي أن يدخل عالم الاجتماع، كما يتمنى دور كهايم، في العالم الاجتماعي كما لو كان عالما مجهولا.

فبينما يحس العالم الذي يدرس الطبيعة الفيزيائية بقوة المقاومات التي تواجهه والتي يلقي الكثير من العنت في الانتصار عليها، يبدو، في الحقيقة، أن عالم الاجتماع يرى وسط أشياء تبدو للذهن فورا شفافا، نظرا للسهولة الكبيرة التي نراه يحل معها المسائل الأكثر ابهاما^(٤).

إن العلوم الاجتماعية تطالب، بشكل ملزم جدا ولكن مع كثير من الصعوبات، بالقطعية الشهيرة الخاصة بمبحث العلوم، التي طالب بها باشلار في علوم الطبيعة.

(١) (11).

(٢) ليس من قبيل المصادفة بالتأكيد أن تشكل امرأة في قيمة التمييز.

(٣) 3 ص 35.

(٤) (9).

ويعطينا لازارسفيلد^(١) سلسلة من التأكيدات ذات وضوح مغلوطة . فالجنود المتمتعون بمستوى ثقافة مرتفع يكشفون عن أعراض عصائية نفسية أكثر من الجنود ذوي المستوى الثقافي المنخفض . والتفسير سهل الایجاد، فالناس كلهم يعرفون أن للمفكر جهازاً عصيباً أكثر حساسية . والجنود البسطاء من العرق الأبيض مهيؤون ليصبحوا ضباط صف أكثر من المنتمين إلى العرق الاسود . وذلك مسلم به لأن أياً منا يعرف ان السود كسالى وليس لديهم أي طموح . ولكن النتائج الحقيقية للاستقصاء مناقضة تماماً للاثباتات السابقة . فالحقيقة أن الجنود الأقل ثقافة كانوا أكثر من سواهم تعرضاً للعصابات وأن الجنود السود كانوا يتمتعون أكثر من سواهم الحصول على ترقية . وهذه النتائج المنشورة، تبدو بالطبع، هي الأخرى جلية .

بعد بیکون وديکارت كان من الممكن اعتبار توضيح دورکهايم قطعياً، ويمكننا أن نتساءل لماذا أحس عالم اجتماع مثل ب . بورديو بالحاجة إلى تناول هذه النصوص من جديد والتعليق عليها من خلال ایمان كبير بمهنة عالم الاجتماع^(٢) ؟ والتفسير الأسهل هو بالتأكيد أن الجانب الأساسي من قواعد المنهج كان يبدو له منسياً .

إن الأبحاث الخبرية التي كانت تستند إلى دورکهايم كانت تقطع منهجها عن الأساسي، عندما تقتصر على ألا ترى فيه إلا المظهر الشكلي للقواعد . والأهمية التي تأخذها التقنيات تشكل غالباً، في الوقت الحاضر، حجة لغياب منهج حقيقي، وتبدو على درجة من الخطورة بحيث تتصادف مع حقبة اتساع لعلم الاجتماع . لقد كان ضرورياً ان تقع ضربة مدوخة^(٣) ، وتقضي على خطر «طقسية الاجراءات» التي قد تكون الصورة المشوهة للدقة المنهجية ولكنها يالتأكيد النقيض الكامل للحذر الخاص بمبحث العلوم^(٤) .

وهذا النضال ضد الفكر المسبقة لا يمكن اعتباره مرحلة انتهت بانتصار يفتح نهائياً باب العلم الحقيقي . إنه نضال مستمر، ففي كل لحظة من الملاحظة أو الفرضية أو التجريب يجب ألا نثق بالمسلّمات، بما لانشك فيه . ومع ذلك، ففي البداية خاصة، عندما يبني البحث، تكون ضرورة «حذر الحذر»، أي نقد خبايا العقل، والانتباه ذاته، هي الأكثر أهمية .

(١) (15).

(٢) (5).

(٣) إنا نأسف على أنه كان يرتدي في الغالب مظهر «قسري» ونصفية حسابات . إن تفكيراً هادئاً كان مثلاً أكثر فعالية

لعلم الاجتماع بلا فكر مسبق . . ودون ضغينة .

(٤) (5) ص 30.

للتصور أن العالم محصن ضد نفسه، وهو خاضع للتحليل النفسي. فما الذي ستكونه
خطوته؟

وبالنظر إلى أهمية المفهوم فإن من الفطنة أن نتمسك في بداية البحث بمرحلة أقل
طموحاً: هي مرحلة التعريف الآني.

302 - 2- التعريف الآني.

إن دوركهaim يبين أن على العالم في البداية تعريف الأشياء التي يعالجها لكي نعلم
ويعلم جيداً ما المسألة؟ . إن نظرية ما لا يمكن أن تكون مضبوطة إلا إذا عرفنا كيف نعرف
بالواقعات التي ينبغي أن تفسرها^(١). إن المفهوم الحقيقي لا يمكن أن يعد إلا في نهاية
البحث، عند تعريف خصائص الظواهر المدروسة. وفي البداية على الأقل، ينبغي أن يعطى
تعريف آني (الشيخوخة، الشباب)، يسمح، في الخطوط الكبرى، بتحديد حقل البحث
وتعيين الظواهر. فكيف نضع هذا التعريف؟ يقول دوركهaim: إنه ينبغي ألا نأخذ موضوع
بحث إلا «مجموعة من الظواهر المحددة مسبقاً ببعض الصفات الخارجية المشتركة بينها وإن
يتضمن البحث مجموع الصفات التي تستجيب لهذا التعريف^(٢)». والطريقة التي يدرس
وفقها موس الصلاة هي المثال الممتاز لقواعد دوركهaim.

ولست المسألة بالطبع تعريف جوهر الواقعات نفسه. فمثل هذا التعريف لا يمكن أن
يأتي إلا في نهاية العلم، أما الذي ينبغي أن نعطيه في البداية فلا يمكن أن يكون إلا آني.
وهدفه فقط الابتداء بالبحث وتحديد الأشياء التي تجب دراستها، دون استباق نتائج الدراسة
والمقصود معرفة الواقعات التي تستحق أن تسمى صلوات. . وما ينبغي إيجاده هو بعض
الصفات الظاهرية، المحسنة بما فيه الكفاية، التي تتيح، منذ النظرة الأولى تقريباً، تعرف كل
ما هو صلاة. ولكن من جهة أخرى، ينبغي أن تكون هذه الصفات موضوعية. فلا يجوز أن
تطمئن لا إلى انطباعاتنا ولا إلى فكرنا المسبقة ولا إلى الفكر المسبقة للاوساط
الملاحظة^(٣).

ولكن التعريفات موجودة والمعاجم مليئة بها. لاشك في ذلك، ولكن تعريفات اللغة
العادية أو اللغة الأدبية تلائم على وجه الدقة، وذلك هدفها، الاستعمال المشترك للغة،

(١) (9) ص 34.

(٢) (9) ص 35.

(٣) (1) ص 61.

للاظواهر المتصورة ضمن اطار العلوم الاجتماعية. وليس على العالم، كما في العلوم الطبيعية، أن يخلط كلمة جديدة بل أن يضع مكان المفهوم المستعمل، الغامض، مفهوما أوضح وأكثر تميزا. فالفيزيائي لم يشوّه معنى كلمة «حرارة» حينما عرفها «بالشعشة».

ثانياً: بناء الموضوع

303. - 1- الموضوع الذي يجب بناؤه.

في الوقت الذي يتحدد فيه التعريف الآتي، قبل الوصول إلى وضع مفهوم دقيق، ينهيا بناء الموضوع. فكما يقول باشلار: «إن العلم يحقق موضوعاته دون أن يجدها أبداً منجزة كلياً. إنه لا يتوافق مع عالم يجب وصفه، بل مع عالم يجب بناؤه... فالواقعة تخضع للبحث وتبنى ويتحقق منها».

إن بناء الموضوع نقطة من نقاط البحث الجوهرية والأكثر صعوبة، فهو الأساس الذي يستند إليه كل شيء. وهذه المرحلة الهامة تبدأ منذ ظهور فكرة البحث، وتستمر خلال البحث عن التعريف الآتي، من أجل بناء المفهوم وتوجيه البحث كله بالاستناد إليه. وقول ذلك يعني وصف خطوة عامة، مجردة وخارجية تقريبا. وهذا أمر ليس له طريقة استعمال. والواقع أنه إن كان بالإمكان تقسيم بناء المفهوم، كما سنرى، إلى مراحل تقنية، فإن بناء الموضوع يفلت من الوصفات والاجراءات كلها. فكل فكرة بحث تضم موضوعا مختلفا، وكل بناء ينبغي إذا أن يتكيف مع الموضوع المراد بناؤه. وهذه بالتأكيد هي اللحظة التي تقدر فيها درجة تكوين عالم الاجتماع، إنها اللحظة التي يكتشف فيها خاصة ذكاء الباحث وصفاته المتناقضة: الحدس، والدقة، والمعارف والخيال وحس الواقع والتجريد.

304. - الواقع الاجتماعي والواقع العلمي الاجتماعي *réalité sociale et réalité sociologique*

تبدو بعض الموضوعات معدة جاهزة للتحليل. وتلك حال بعض الدراسات الوصفية. ففي علم السياسة يشكل الموضوع، المؤسسة غالبا، كلاً. لقد قام التقدم أولاً على الانتقال من دراسة النصوص، من الموضوع المجرد الشكلي إلى تحليل الواقع، إلى ما يجري. ولكن المقصود هنا أيضا بالطبع وصف للموضوع، لا بحث عن شبكة تفسيرية للعلاقات، فيما وراء البنى الظاهرية.

ومن الشائع أن يؤخذ بالطريقة نفسها في علم الاجتماع ما يعطى في الواقع: دراسة أحادية لمؤسسة أو قرية على أنه ببساطة موضوع دراسة. وكما يلاحظ ذلك بورديو:

«يتصرف عدد من علماء الاجتماع المبتدئين، كما لو كان كافياً أن يعطوا أنفسهم موضوعات تتمتع بواقع اجتماعي من أجل أن يمتلكوا، دفعة واحدة، موضوعات تتمتع بواقع علمي اجتماعي»^(١). ويمكن أن يبدو التمييز دقيقاً، ولكن بعض الأمثلة ستسهل الفهم.

إن غوفمان^(٢) عندما درس مؤسسة مشفى المجانيين كان يملك موضوعاً يتمتع بواقع اجتماعي. وكان يستطيع وصفه وتحليله. وهكذا فقد اكتشف أنه بجانب النظام الرسمي للمشفى وهدفه العلاجي: علاج المرضى، نشأ نظام مواز داخلي. ولضمان عمل المؤسسة تكونت (لدى المرضى والحراس) مجموعة من العادات والقواعد والتدرجات السلطوية أكثر واقعية وفعالية من الخطة العضوية للمشفى وللنظام المعلن عنه، وأدت إلى تعديل أهدافهما الظاهرة. وغوفمان بهذا الشكل بنى موضوعاً علمياً اجتماعياً: هو نظام العلاقات داخل المشفى، وهو نظام استطاع أن يعممه على مجموع المؤسسات من هذا النوع: مهاجع ومدارس داخلية، حيث تتدخل العوامل نفسها في حالات مشابهة.

وبالطريقة نفسها استطاع بورديو عندما درس تنظيم التعليم العام الفرنسي، أن يصفه بأنه ديموقراطي ومجاني، وإذا مفتوح للجميع، وأن يصف المراحل المختلفة للتعليم واتجاهاتها المتباينة. إنه إذا، في كتاب الورثة^(٣)، يفكك هذه المظاهر ويبين، من خلال تحليل كمي للتوظيف (التربط بين الأصول الاجتماعية وبين أنماط التعليم المختلفة) ونوعي لمعايير الاختيار، كيف يعمل النظام في الواقع، في صالح طبقة اجتماعية محددة.

لقد استطاع موس من خلال ربطة النقود، وهي الشيء المادي ذو الوظيفة الواضحة للجميع: فائدته الاقتصادية، بمظاهر أخرى من الواقع الاجتماعي، أن يصمم نظرية عامة هي: البحث في الهبة^(٤). لقد طرح في البداية السؤال الجيد: «ما القوة الموجودة في الشيء الذي نعطيه، التي تجعل المعطى يردها؟» ويتفويضه فرضية المقايضة في الاقتصاد الطبيعي، وجد، عندما درس العادات المختلفة، مبدأً وحيداً للتفسير: «إن في الأشياء المتبادلة فضيلة خاصة تجبرها على التداول والمتداول هو شيء آخر غير النافع»^(٥). ومن هذا الشيء يحتفظ العصر الراهن والمجتمع الاستهلاكي بآثار عديدة: هدايا رأس السنة وتبادل الدعوات.

(١) (5).

(٢) (10bis).

(٣) (6).

(٤) (18).

(٥) «مجاملات، وولائم، وطقوس، وخدمات عسكرية، ونساء، ورقصات، وأعياد ومعارض».

وأخيرا حين يقول ماركس: إن رأس المال ليس شيئا ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص، يكتشف خلف شيء مدرك ماديا، مظهرا جديدا. وفكرة العلاقة الاجتماعية هذه ستوجه البحث كله.

305- الموضوع الحقيقي والموضوع المبني.

وهذه الدراسات المتباعد بعضها عن بعض جدا تقدم مع ذلك صفة مشتركة، وهو أنها جميعا تبحث عن الواقع الاجتماعي، أي عن جزء مما ينشطها ويفسرها. لقد كان باشلار يقول: «لاعلم الا علم الخفي». ودون أن نستعمل مصطلحات الوظيفة أو البنية أو النظام في شكلها النظري المطلق، بل في معناها الدارج، يمكننا أن نقول: إن هذا الواقع العلمي الاجتماعي يتطابق مع جزء من نشاط اجتماعي (النقود، رأس المال)، أو يضمن متابعة اغراض المجتمع، المختلفة غالبا عن أهدافه الظاهرية (نظام التعليم، المشفى) أو يفسر عددا من الوقائع الاجتماعية (راجع الانتحار، الجنوح⁽¹⁾).

إن الموضوع يعني، في النهاية، اكتشاف واقعات اجتماعية، خلف اللغة المشتركة والمظاهر وداخل المجتمع الاجمالي، مرتبطة بنظام علاقات خاص بالقطاع المدروس. لقد كان ضروريا أن نلح على هذه النقطة الأساسية. ومع ذلك، يبدو من المحتم اليوم أن نجعل من المتعلمين باحثين حذرين. إن بناء الموضوع لايجوز أن يتحول إلى مجرد صيغة تستعمل بلا تفكير. وفي الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية يشكل الجمع البسيط للواقعات أو الوصف أو قياس العوامل أعمالا نافعة. ولايلغ كل بحث بالضرورة الهدف الطموح لبناء الموضوع وانشاء المفهوم. يجب أن نعرف على أي مستوى يمكن تحديد موقع دراسته وأن نعرف الممكن تبعا لطبيعة العمل المتابع.

306- الموضوع المبني والهدف.

«مهما كان هدف البحث جزئيا ومجزأ فإنه لايمكن أن يكون محددًا ومبنيًا إلا تبعا لاشكالية نظرية تسمح لأن نخضع لتساؤل منهجي مظاهر الواقع التي يربطها ببعض السؤال الذي يطرح عليها⁽²⁾». وسيتعلق كل شيء بهذا السؤال الذي يشكل هدف البحث وينبني الموضوع عبره. فكما يقول نورثروب Northrop: «إن العلم لا يبدأ بوقائع وفرضيات، بل بمشكلة نوعية: ان بناء الموضوع العلمي الاجتماعي هو ان نخمن، خلف المظاهر، المشكلات الحقيقية وان نطرح الاسئلة

(1) (7bis).

(2) (6).

الملائمة^(١)

ولكن يوجد العديد من الأسئلة الممكنة انطلاقاً من واقعة اجتماعية بعينها. والسؤال الذي نختاره يوجه البحث ونتائجه. وهناك مثال بين هو قرية تيپوزلان Tepozlan التي درسها ر. ريدفيلد^(٢) R.Redfield الذي كان يتساءل: «ما المسرات التي يحس بها هذا الجمهور؟»، ودرسها بعد عشرين عاماً و.ليويس الذي كان يبحث عما يتألم منه ذلك الجمهور^(٣). فآية دهشة إن كانت الاجابات متباينة. إن ريدفيلد عندما علق على الاختلاف خلص إلى أنه: «لا يمكن أن يوجد عرض واحد، ونهائي وموضوعي كلياً لوحدة كاملة بشرية».

إن هذه الموضوعات المبنية، المرتبطة بمفاهيم ليست سوى «وجهات نظر^(٤)» هي بدورها مرتبطة بنظريات، تتلاشى، بتبدلها بموضوعات أخرى، في العلوم الاجتماعية كما في العلوم الطبيعية. فالنفس البدائية والهستيريا والطواطم وموضوعات أخرى أيضاً قد تلاشت. لقد قال باشلار: «إن الفكر العلمي يتكون مثل سلسلة من الأخطاء المصححة». وما يعبر في نهاية المطاف عن الموضوع المبني، ويركب نشاطات العوامل المختلفة، ويختصر التفسير، هو المفهوم، وينبغي أن يكون، بدوره، محدداً، مبنياً أو بدقة أكثر محللاً، أي مقسماً إلى عناصر تتبع دراسته. فما دور المفاهيم؟ وكيف تبنى؟

ثالثاً - المفاهيم Les concepts

307 - 1- دور المفاهيم

يمكن أن تبدأ الملاحظة عند الاقتضاء بدون فرضية أولية، مثلاً ضمن إطار بحث استكشافي. وبالمقابل، هناك عنصر لا بد منه لأية ملاحظة هو المفهوم. وليس المفهوم عوناً من أجل الفهم فحسب، بل هو طريقة للتصور. إنه ينظم الواقع محتفظاً بصفات الظواهر المتميزة، الدالة. ويقوم بأول تصنيف وسط سبل الانطباعات التي تنهال على الباحث.

وبعد ذلك ينبغي أن يوجه المفهوم البحث موفراً له منذ البداية وجهة نظر.

إن ما يؤخر تقدم العلم إذاً هو عدم ملائمة وجهات نظرنا أكثر من عدم ملائمة تقنياتنا. والمثال التقليدي هو مثال باسـتور Pasteur الذي قوض مفهوم التولد الذاتي واكتشف

(١) (19)

(٢) (20)

(٣) ملاحظة دونها سوسير.

(٤) (1)

الميكروبات .

ولا يكشف الواقع للباحث، في غالب الأحيان، الا مظهرا واحدا للظواهر. ولذلك فإن عليه من أجل تحديد بعض العناصر، أن يتصور، أن يتخيل فرضية لما لا يراه. والمفهوم بصفته أداة، يقدم لانتقطة انطلاق فحسب، بل أيضا وسيلة للتعين عبر التجريد ولتصور ما لا يدرك مباشرة.

وكما أعلن أينشتاين: «إن الباحث أحيانا مثل رجل يريد أن يفهم آلية ساعة لا يستطيع فتحها. وانطلاقاً من العناصر الوحيدة التي يراها أو يسمعها، (العقارب تدور، الاصوات تيك تاك)، يستطيع أن يبحث عن تفسير يوضح بالطريقة الأبسط، واقعات متعددة وإن كانت غير مرئية. إن مفاهيم الحركة والدولاب وتشابك المسننات هي التي تمكن من فهم آلية عمل الساعة دون رآيتها». وطريقة تجميع هذه الأشياء أو العناصر تبعا لصفة مشتركة هي خاصية التجريد والمفهوم اللذين يشكلان، كما رأينا، وسيلتي تكوين المفاهيم.

ويمكن للمفاهيم، مع تقدم العلم أن تتطور وأن ترتبط بنظريات وأن تتوصل إلى تطبيقات جديدة. إن مفهوماً ينأى عن سلسلة من الملاحظات يمكن بعد ذلك بالاستنتاج، من التنبؤ بمشكلات أخرى، وبتائج أخرى للواقعات التي يعممها.

ومثال ذلك أن بلانك Planck يتصور مفهوم الكوانتا لتفسير المظهر المنقطع للطاقة. وأينشتاين يستنتج من هذا المفهوم بعض النتائج التي تتوصل إلى الرادار والتلفزيون.

وفي العلوم الاجتماعية يحقق المفهوم أيضاً هذه الوظائف: التنظيم والتوجيه والتعنين والتنبؤ. ولكن بينما يوضح المفهوم في العلوم الفيزيائية والطبيعية لضرورات أطراد القياس والتكميم، يصطدم في العلوم الاجتماعية بمسألة المفردات. فالمفهوم تجريد، إنه ليس الظاهرة نفسها، وهو يأخذ دلالة من السياق الذي استمد منه. وقد يتغير معناه تبعا للطريقة التي يقدر بحسبها. وعموم المصطلحات، المستفاه غالباً من اللغة الدارجة يزعم الباحث الذي يرى نفسه عند ذلك مبرأ في استعمال تعريفات شخصية. وعندما يكون لكل تعاريفه تصبح ضرورة تعريف المفاهيم، لكي تستطيع لعب دورها بصفته عامل تواصل، ملحة. إن مصطلح الثقافة لدى عالم اناسة لا يحمل المعنى نفسه لدى روائي أو مزارع.

وينبغي أن نعطي المفاهيم المتشابهة تجارب متشابهة، ولكنها قابلة للتطور. إن مفهوم الاتجاه كما هو معروف في معجم لالاند يبدو اليوم غير كاف. ومفاهيم كثيرة الاستعمال مثل مجموعات وجماعات وطبقات ليس لها أيضاً تعريف يتفق عليه الناس جميعاً. لقد استطاع كاتب اميركي وهو اوبانك Eubank في عام 1931 أن يعد جدولاً بالمفاهيم الرئيسية التي ذكرها عشرة علماء اجتماع اميركيين في ثمانية نصوص عامة. ومن بين الـ 146 مفهوما

المحصاة استخدم 63 منها أكثر من عالم اجتماع. وهناك مصطلح واحد يظهر لدى سبعة علماء، ومصطلحان يظهران لدى ستة علماء وثمانية تظهر لدى خمسة علماء. ولم يستخدم أي مصطلح في النصوص الثمانية جميعها.

ويدل على تقدم علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم السياسة أيضاً اتفاق على التعريفات وبطء في تضخيم المفردات. وعلى كل حال سيحدد الباحث الحذر التعريف المتبنى للمفاهيم التي يستعملها. ففي ردة فعل على عدم دقة المصطلحات المستعملة وتنوعها المفرط ظهرت الاجرائية^(١) opérationnisme .

308- الاجرائية.

لقد نشأت الاجرائية من الصعوبات التي نواجهها في الفيزياء الحديثة، من أجل نشر مفاهيم معرفة في مستوى معين، بحيث تصل إلى مستويات أخرى. وليست النتائج، بصفة عامة، قابلة للنقل من سلم قياس إلى آخر، لأن مناهج القياس ليست متعادلة. وينتج عن ذلك أن المفاهيم ذاتها لا يمكن أن تعرف إلا بالنسبة إلى ميدان ما، حيث تطبق العمليات التي تفيد في تعريفها. ويكون المفهومان متعادلين إن كانت مناهج القياس التي تحدد العمليات التي تكونهما متعادلة.

إن مؤسس الاجرائية هو الفيزيائي بريدغمان Bridgman الذي وضع عام 1927 مبدأ التعريفات الاجرائية. لقد نقل علماء الاجتماع الأكثر ذرائعية هذه القواعد إلى علم الاجتماع، فأثار ذلك نقاشات حامية خلال العقد الرابع من هذا القرن. لقد كان بريدغمان يكتب: «إننا لانعني بالمفهوم، عامة، الا جملة من العمليات. وإن دلالة فرضية ما هي قابلية التحقق منها^(٢)». وعالم الاجتماع لندبرغ، عندما ناضل ضد التعريفات الذاتية والمتعددة للمفاهيم في علم الاجتماع، صرح أن الطريقة الوحيدة لتعريف شيء ما موضوعياً هي تعريفه من خلال العمليات التي يتطلبها. إننا نرى إذاً أن في الاجرائية مظهرين. فمن جهة هناك موقف خاص بمبحث العلوم: محاولة بناء وحدة العلم بوساطة لغة مشتركة مطبقة على أساليب عمل، مع تجنب التعريفات الأدبية أو الجوهرية. ومن جهة أخرى، مع تجاوز مرحلة اضافية (موقف الوضعية المنطقية: راجع الفقرة رقم 76)، هناك تشبيه للدلالة بقابلية التحقق. ومبالغات هذا المفهوم دفعت بريدغمان إلى القول: «إننا خلقنا «فرانكشتاين»^(٣)

(١) وهو اتجاه في فلسفة العلوم يقرر أن المفاهيم وإجراءات البحث متصل ببعضها ببعض، ولذلك فإن المفاهيم الصحيحة من الناحية العلمية هي التعريفات الاجرائية لأن وسائل قياس المفهوم تكون تعريف المفهوم. - المترجم.

(٢) (7).

(٣) هو ذلك الوحش البشري، الذي يتحول في اللحظة التي يريد من إنسان إلى وحش بشري يتمتع بقوة خارقة جبراً.

Frankenstein بعيداً عما كان هو ذاته يفكر به».

وبقصر امتداد المفاهيم، بهذه الطريقة، على جملة الأحداث التي تتعلق فعليا بأسلوب القياس الذي تتطلبه العملية، حذفت المشكلات المزيفة، ولكن دور المفاهيم والأنظمة النظرية قد قلص أيضاً. والاتجاه الاجرائي الذي دفع إلى حده الأقصى، لا يأخذ بعين الاعتبار أن المفهوم عام وسابق على كل عملية خاصة. وإن أخذنا المثال البسيط لقياس الطول، فإن العملية التي تتكون من القياس لاتعطينا الا قياس شيء ما. لقد سبق مفهوم الطول العملية التي وجهها والتي ربما لم تكن لتوجد لولاه. يضاف إلى ذلك أن التعريف بالعملية الخاصة يجعل التركيب الضروري لنظام نظري صعباً. وإذا كان الذكاء وهو ما يقيسه بعض الاختبارات، مثلاً نموذجياً للتعريف الاجرائي، فإننا نحصل على حقيقة لنماذج ذكاء تبعاً للاختبارات، لا على مفهوم عام للذكاء^(١).

إن النقد المنهجي الذي يمكن أن نوجهه إلى الاجرائية هو اخفاء قيمة المفاهيم موضوع البحث. وكما يلاحظ هامبل Hempel، يميل الأدب المنهجي المكرس للعلوم الاجتماعية، عندما نفضل التعريفات الاجرائية على حساب المتطلبات النظرية، إلى الإيحاء بأن علم الاجتماع لا يملك، من اعداد مستقبلة بصفته اختصاصاً علمياً، الا أن يكون لنفسه رصيذاً من المصطلحات «المعرفة اجرائياً» على أكبر قدر ممكن من الاتساع، «ومن الاستعمال الثابت والموحد»، كما لو كان تشكيل المفاهيم العلمية ممكن الفصل عن التكوين النظري. إن صياغة النظم المفهومية المتمتعة بملاءمة نظرية هي التي تعمل في التقدم العلمي، والصياغات الجزئية تتطلب ابتكاراً نظرياً لن تستطيع ضرورته الخبرانية أو الاجرائية أن تصمد وحدها^(٢).

309-2- بناء المفهوم.

للتصدي للمفاهيم المبهمة الغامضة، يجب تعلم بنائها بطريقة دقيقة، ويجب من أجل ذلك، معرفة مايعتبره لازارسفلد مراحل هذا البناء. يعتقد غالباً جداً أن هذا ليس ضرورياً الا في بحث يستهدف تكميماً. ومن الجلي في هذه الحالة، وجوب التنبؤ بمتحولات قابلة للقياس^(٣). أما في بحث نوعي فإن من

تناوله مستحضرات كيميائية. انه بطل احدي قصص الخيال العلمي. - المترجم

(١) لقد كانت الاجرائية مفيدة، مع ذلك، في جعل المصطلح اكثر موضوعية، وتقدير الغرضيات تبعاً لطريقتها في تفسير الواقع.

(٢) في (5) ص 61، الملاحظة 2.

(٣) ان كلمة متحول: الآتية من الرياضيات، مرتبطة بفكرة تصنيف متري أو قياس. والمصطلح في العلوم الاجتماعية

الهام أيضاً أن نحدد المقصود مادامت الرغبة في الاختصار على مفاهيم غير محددة أكبر. وهنا أيضاً يجب ألا يكون بناء المفهوم المتصور على أنه تقنية روتينياً، تحت طائلة التعرض لاهمال الأساسي. إن مراحل بناء المفهوم ليست إلا استعمال ماهر أساسي في البحث وتطبيقه، وهو تحديد الموضوع، بناؤه.

إن هدف البحث، في استقصاء، يظهر تحت مظاهر مختلفة. فقد نريد قياس مشير مراقب. ومثال ذلك تأثير كثافة الانارة في مشغل ماء، في المردود. وقد يحصل أيضاً أن نستكشف وضعاً معيناً دون فكرة تكميم، بكل بساطة لكي نفهم: وبهذا الشكل كان وايت Whyte يلاحظ مراهقي الحي⁽¹⁾. وفي هذه الحالة الأخيرة يطرح الملاحظ أولاً أسئلة بخصوص ما يرى وينتصو علاقات وتصنيفات تسهل التحليل.

وكما يبين لازارسفلد، قد تأتي لحظة يتطلب فيها هدف البحث الانتقال من الفكرة إلى العملية ذاتها. وسواء أكان الموضوع مفهوماً محدداً كالمردود الذي نريد أن نعرف ما يؤثر فيه، أو مفهوماً يتعين اكتشافه، كما في حالة ملاحظات وايت، فإن المقصود، على كل حال، هو الالمام بمظاهر مختلفة لمفهوم هو موضوع الدراسة، ولا بد في سبيل ذلك من بحث كيفية التعبير عنه ووصفه وتحديد ماديًا. «وفي لغة علم الاجتماع ترجع المشكلة إلى تمييز عدد من الأبعاد النوعية للمفهوم الأصلي وإلى إيجاد أدلة لكل بعد».

310- الأدلة والأبعاد indicateurs et dimensions

يصف لازارسفلد على الشكل التالي الاجراء الذي يجب اتباعه:

- 1- أولاً التمثيل الموضح بالرسم للمفهوم. وهذا المفهوم، سواء أكان موجوداً سابقاً أم ناشئاً من الملاحظة ذاتها، ليس دقيقاً جداً على الإطلاق. وسواء أكان الموضوع معنويات المصنع أم فكرة الادارة أو الذكاء، فإن مفهوماً جديداً يدرك حدسياً في البداية.
- 2- وتتكون مرحلة التمييز الثانية من اكتشاف مكونات المفهوم وعناصره ومظاهره. والمفردات غنية بحيث تتيح تسمية هذه العوامل كلها، التي تجمعها العلوم الاجتماعية تحت اسم الأبعاد.

ولنأخذ حالة دراسة عن تطور بلد نام. إن مفهوم التطور مدرك اجمالياً، حدسياً. ومن أجل القيام بدراسة مادية، يجب تفكيك المفهوم وتحليله إلى مكوناته وتحت مختلف

اوسع. فالتصنيف تبعاً للجنس والعمر والوضع الاقتصادي يتفق مع ما يطلق عليه عامة متحولات.

(1) (4) و(41). ان لازارسفلد يتناول من جديد هذا المخطط في مقالات مختلفة »

تطاهره، مختلف أبعاده: ايقاع التطور، وقطاعاته، والطبقات الاجتماعية، الخ. إن مصطلح البعد الذي ماتفك استعماله يزداد، مثل مصطلح المستوى، ليس محدداً بشكل الفصل. إنه يشمل معاً عنصراً كمياً، لأنه يغطي عدة منحولات مستقلة، ومستشعرة وغير محددة الهوية، وعنصراً نوعياً لأن عدد هذه المنحولات يتطلب اختياراً. والمستوى، على الرغم من التعددية، لا يقدم سوى امكانية واحدة خطية، عمودية تتلائم مع عمق. والبعد يرجع، بالعكس، إلى امكانية توجيه وإلى تعددية طرق أبحاث في اتجاهات مختلفة وعلى مستويات متباينة. ويبدو البعد كذلك على أنه درجة حرية. فكلما كانت المنحولات التي يغطيها البعد كثيرة، كانت امكانيات تأثير هذا المتحول أو ذاك، أو اختياره كبيرة.

3. والخطوة الثالثة تقوم على إيجاد أدلة الأبعاد المعتمدة. فالدليل⁽¹⁾ معطى قابل للملاحظة يتيح ضبط الأبعاد، وحضور مثل هذه الصفة أو غيابها في الواقع المدروس. وهذه المشكلة معقدة، لأن مقاييس فكرة بذاتها يمكن أن تتغير تبعاً للوساط.

إن لازارسفيلد يذكر مفهوم الحذر. ومن الجلي أن الاشارات ستختلف باختلاف الموضوع إن كان صرافاً أو رجل سياسة أو رئيس مصنع أو طبيباً جراحاً. فعندما نقول عن أحدهم: إنه حذر، لانتظر منه أن يتوافر فيه كامل جدول الشروط الخاصة التي تميز حذر الآخرين كلهم. ولكن ستكون هناك امكانية لأن تتوافر فيه بعض التصرفات الخاصة بالحذر. ومادامت العلاقة بين كل دليل وبين المفهوم الاساسي الذي تجب دراسته محددة بصفة الاحتمال لا بصيغة اليقين فإن من الضروري أن يكون تحت تصرف العالم عدد كبير من الأدلة. إننا لانستطيع أن نحكم بذكاء فرد بناء على معيار واحد، وعلى مهارة طبيب بناء على عدد المرضى الذين شفوا فقط، وعلى قيمة كاتب اعتماداً على عدد الكتب المبيعة. وذلك لأن الذكاء معقد، والأمراض تتفاوت درجات صعوبة شفاؤها، ورقم مبيعات الكتب لا يدل إلا على النجاح التجاري. إن اختيار الأدلة وعددها وتدرجها تثير بالطبع مشكلات. وعندما يكون المقصود مفهوماً سنستعمله في بحث ذي نتائج مكتملة تقوم المشكلة على إيجاد أدلة كاشفة وقابلة للتكميم معاً. وعندما يكون المقصود بحثاً نوعياً، يجب أن

(1) لقد درست مشكلة الأدلة منذ وقت قليل. ولازارسفيلد هو بالتأكيد الكاتب الذي أسهم أكثر من سواء في تقديم العلوم الاجتماعية في هذه المواد. لقد كتب أن الفكرة العامة تقوم على دراسة العلاقات بين الأدلة بمساعدة الرياضيات، وعلى تحديد ما يمكن أن نسبه قوة الدليل بالمقارنة مع دليل آخر ومعايرة اسهامه، بموازنتها في حالة القياس الخاصة التي ننوي اجراءها.

ولقد امتد مفهوم الدليل، فائقاً شيئاً من دقته، إلى الميدان الاقتصادي وبخاصة الاجتماعي. وقد تضخمت المراجع بشكل ملحوظ حول هذا الموضوع، ولكنها لاتخص مباشرة فصلنا.

تكون الأدلة غنية بالدلالة فيما يخص موضوع البحث. ففي دراسة حول دور الرجل والمرأة في الأسرة سبحت عمن يأخذ القرار وعن أي نوع من القرارات. . حتى إننا سنسأل: من يفتح المغاسل^(١)؟ إن سيمون يبين في بحث عن الاستماع إلى الدعاوة التجارية على التلفزيون أنه توفرت الفكرة المبتكرة في التمسك بانخفاض ضغط الماء، على أنه دليل، بعد ملاحظة أن ربات البيوت كن يعدن إلى المجلى عندما لم يعد البرنامج يشير اهتمامهن^(٢).

4- والمرحلة الرابعة هي مرحلة تكوين القرائن، والمقصود بذلك القيام بعملية تركيب للمعطيات المتوصل إليها في المراحل السابقة.

إن القرينة تعبر عن تنسيق لعدة أدلة. مثال ذلك أن قرينة كلفة الحياة قرينة تركيبية، تنسق أسعار مختلف حسابات الميزانية العائلية، موازنة^(٣) تبعاً لأهميتها. وهكذا فإن اعطاء سنة مرجعية قيمة 100 يتيح متابعة منحولات القرينة.

وقد تكون القرينة مندرجة. وفي هذه الحال توضع الأدلة في ترتيب يلائم القيمة التي اعترف بها لهذه الأدلة (مثال ذلك السلم المتدرج للاتجاهات).

لتنخيل لجنة محكمي مسابقة جمال: لن تكون هناك صعوبة في منح الجائزة إن كانت متنافسة واحدة هي الأكثر جمالاً من مختلف وجهات النظر. ولكن في الواقع، هناك من تملك ساقين جميلتين وأخرى تملك عينين رائعتين، وعلى اللجنة إذا أن تضع جدولاً يضم مختلف النقاط الواجبة التدوير: عناصر الوجه، نسب الجسد، الخ^(٤)، لأن على هذه الأدلة أن تتوحد لكي تتيح للجنة تقدير مجموع المعطيات.

وإذا كنا حللنا مفهوم الجمال إلى أبعاد أربعة هي: النسب وسحر التعبير وأناقة الحركات واللون، واخترنا أدلة لكل منها، فإن الهدف من ذلك موازنتها واستخلاص قياس وحيد منها، تصنف اللجنة المرشحين على أساسه. إن كل دليل يحتفظ بعلاقة احتمال مع المتحول الذي نريد دراسته. ولكن الدليل الخاص قد يتغير دون أن يتغير الموقف الأساسي للفرد: فالآنسة (أ) تستطيع أن تظل الأجمل، حتى لو سمحت قليلاً. وقد يحصل كذلك أن يتطور الموقف الأساسي دون أن يكون له تأثير على دليل واحد: فالآنسة (ب) يمكن أن تكون الأقل جمالاً مع احتفاظها بأنف جميل جداً. فمزية توافر عدد كبير من الأدلة هي أن

(١) (24)

(٢) (23bis)

(٣) الموازنة pondération هي منح صفة خاصة للعناصر المختلفة لقرينة تعيد اعطاء هذه العناصر مكاناً متناسباً مع أهميتها الحقيقية. - المترجم.

(٤) إن الدليل هو العنصر الكاشف الكمي، أما القرينة فتتطلب موازنة ونكحهما إجمالاً.

يكون هناك قليل من الحظ في أن تبقى جميعاً ثابتة إذا تغير الوضع الأساسي: ففقدان جمال الأنسة (ب) ترجمه سمنة أو أيضاً قلة نضارة، الخ. ومشكلات التغيرات هذه أدت إلى عمليات تحقق وإلى تجارب، منها خاصة دراسة تعاوضية القرائن.

311- تعاوضية القرائن interchangeabilité des indices.

إن المفاهيم العلمية النفسية والعلمية الاجتماعية معقدة كثيراً في الغالب، وإن اختيار الأدلة دقيق. ومع ذلك فإن ترابطها^(١) مع متغيرات خارجية يبقى ثابتاً بصفة عامة أيا كانت عينة البنود^(٢) items المختارة. وهذه الظاهرة هي تعاوضية القرائن^(٣). إن مثلاً يسهل فهم هذا الوضع المجرد. لقد كان لازارسفلد^(٤) يدرس في معهد ماك كارثي Mac Carthy في الولايات المتحدة، موقف الجامعيين وتخوفهم، الخ. لقد كان من الضروري بناء قرينة للمحافظة، موضوعه انطلاقاً من أدلة مثل قراءات بعض الجرائد والانتماء إلى منظمة ما وإقرار مبادئ معينة، الخ. وكان يمكن تصور أدلة أخرى. إن السؤال الأول هو: «هل تعتقد أن علينا أن نسمح بتكوين مجموعة من الشبيهة الاشتراكية في هذه الجامعة، إن عبر بعض الطلاب عن هذه الرغبة؟» كان يبدو دليلاً جيداً، فقد أجاب 14% من العينة أيضاً، أي 355 استاذاً بالنفي. والسؤال الثاني كان يتناول رأياً، موافقاً أو لا، على دعوة شخص متهم، إلى واشنطن ليلقي خطاباً. وقد أجاب 14% من العينة أيضاً، أي 342 استاذاً بالنفي. والمهم هنا هو أن من أجابوا عن السؤالين بالنفي لم يكونوا هم أنفسهم. إننا نلاحظ أن نسبتين متماثلتين من الاجابات عن السؤالين قد تم الحصول عليهما، على الرغم من دورة كبيرة للاجابات. والواقع أن 124 شخصاً لم يوافقوا على الدعوة، ولكنهم وافقوا على تكوين حلقة اشتراكية و152 شخصاً لم يوافقوا على تكوين حلقة اشتراكية ولكنهم وافقوا على الدعوة.

(١) بخصوص الترابط correlation راجع الملحق الإحصائي.

(٢) البند هو سؤال يطرح.

(٣) إن المفردات الانكليزية تنقصها الدقة. اننا نجد كلمة proxy أو index مستعملة من اجل «دليل» في حين ان

index number تنطبق على «قرينة»، وهنا يترجم «الدليل»: indicateur بـ «قرينة»: indice. اننا نفضل

الاحتفاظ بالتمييز بين الدليل والقرينة تبعاً للتعريفات المعطاة (راجع الفقرة 310، الملاحظة الأخيرة).

(٤) (4).

جدول (أ)

الدعوة				تكوين حلقة اشتراكية
المجموع	غير موافق	بلا رأي	موافق	
1905	124	95	1686	موافق
191	46	27	118	بلا رأي
355	172	31	152	غير موافق
2451	342	153	1956	المجموع

ولأن مشكلة العلاقات بين المتحولات مركزية في العلوم الاجتماعية، كان السؤال الهام الذي طرحه لازارسفلد هو: إن وضعنا دليلاً مكان آخر يبدو لنا صالحاً مثل الأول فهل تتغير العلاقات التي نسعى إلى كشفها.

إن التجربة التالية تسمح باعطاء توضيح. فالسؤال المعتبر متحولاً خارجياً كان يجبر أفراد العينة على القيام باختيار: «في الحالة التي يكون فيها أحد أعضاء الهيئة التدريسية منخرطاً في نشاطات هدامة، بل مناهضة لأمريكا هل تعتقد أن الأهم لدى إدارة الجامعة، أن تحمي سمعة الجامعة أو أن تدافع عن حقوق أعضاء الهيئة التدريسية؟»

جدول ب

نسبة الأشخاص الموافقين على حماية حقوق الهيئة التدريسية تبعاً لإجراءي المحافظة الأنف الذكر.

الموقف ازاء السماح بالخطاب		الموقف ازاء مجموعة الشبيبة الاشتراكية	
محافظة	46 %	محافظة	43 %
حيادي	50 %	حيادي	51 %
متسامح	70 %	متسامح	70 %

يمكننا أن نلاحظ توازي الأرقام. فبخصوص الموقف تجاه الدفاع عن حقوق الهيئة التدريسية، تتقارب نسب مختلف الزمر في كل من العمودين، أي أيا كان الدليل الذي نستعمله من أجل نرايتها.

والمهم أن نعرف أن الأدلة الممكنة، في العلوم الاجتماعية، كثيرة العدد، ولكننا لا نستطيع أن نستعمل منها عامة الأعدادا صغيرا. وإذا اخترنا في هذه الحالة القرائن التي تعبر عن المتحول نفسه انطلاقا من أدلة صالحة، نستنتج:

1- أن الدليلين مترابطين احصائيا، ولكنهما لا يرتبان الأفراد بالطريقة نفسها (الجدول أ).

2- أن هذين الدليلين يعطيان، بالقياس إلى متحول خارجي، نتائج خبرية متشابهة (الجدول ب).

إن تعاوضة الأدلة هي مما مطمئنة، لأنها تبين حقيقة الصلة بين الأدلة والموضوع المدروس، ومحرزا، باعتبارها علامة نقص المنهج المستعمل الذي لا يبلغ أبدا تصنيفا صرفا. ومع ذلك، فإننا بتكثيفنا الدراسات نستطيع أن نأمل في وضع أدوات قياس معادلة لبعض الاختبارات. وفي الميادين الحديثة التي تدرس فيها المتغيرات للمرة الأولى، لا نستطيع أن نستعمل أدلة مؤكدة وبسيطة نسبيا.

وهذا المثال لأجراء كلاسيكي لتكميم النوعي يبين لاطريقة اكتشاف فرضية عامة شاملة، بل كيفية التمكن من تحليل وضع، حتى لو كان على شيء من العمومية، وتدرج أهمية العوامل التي تؤثر فيه.

٦٢

312- مراجع

- **1. BACHELARD (G.). - *La formation de l'esprit scientifique*, (2 B 4).
2. BERGER (P.), LUCKMANN (T.). - *The social construction of reality*, Londres, Allen Lane Penguin Press, 1967, 201 p.
3. BERNARD (C.). - *Introduction à l'étude de la méthode expérimentale*, (8 B 86).
- *4. BOUDON (R.) et LAZARSFELD (P.) (ss. dir. de). - *Le vocabulaire des sciences sociales*, « Concepts et indices », Mouton, 1965, 309 p.
- **5. BOURDIEU (P.), CHAMBOREDON (J. C.) et PASSERON (J. C.). - *Le métier de sociologue*, Mouton, Bordas, 1968, 410 p.
6. BOURDIEU (P.) et PASSERON (J. C.). - *Les Héritiers, les étudiants et la culture*, Minuit, 1964, 183 p.
7. BRIDGMAN (P.). - *The logic of modern physics*, Mac Millan, 1927.

- *7 bis. CHAMBOREDON (J. C.). – *La délinquance juvénile, Essai de construction d'objet*. « R.F.S. », 1971, XII, 3, pp. 335-376.
- 7 ter. COENEN-HUTHER (J.). – *Problèmes de conceptualisation en Sociologie*, Schweiz und Soziol, Suisse (1976), 2, 129-142.
- 8. DI RENZO (G. J.). – *Concepts theory and explanation in the Behavioral sciences*, Random House, 1966, 302 p.
- **9. DURKHEIM (E.). – *Les règles de la méthode sociologique* (63 B 170).
- 10. EUBANK (E.). – *The concepts of sociology*, New York, 1832.
- *10 bis. GOFFMAN (E.). – 1961, trad., *Asiles*, Minuit, 1969, 451 p.
- 11. GRAWITZ (Madelcine). – *L'abstentionnisme des hommes et des femmes aux Référendums d'avril et d'octobre 1962, dans cinq bureaux de vote de Lyon*, « R.F.S.P. », vol. XV, n° 5, octobre 1965, pp. 694-973.
- 12. GREER (S.). – *The logic of social inquiry*, (4 B 25).
- *13. HORWITZ (H.) et SMITH (E.). – *L'interchangeabilité des indices socio-économiques*, in Boudon, (4), pp. 75-78.
- *14. LAZARSFELD (P.). – *La philosophie des sciences sociales*, trad., Gallimard, 1970, 509 p.
- 15. LAZARSFELD (P.). – *The American soldier : an expository review*, P.O.Q., vol. XIII, n° 3, 1949, Fall, pp. 378-380.
- 16. LEWIS (O.). – *Life in a Mexican village : Tepozlan restudied*, Univ. of Illinois Press, 1951, 512 p.
- **17. MAUSS (M.). – *La prière*, in « Œuvres », t. I (133 B. 159 bis).
- **18. MAUSS (M.). – *Essai sur le don*, in « Anthropologie et sociologie » (145 B 170).
- 19. NORTHROP (F. S. C.). – *The logic of the sciences and the humanities*, Cleveland, World, 1959, 402 p.
- 20. REDFIELD (R.). – *Tepozlan : A Mexican village*, Univ. of Chicago, 1946, 247 p.
- 21. REDFIELD (R.). – *The little Community*, Univ. of Chicago Press, 1956, 182 p.
- 22. RIVIÈRE (C.). – *L'objet social*, M. Rivière, 1969, 381 p.
- *23. SIMON (J. L.). – *Basic Research Methods in Social Science*, Random House, New York, 1969, 525 p.
- 23 bis. STAFFORD (J.). – *Petite histoire des indicateurs sociaux*, Arch. Sc. Soc. coop. dev., 1978, n° 45, 69-90.
- 24. TOUZARD (H.). – *Enquête psychosociologique sur les rôles familiaux*, éd. C.N.R.S., 1967, 157 p.
- 25. WHYTE (W. F.). – *Street corner society, the social structure of an Italian slum*, Univ. of Chicago Press, 1943, 284 p.

الجزء الثاني

الملاحظة والفرضية والتجريب

أولاً: خصوصيات الملاحظة في العلوم الاجتماعية.

313- 1- الموضوع الملاحظ بشري.

في العلوم الطبيعية نلاحظ وقائع بفضل أدوات قياس. وأيا كانت الانطباعات التي يحس بها، في قاعة درجة حرارتها 20، بول الذي يصل من غرفة درجة حرارتها 0، ويبرر الذي يخرج من غرفة تسخين درجة حرارتها 30، فإن ميزان الحرارة موجود لجعلهما موافقين على أن درجة الحرارة في القاعة 20. وبالمقابل إن وجد بول درسا مملا، وكان يبير يهتم به، فإن الانطباعين صحيحان أيضا، مثل الانطباعين الناجمين عن الدفء والبرودة، ولكننا لانملك معيارا خارجيا نرجع اليه لنبين درجة الاهتمام التي ينطوي عليها درس ما.

لقد أوصى دوركهايم بمعالجة الوقائع الاجتماعية بصفاتها «أشياء»، ولقد أقرروا قبله بوجود واقعات بشرية مشابهة لواقعات فيزيائية، وبأن بالامكان الملاحظة بطريقة علمية موضوعية. وعلينا مع ذلك أن نعترف بأن الوقائع البشرية تنطوي على بعض الخصوصيات التي ينبغي الانتباه إليها.

والواقعة الاجتماعية وحيدة وتاريخية معا: «إن كل واقعة اجتماعية لحظة من تاريخ مجموعة من الناس، وهي نهاية وبداية سلسلة أو عدة سلاسل⁽¹⁾». فبينما تلاحظ العلوم الطبيعية في الغالب ظواهر تتكرر، في الشروط نفسها، بصورة متماثلة، تدرس العلوم الاجتماعية وقائع لا تتكرر أبدا بالطريقة نفسها تماما، ومن هنا تأتي مشكلة التعميم وضرورة الأخذ بعين الاعتبار معا عوامل تاريخية، عامة، وكذلك سياقات خاصة. وأخيرا تترجم الوقائع الاجتماعية في غالب الأحيان، إلى أفعال اجتماعية ومشاعر وتصورات جماعية.

(1) (8) ص 90.

وكما كتب م. موس: «إن ارتباط سلوك الانسان، بصفته اجتماعيا، بالشعور الجمعي مازال أقوى من ارتباط السلوك الفردي بالشعور الفردي. وهذه الصلة الصميعة للفعل والتمثيل هي محتمة ماإن يتعلق الأمر بالواقعات الاجتماعية^(١)».

إن الأفعال والتصرفات نستطيع أن تغطي دلالات مختلفة. والملاحظة البسيطة للواقعة مهمة، ولكنها لا تكفي لالقاء الضوء على الدوافع.

إن الأم التي تصفع ابنها يمكنها أن تحبه حبا جما أو حبا غير كاف. وعندما نرى شخصين يركض أحدهما وراء الآخر يمكننا أن نعتقد أن الأول يستجر الثاني أو أن الثاني يلاحق الأول. وكما يلاحظ ذلك بدقة شديدة أ. امار^(٢) A.Amar: «الواقعة لحظة في تاريخ المادة، والفعل هو تدخل الانسان في العالم. فلا وجود لفعل غير بشري ولا وجود لواقعة إن لم تكن من الأشياء». ولكن لا يتطلب الإدراك شيئا من التفسير؟ أو ليس مرتبطا بالملاحظة؟ إننا نتناول هنا الصفة الثانية للعلوم الاجتماعية. وإن أقررنا أن الواقعات الاجتماعية، على الرغم من خصوصياتها المشار إليها، أشياء، فإن الملاحظ مثل الملاحظ كائن بشري.

314.. 2- الملاحظ هو أيضا كائن بشري.

وهنا تكمن واحدة من المشكلات الرئيسة للملاحظة في العلوم الاجتماعية فلا توجد أدوات قياس مثل ميزان الحرارة ومقياس ضغط السائل. إن الملاحظ في غالب الأحيان هو نفسه أداة قياس، ومن هنا تأتي إمكانية تأثيرات شخصيته ذاتها في نتائج الملاحظة وفي نتائج التفسير. إن المشكلة الأساسية هي إذا، وقد رأينا ذلك في الفقرة 225، موضوعية الباحث.

315.. أدوات الملاحظة.

لقد تقدمت العلوم الفيزيائية بفضل اكتشافات أدوات مكيفة مع نوع الظواهر التي تنبغي ملاحظتها. فالمجهر في علم الأحياء والمقرباب في علم الفلك يتيحان التوصل إلى معطيات متعذرة على إحساساتنا. ومبدأ المجهر بسيط: إنه التكبير. وقد مكن من الذهاب إلى ما بعد السطح الذي تمكن ملاحظته من الخارج لبلوغ ما لم يكن حتى ذلك الوقت مرئيا بالعين المجردة: البكتريا والميكروبات والفيروسات الخ.

(١) (8) ص 134.

(٢) (1) ص 276.

وعلى الرغم من أن التفسير، في العلوم الاجتماعية، أساسي وأن البحث عن التفسير فيه مافيه من العمق، لانملك أدوات من هذا النوع. فالأدوات المستعملة: المسجلة أو بعض أدوات التسجيل الأكثر تخصصا، تمثل امكانية اعادة للملاحظة أو توسيعها أكثر مما تمثل تعميقا لها.

إن المسجلة تمكن الملاحظ من الاستماع بالقدر الذي يريد، إلى محادثة دارت بسرعة كبيرة لم يستطع معها أن يدونها كاملة. والفلم يتيح أيضا تكرار رؤية مجموعة من الوقائع لم يتوصل الى تحليلها في الوقت ذاته، أو نسبت. والمقصود في كلتا الحالتين خاصة هو اعادة، امكانية مصطنعة لاعادة التجربة وهو ما تتأقلم معه العلوم الطبيعية بشكل أفضل من العلوم الانسانية، ولكنها ليست وسيلة للرؤية بعيدا جدا، ولا لرؤية شيء آخر خاصة. ونستطيع الاقرار عند الاقتضاء، بأن آلة التصوير المموهة، عندما تلغي وجود الملاحظ، تسمح برؤية ماقدلا يحصل في حضوره.

وفي العلوم الانسانية تستطيع الأدوات المادية تحسين الاحتفاظ بالمواد: الات التسجيل، أو تسهيل استخدامها: آلة البطاقات المثقوبة، ولكن على خلاف العلوم الفيزيائية، لا يقدم أي من هذه الأدوات معطيات متعذرة على احساساتنا. وإن كان تقدم لعلوم الاجتماعية في جزء منه إذا عائدنا إلى تحسين تقنيات البحث، فإن هذه التقنيات ترتبط قبل كل شيء بتفكير الباحثين أو المنظرين.

316- التفكير، أداة بحث.

إذا كانت الملاحظة تجد قليلا من امكانيات التطويل بالاعتماد على الأداة، فإنها تفيد في العلوم الانسانية من مصدر مواد لاتمتلكها العلوم الطبيعية: اللغة. إن الطبيعة لاتستطيع أن تكذب ولكنها أيضا لاتستطيع أن تتكلم. والناس يتكلمون ويكتبون ويضحكون ويرفعون الاكتاف، الخ، وهذا كله يخلق تعقيد العلوم الانسانية وصعوبتها، ولكنه يخلق أيضا غنى الوقائع الملاحظة وغنى تفسيرها. لقد تطورت تقنيات الملاحظة تبعا لهذه المادة الشفوية أو الكتابية وللتأملات التي كانت توحى للعالم بطبيعة المعطيات وحدودها وطريقة جمعها وملاحظتها وخاصة تفسيرها. إن المجهر غير موجود، ولكن المقابلة غير الموجهة، جاءت، بعد التحليل النفسي، لتحسن تقنية المقابلة، وتتيح لها التوصل إلى بعض المعطيات المتعذرة بدون ذلك. والملاحظة الميدانية تتقدم، الخ. إن تقدم وسائل البحث وأدواته ليس إذا مماثلا لتقدم وسائل البحث وأدواته في العلوم الطبيعية، ولكنه موجود رغم ذلك، وهو يستند في قسم كبير منه الى الملاحظ.

ثانياً: الملاحظة المنظمة بدرجات متفاوتة.

317- درجة تنظيم الملاحظة.

إن إمكانية التجريب نادرة في العلوم الانسانية. ولذلك فإن مرحلة الملاحظة هامة جداً. إننا نميز نمطين من أنماط التصنيف، أحدهما يتلاءم مع التصنيف الذي يطن في العلوم الطبيعية، والآخر يتوافق مع درجة تنظيم الملاحظة.

(أ) فالدرجة الأولى تتعلق بالملاحظة غير المنظمة. إنها تكدر، في أحسن الأحوال لاراديا، وعلى الأقل بشكل هامشي بمقدار أو بآخر، ملاحظات يمكن مع ذلك أن تشير توجهاً، فكرة بحث. إنه موقف عام يقوم على الاستعداد لادراك الوقائع الدالة التي قد تظهر في حقل الملاحظة.

(ب) نجد بعد ذلك الملاحظة المهيأة. وهي منظمة. فالباحث يجمع المعطيات في ميدان محدد مسبقاً، على صلة بعوامل محددة.

(ج) وهناك أخيراً الملاحظة المسلحة. وتلك حالة استخدام الاختبارات أو الملاحظات المراقبة، يستطيع فيها الملاحظ أحياناً أن يرى دون أن يرى. وهذان النمطان الأخيران من الملاحظة يحلان غالباً، في العلوم الاجتماعية محل مرحلة التحقق من الفرضية أو التجريب.

ثالثاً: الملاحظة المكتملة بمقدار أو بآخر.

318- الاستعمال.

إن بحثاً يريد التوصل إلى نتائج كمية (مقارنة نظم المقادير: نتائج اشاعة، أو قياس بسيط لظاهرة)، يجب عليه أن يهيء أدوات قياسه. ومع ذلك فالمقدمات التي يبدأ بها البحث على أساسها هي دائماً فكرية ونوعية: الفرضية، والمفهوم، وصياغة الأصناف. فالملاحظة يمكن أن تكون نوعية، ويمكن أن يكون البحث كله كذلك (مشافي غوفمان^(١) العقلية، ومجتمع قارة الطريق لرايت^(٢))، إنها ليست أبداً كمية فقط.

(١) (10bis B.312).

(٢) (25B.312).

(أ) تستعمل الملاحظة النوعية عامة، (1) عندما نريد الانتصار على وصف دراسة أحادية أو عندما نهدف إلى تحليل نوعي صرف (مشافي غوفمان العقلية)، (2) لدراسة الظاهرة المعقدة التي نريد انطلاقاً منها بناء مفهوم مجرد (مثال ذلك: روح الرأس مالية لفيبير)، قد لا يمكن فيه الأدلة التي تتيح تكميماً من اكتشاف الأساسي، (3) لاعداد ملاحظة كمية، عندما يكون المقصود، قبل صياغة الفرضية، اكتشاف وجود عنصر هام أو غيابه اعتماداً على صفاته بدلاً من تكراره. (راجع استعمال الملاحظة غير الموجهة).

ولتهينة تعميم (استقراء تحليلي) انطلاقاً من التحليل المعمق لوضع بدلاً من التأكد من الضوابط في حالات عديدة (الاستقراء الاحصائي، دراسة انعكاسات بطالة الزوج في بعض الأسر).

(ب) تستعمل الملاحظة الكمية عندما نريد أن نستبدل بانطباعات ذاتية نتائج محددة: مقارنة مواقف أو مفاهيم تلمح إلى ظواهر قابلة للتدرج: قياس الاستبدادية، أو عندما يبدو تعميم احصائي ممكناً: دراسات السير.

وتستطيع المعطيات، المتحولات الملاحظة أن تظهر إما في شكل مكتم مسبقاً وتؤدي إلى تعليقات نوعية (الانتحار) أو إلى نتائج مكتمة، وإما في شكل نوعي ونستدعي معالجة لتحويلها والتوصل إلى عرض كمي.

319. 1- العناصر قابلة للتكميم مباشرة. (أ) الاحصاءات.

حينما تكون العناصر قابلة للتكميم مباشرة: أعداد السكان، أسعار السلع، نستطيع انطلاقاً من هذا الاحصاء الحصول على أنظمة المقادير ومقارنتها ورسم المنحنيات بل نستطيع الاستطلاع والتنبؤ. فالاحصاءات والاستقصاءات تتبع معالجة الأرقام المجموعة وتساعد على اكتشاف دلالاتها.

إن الاحصاء مساعد ثمين للعلوم الاجتماعية، فهو يقدم إمكانية تحليل عنصر محل انطباعات بسيطة. والواقع أنه يجب ألا نثق بالتعميمات السريعة، المبنية على انطباعات شخصية. ومثال ذلك: يقولون: إن حوادث السيارات تزداد، لقد وصلت من جنيف ولكني لم أر شيئاً منها.

وفي علم السياسة تعددت تطبيقات المناهج الرياضية على المواد التي قدمتها الاحصاءات الانتخابية في السنوات الأخيرة.

والاقتراع يشكل قرينة مفيدة لأن موقف الناخب محدد وقابل للقياس. ولكن الأساسي يفوتنا، لأننا نجهل لماذا تنتخب مجموعة ما من الناخبين بشكل ما منذ زمن طويل جداً؟ لقد

استطاع البعض تحليل بعض التأثيرات: نظام ملكية الأرض، والشعائر الدينية في هذه المنطقة أو تلك، ولكن سيرورة تكون الآراء وتطورها تبقى معروفة بشكل سيء.

إن الإحصاء في أبسط أشكاله الذي هو حساب بعض الوقائع: عدد الولادات أو حوادث السيارات، يعطي نتائج دقيقة وواضحة. وحين تتطلب الواقعة رأياً أو موقفاً مثل التصويت أو الانتماء إلى حزب سياسي، لا يكفي الإحصاء لأنه لا يعبر عن تعقيد الواقعة. فقد قلنا: إن الوقائع الانسانية تحتاج إلى تفسير. والإحصاء في غالب الأحيان حجة، نعطي بفضلها نتائج، وبهذا الشكل نتجنب البحث عن تفسيرات^(١).

320- ب) قياس الآراء.

إننا نجد هنا استخدام الإحصاء الأكثر بساطة: فنجمع إجابات ال (نعم) وال (لا) وال (مع) وال (ضد)، الخ. ثم نشر بفضل حساب الاحتمالات، النتائج المتوصل إليها من خلال العينة على كامل المجتمع المعني.

وهذا هو العمل الذي يعكف عليه المعهد الفرنسي للرأي العام I.F.O.P. والجمعية الفرنسية للدراسات السبرية SOFRES وعدد من المعاهد الأخرى التي تستتج عبر الاستقصاءات وانطلاقاً من أسئلة تطرح على عدد من الأشخاص، التوزيع المحتمل للرأي العام في البلد. وتجب الإشارة إلى أن النتائج لم تعد تصدر عن وقائع خام: عدد الولادات والأسعار... بل ترتبط بالطريقة التي حررت فيها الأسئلة أو طرحت، إنها إذا مرتبطة بطريقة جمع المعطيات. فالأجراء يضم الآن عنصراً نوعياً ليس قابلاً للقياس مباشرة أو بدقة أكثر، لا يسمح دائماً بأن نثق مما نقيسه.

وإذا أردنا أخيراً أن نقيس وطنية هذا البلد أو هذا الحزب، أو درجة اندماج هذه المجموعة، فإننا لانجد عناصر مكتمة مسبقاً. والمقصود مع ذلك زيادة أو نقصان. فهذه المجموعة يمكن أن تكون أكثر عنصرية من أخرى، وهذه الأقلية من المهاجرين تندمج بسرعة أكبر من أقلية أخرى، وهذه الأقلية أو هذه الحكومة تمتلك سلطة أكبر من سلطة الأخرى، وهذا الحي يشارك أكثر من سواه في الحياة السياسية... إن السؤال يصبح على الشكل التالي: هل تستطيع العناصر النوعية القابلة للزيادة أو النقصان أن تفيد من تكميم أو بدقة أكثر، من قياس؟

(١) دون الحديث عن الطريقة التي نظمت وفقها الإحصاءات والتصنيفات (راجع الفقرة 562 و36bis B580).

إن العملية التي تقود تقنيات العلوم الاجتماعية إلى جمع معطيات نوعية بحيث يمكن بعد ذلك عرضها في شكل نتائج كمية، ليست واحدة لدى هذه العلوم كلها. إن التكيم، كما رأينا^(١)، قد يعني تعداد وحدات متشابهة (عدد المجالات الميعة) أو قياس ما يتطلب غالبا، في غياب وحدة قياس، ترتيب العناصر تبعا لنظام ما (اعتمادا على معيار بصفة عامة، راجع سلم الاتجاهات). وعندما ينبغي أن نحول المعطيات النوعية إلى عناصر كمية، نستعمل أدلة. وهذه الأدلة ضرورية لترجمة الصفة إلى أرقام، ولقياس كثافة مفهوم. وعلى الصعيد التقني ينبغي تمييز عنصرين: (1) تعقيد الأداة الرياضية المستعملة، (2) الضرورات التي يفرضها التكيم اللاحق للنتائج على طريقة جمع المعطيات، إذا مباشرة، على الطريقة التي تعين هذه الضرورات الهدف وفقها أو تحدده والمستوى المراد بلوغه. والمعطيات، تبعا لطبيعتها أو لمستوى العمق الذي تتوضع عليه، متفاوتة الصعوبة وفي بعض الأحيان متعذرة على التكيم. إن محتوى مقابلة سريرية لا يتحمل صياغة مثل نتائج بعض اختبارات الاستعدادات. وبشكل مباشر أو غير مباشر، حتى في المستوى الأدنى علميا، مستوى الوصف في بحث استطلاعي، يؤثر هدف القياس في البحث ويتحكم به ولكنه يحرضه أيضا. والمنهج الخاص بجمع المعطيات النوعية، حتى إن كانت غير ممكنة التكيم، يتعرض لعدوى الدقة: تنظيم الملاحظات والترتيب، الخ.

رابعاً: الفرضية hypothèse

322-1. تعريفها ودورها.

إن الفرضية اقتراح جواب عن سؤال مطروح. وهي تهدف إلى صياغة علاقة بين واقعات ذات دلالة. وهي، وإن كانت متفاوتة الدقة، تساعد على انتقاء الوقائع الملاحظة. وعندما تتجمع هذه الوقائع تتيح الفرضية تفسيرها واعطاءها دلالة تكون، باعتبارها متحققا منها، عنصرا ممكنا في نظرية^(٢). وشروط صحة الفرضية هامة (راجع الفقرة 325). إذ إنه ينبغي أن تكون الفرضية قابلة للتحقق تجريبيا ومنطقيا. والخطوة العلمية تتطلب أن تكون

(١) راجع الفقرة 284.

(٢) أن النظرية أوسع لأنها نظام تفسير يضم عدة فرضيات.

الفرضية مصوغة في كلمات تمكن الملاحظة والتحليل وتصميم البحث من اعطاء جواب عن السؤال المطروح. فالفرضية توحى إذا بأساليب البحث.

وبدلاً من تحديد مراحل المنهج التجريبي بالملاحظة والفرضية والتجريب، كان الأصح أن نقول: سؤال، فانقطاع، فبناء، وفرضية، فملاحظة، فتجريب. ومهما يكن من أمر، فإننا نجد مع الفرضية صعوبة طرح الأسئلة الملائمة.

إن عدم الثقة واجب، كما يقول مرتون Merton، لأن أشباه الواقعات تخلق أشباه المشكلات. والخطر كبير في علم الاجتماع، لأن الناس يتصورون بسهولة المجتمع الذي يعيشون فيه^(١). ومن الضروري، قبل ارادة تفسير الواقعات بفرضية، أن نتحقق من أن الواقعات موجودة. إن معظم الأخطاء النظرية، تصدر في رأي ك. برنارد CL. Bernard من الأخطاء المادية. لقد كان ديكارت يشرح لماذا لا تستطيع الغدة الصنوبرية أن توجد إلا لدى الإنسان، بوقت قليل قبل أن يكتشفها نيلس ستانزان Niels Stenzen لدى الحيوانات.

وليست الفرضية مصوغة دائماً دفعة واحدة في شكلها القابل للتحقق منه. فالباحث يقتصر أحياناً على أن يحدد بكل بساطة ميادين يمكن أن تجري فيها أبحاثاً، أو يحدد مجموعات من المتحولات لملاحظتها، لأنها تكشف عن اطرادات. وهذا يعني أن الباحث يأمل في أن يجد فيما بعد فرضية، دون أن يحدد ما ستكون عليه.

323-2- أصل الفرضيات.

إن الأسئلة التي تحاول الفرضيات أن تجيب عنها، متنوعة للغاية. فقد تنشأ من ملاحظات عادية تتناول واقعات من الحياة اليومية، أو من وقائع مكتشفة من خلال بحث له أهداف أخرى: مثال ذلك البنيسلين ومنعكسات بافلوف، أو كذلك من ظاهرات متوقعة تظهر في بحث منهجي. ويمكن أن تظهر الفرضيات أيضاً على أنها نتيجة أعداد نظري صرف.

إن مرتون يميز بين فرضية العمل (الخبري) وبين الافتراض النظري (أعداد تصوري). وفي العلوم الاجتماعية يمكن أن تتناول الفرضيات واقعات للتفسير: زيادة الجنوح، أو مفاهيم: تماسك المجموعات، أو تعميمات خبرية: التغيب في مجموعة ما مهنية اجتماعية، أو اطرادات ملاحظة: معدل الولادة والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، أو

(١) ومن هنا الصعوبة التي يواجهها الباحث الذي يؤخذ عليه أنه يجد ما كان يعرفه الناس جميعاً سابقاً أو يبين أن المقصود أحكام مسبق، في أن يكون لاجتماعياً.

مخططات تنظيم اجتماعي ونتائجها: تماسك فريق عمل في ورشة، أو أخيرا تناقضات بين ملاحظات جديدة ومفاهيم سابقة.

إن التغيرات الاجتماعية توجة البحث في معظم الأحيان ومن هنا كانت الفرضيات. ولذلك ينبغي أن ينظر إليها على أنها ميادين خاصة، مصدر للمشكلات. إن علم اجتماع قضاء أوقات الفراغ لم يظهر في عصرنا دون سبب، وكذلك الدراسات حول الاشاعة وشروط الحياة في تجمعات الأبنية الضخمة أو المدارس الداخلية.

والفرضيات تتعلق، بالتأكيد، بالمستوى الثقافي الذي تتطور فيه العلوم الاجتماعية. فنماذج البحث في بلد صناعي لن تكون هي نفسها في بلد زراعي. يضاف إلى ذلك أن القيم الأخلاقية والدينية والثقافية وأسلوب الحياة ستوحي بأبحاث وتقدم مفاهيم خاصة لكل بلد. والسعي وراء النجاح والسعادة الفردية أدى في الولايات المتحدة إلى أبحاث حول مايمكن أن يساهمها، ومن هنا كان تعدد المفاهيم المتعلقة بأشكال التكيف أو التلاؤم.

وإذا كانت الفرضيات تنشأ من أسئلة مطروحة فإنها تتعلق أيضا بمستوى العلم ذاته، وبقيمة النظريات الموجودة، ويتنوع المفاهيم المستعملة ودقتها. وهي ترتبط أخيرا بالباحث، بصفاته الشخصية ومعارفه وخياله وانقاد ذهنه، وكذلك بتجربته السابقة وبالطريقة التي استجاب بها لهذه التجربة.

إن مجمل عناصر بعض الفرضيات يمكن أن تتجمع، ومع ذلك فقد لا يصوغها عالم بل آخر. إن توماس هنري هوكسلي Thomas Henry Huxly عندما قرأ كتاب: أصل الأنواع لداروين صرخ متعجبا: أي حمار أنا لأنني لم أفكر بذلك؟.

324. - 3- نماذج الفرضيات

إن الفرضيات تتنوع في الاتساع وفي النوعية. فبعضها لايتناول الا هدفا ضيقا، ولكن بعد ذلك يكون قابلا للتعميم على ميادين أخرى: فالفرضية الناتجة عن دراسة القيادة في مجموعة صغيرة، يمكن أن تطبق على مجموعات أخرى أو على أشكال أخرى من القيادة. وعلى الرغم من تنوع الفرضيات الممكنة، توجد غالبا في العلوم الاجتماعية نماذج أبحاث، أكثر من سواها، وفرضيات متشابهة، يمكن تصنيفها تبعا لمستوى تجريدها في ثلاثة فئات:

أ) فرضيات تفترض وجود التشابهات. إنها، بالكاد، فرضيات، وهي على أية حال تقتصر عامة على تكميم توزيعات تصرفات. مثال ذلك التثبت من أن معدل الطلاق مرتفع في فئات ذات دخول مرتفعة. وهذا النوع من الفرضيات يصحح في الغالب احكاما مسبقة، وإن كان يؤكد ماكننا نعرفه، فإنه على الأقل يقدم ايضاحات.

ب) فرضيات تفترض وجود صلات منطقية انطلاقاً من ترابطات خبرية. وهذه مثلاً حالة بعض التصرفات الخاصة التي نجدها في عدد كبير من مجموعات الاقليات. والمقصود هنا تمحيص الاستنتاجات، من أجل الاحتفاظ بالصفات المشتركة لدى مختلف المجموعات، القدرة على تفسير سلوكها المتشابه. إننا نشهد، على صعيد الوقائع، شيئاً من الاعداد لتمييز الأساسي.

ج) فرضيات خاصة بعلاقات بين المتحولات التحليلية. وبينما يتيح النموذج الأول من الفرضيات التحقق، وأحياناً قياس بعض الاختلافات، ويتيح النموذج الثاني تسجيل التشابهات، يتطلب النموذج الثالث وهو الأكثر اعداد، صياغة علاقات بين المتحولات المعقدة، ومثال ذلك تأثير المستوى الاقتصادي أو مكان السكن أو عدد السكان أو الدين، الخ، في معدل الخصب. وفي الحالة التي يؤخذ فيها بعين الاعتبار فقط العوامل النوعية، يجب أن تثبت الفرضية صحة النظرية المفسرة المقترحة إما في إطار البحث المجري وإما تجاه ظاهرة غير متوقعة وإما للحلول محل نظرية سابقة.

325-4- شروط الصحة

أياً كان أصل الفرضية فإنها غير ممكنة الاستعمال الا ضمن بعض الشروط. فقبل كل شيء ينبغي أن تكون قابلة للتحقق منها. ومن أجل ذلك ينبغي أن تستعمل مفاهيم يمكن الاطلاع عليها، أي ينبغي أن يكون المصطلحان اللذان تربط بينهما الفرضية محددين، بطريقة اجرائية إن أمكن ذلك، وعلى أية حال، بطريقة تسمح بملاحظات دقيقة. أن ك. بوبر يلح على الطابع الآتي للفرضيات التي يمكن أن يثبت بطلانها، ولكن حقيقتها غير قابلة للاثبات. ويرى هذا الكاتب أنه لا إثبات ممكن لطابع فرضية متعذر دحضه قطعياً. وهو يفضل مصطلح «الدحض: réfutation» على «التشويه falsification».

وعلى الصعيد العملي، يجب أن تقحم الفرضية بعد ذلك واقعات حقيقية والا تنطوي على أحكام قيمة مثل: جيد، سيء، يجب... الخ.

إن الفرضية التي ترى أن اطفال فضليات ربات البيوت هم الذين يدرسون بشكل أفضل، لا تعني شيئاً، لأن معيار أفضل ربة منزل قد انعدم. وبالمقابل يمكننا أن نفترض أن مستوى الدخل يؤثر في شرط عمل الأطفال، فالأطفال الذين يعمل والدهم يحصلون على أفضل النتائج المدرسية. إن هذه الفرضية قابلة للاثبات ومثبتة في الواقع.

وينبغي أن تكون الفرضية محددة، أي ألا نضيق في عموميات. وإن أردنا اختبارها فيجب أن تؤدي إلى اقحام عوامل محددة، أيأ كانت الفكرة العامة التي تصدر عنها، وذلك

يتطلب قرائن كاشفه لهذه العوامل.

ومثال ذلك فرضية أن المشاركة السياسية تزداد مع مستوى الاعلام، نفترض أننا نحفظ بقرائن كاشفة لمستوى الاعلام (مستوى التعليم، قراءة الجرائد، التلفزيون، الخ) وللمشاركة (التصويت، الانتساب إلى حزب ما، حضور الاجتماعات، الخ).

يجب أن تصاغ الفرضية عادة بكلمات قابلة للتحقق منها بتقنية خاصة. وستقوم المشكلة بعد ذلك على معرفة كيفية الانتقال من التحقق الجزئي الذي قدمته التجربة في وضع معين إلى مجمل الأوضاع المتضمنة في كلمات الفرضية. إنها المشكلة الأساسية لملاءمة العلم ذاته مع محتوى الوقائع التي يحاول تفسيرها.

وينبغي أن ترتبط الفرضية أخيرا بنظرية موجودة، أي أن تكون متطابقة مع المحتوى الحالي للعلم. إن الفرضية لاتنبثق بمعزل عن المعارف المكتسبة سابقا. إنها ليست وهما وإن كان من الممكن أن يصبح الوهم فرضية.

326- العنصر العشوائي.

إن التصور التقليدي الذي عرضناه فيما سبق، يقلل كثيرا من أهمية دور الفرضية في العلوم الاجتماعية، عندما يجعلها مرتبطة بنظريات موجودة. إن الفرضية في العلوم الاجتماعية تلعب، كما يلاحظ هـ. لوفيفر^(١)، دورا خاصا يتوقف على تعقيد الظواهر المدروسة، بل على طابعها العشوائي خاصة. وفي حين أن الاحتمال الاحصائي يستقرىء تنبؤات انطلاقا من الماضي، يتطلب مفهوم العشوائية، المكتسب الحديث لنظرية الاعلام، استطلاعا لحقل الاشياء الممكنة، يصبح فيه خيال الباحث دليلا ذا قيمة كبيرة. إن هـ. لوفيفر يضيف إلى نماذج الفرضيات التقليدية التي يتحقق منها بالتماسك والتطابق مع الواقع الجامد، الفرضية الاستراتيجية التي يتحقق منها، ولكن على الصعيد التجريبي، في الممارسة والواقع الدينامي.

327- 5- قيمة الفرضيات.

لقد صنع العلم من لماذا. ولكن من الصعب أن نميز مسبقا الفائدة العلمية لفرضية. فهذه الفائدة قبل كل شيء ذاتية. إن باحثا ما يمكن أن يشغف بميدان ما خاص، ربما بدا لآخرين تافها. وقد تبدو الفرضية هامة في بعض الأحيان بسبب من نتائجها التطبيقية: أصل

السرطان، أسباب الجنوح. وفي بعض الحالات تهم الفرضية النظرية والبحث التطبيقي معا. وحقيقة تقديم الفرضية لنظرية موجودة، بعدا جديدا، يعطيها فائدة ملموسة مباشرة.

خامساً: التجريب أو التحقق من الفرضية.

328- أنواع التجريب المختلفة.

إن مراقبة الأثر الناتج في وضع معين عن التعديل المراد لمتحول (مستقل) في متحول آخر (تابع)، ومعالجته وملاحظته تشكل التجريب المحرّض *expérimentation provoquée* وهو مرحلة أساسية في العلوم الفيزيائية والطبيعية. وهذا النمط من التجريب نادر في العلوم الانسانية. وفي الحالات التي يكون التجريب فيها ممكنا يوشك الوضع المصطنع أن يعدل ردود الأفعال. والتجريب ليس لحسن الحظ ضروريا في كل علم. فقد تقدم علم الفلك بدوره. والحقيقة أن التجريب يخص قبل كل شيء البرهان. لقد غدا التجريب نوعا ما ضامنا للمنهج، مادام البرهان غير ممكن الا ضمن بعض شروط الدقة.

والتجريب المحرّض، وهو الأكثر شيوعا، يقدم للباحث منحولات طبيعية ماكان بإمكانه أن ينظمها بذاته. ويتقلص التجريب عمليا إذا إلى ملاحظة منظمة للنتائج.

وأحد أمثلة التجريب المحرّض كونه البحث عن الترابطات بين سرطان الرتين والتدخين. والأرقام الشديدة الوضوح تتيح تصور علاقة سبب بنتيجة. ومع ذلك فبغياب تجريب حقيقي، لانستطيع أن نبعد امكانية وجود عامل آخر، يفسر دفعة واحدة التدخين وسرطان الرئة، كتهيج الاعصاب مثلا *la nervosité*.

إن الكتاب السوفييتيين يميزون بين التجربة الحقيقية والخبرة التي تتوافق مع الفرق البسيط الذي حدده ك. برنارد «أو امكانية التوصل إلى التجربة دون القيام بتجارب من خلال التأمل الملائم في واقعات محددة جيدا»^(١).

والأكثر أهمية في المنهج التجريبي من التجريب ذاته هو منطق الذي يمكن أن يتلاءم مع العلوم الاجتماعية بشكل كبير. ولم يكن ذلك مقبولا دائما، ولكن أعمال علماء اجتماع مثل شاين Chapin وغرينوورد Grenwoord، وتأملاتهم، وتأثير علماء الاجتماع الأوروبيين (ولاسيما الألمانيون) وتنظيم البحث الملموس خاصة، دفعت الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى اعتبار أن منطق المنهج التجريبي يجب أن يلهم كل بحث علمي، في هذا

(١) (7B.86) ص 593.

الميدان كما في سواء، مع التجريب أو بدونه^(١).

329- مراجع

1. AMAR (A.). - *Recherche d'une méthode pour les sciences humaines*, « Revue philosophique », 1948, p. 276.
- *1 bis. BOURDIEU (P.). - *Le métier de sociologue* (28 B 170).
- 1 ter. BUNGE (M.). - *Development indicators*. Soc. Inc. Rev. Intern. 1981, 9, n° 3, 369.385.
- *2. CHAPIN (F. S.). - *Experimental designs in sociological research*, (5 B 299).
- 2 bis. CHOMBART DE LAUWE (P. H.). - *Le rôle de l'observation en sociologie*, « Revue de l'Institut de Sociologie Solvay », n° 1, 1960, pp. 27-43.
- 2 ter. CHOMBART DE LAUWE (P. H.). - *L'observation expérimentale en Sociologie*, « Bull. Sté statistique », décembre 1963.
- *3. DOBY (J. T.) [ss dir. de]. - *An introduction to social research*, Harrisburg the Stackpol Company, 1954, 275 p.
- *4. GREENWOOD (E.). - *Experimental Sociology, a study in method*, New York, Morningside Heights King Crown Press, 1945, 104 p.
5. LAZARSFELD (P. F.). - *Problems in methodology*, in MERTON: « Sociology-to-day », pp. 39-79 (149 B 170).
6. LEFEBVRE (Henri). - *Critique de la vie quotidienne*, 2^e éd., L'Arche, t. I, 1958, 272 p., t. II, 1961, 360 p.
- *7. LEMAINÉ (G.) et LEMAINÉ (J. M.). - *Psychologie sociale et expérimentation*, (17 B 198).
- 7 bis. LOFLAND (J.). - *Styles of reporting qualitative field research*, « Amer. Soc. » 1974, 9, n° 3, pp. 101-111.
8. MAUSS (M.). - *Divisions et proportion des divisions en sociologie*, in : *Œuvres* éd. Minuit tome III 1969, p. 178 à 267.
9. MERTON (R. K.). - *Sociology to day* (149 B 170).
- 9 bis. SELTZ (C.), WRIGHTSMAN (L. S.), COOK (S. W.). - *Les Méthodes de recherche en Sciences Sociales*, trad. Montreal, éd., H.R.W., 1977, 610 p.
10. SOCIAL FORCES. - *Scientific medium of social study an dinterpretation*, Baltimore, Williams and Wilkins C° (Quarterly).
11. STOFFER (S.). - *Some observations on study design*, « Am. Jour. of Sociology », janvier 1950, LV, p. 355.
12. WILLER (D. E.). - *Scientific sociology. Theory and method*, Prentice Hall, 1967, 131 p.

(١) راجع الفقرات 861 ومايليها. امثلة التجريب في الميدان وفي المختبر.

الفصل الثالث

مستويات البحث

330..- عموميات حول مفهوم المستوى: المفهوم النشئوني.

لتصور الآن العلوم الاجتماعية لا ضمن المراحل المنطقية للمنهج، بل ضمن اطار الهدف الذي تسعى إليه، ويكلام اخر تحت قبة الهدف العلمي أو مستوى التفسير الذي تتيح بلوغه.

إن مفهوم المستوى في معناه التقليدي والقديم نشئوني. وهو يخص ظهور خصائص جديدة في التطور التاريخي.

إن ظهور الحياة ثم الشعور يشكلان مثلاً مستويين مختلفين. وعلماء السلالة وعلماء الاجتماع النشئونيون كانوا يصنفون بعض المجتمعات تبعاً لبعض المعايير، ومن ذلك المعايير الثقافية: جني الثمار أو الزراعة، واستعمال مختلف الأدوات الزراعية: المعزقة، المحراث البسيط والمحراث الأكثر تقدماً، وبعضها الآخر تبعاً لمخطط يضم مراحل مرت بها الإنسانية كلها: المشاعية، نظام الأمومة^(١)، نظام الأبوة^(٢).

وهذا التصور النشئوني للمستوى يقدم مزية إعادة وضع المفهوم ضمن منظور تاريخي والاحتفاظ بالمظهر المتحرك للواقعات الاجتماعية، القابلة دائماً للظهور في أشكال جديدة. إن مصطلح المستوى ظهر حديثاً بدلالة مختلفة. وقد شاع استعماله في اللغة الدارجة محدثاً بذلك خطر غموض في المستوى العلمي.

331..- المفهوم التدرجي.

يرى هـ. لوفيفر^(٣) أن هذا المفهوم، بالمعنى المجازي، قد استعمل في البداية في اللغة الدارجة على الشكل التالي: «على مستوى قائد الشرطة، على مستوى الوزير أو مدير المكتب» الذي يعبر هكذا عن تدرج مجتمعنا وانتشار البيروقراطية فيه، دون أن يحدد مداه

(١) أي نظام المجتمع القائم على سلطة الأم..- المترجم.

(٢) أي نظام المجتمع القائم على سلطة الأب..- المترجم.

(٣) (5).

العلمي. وأيا كان أصل المصطلح، فإنه يبقى مستوحياً معناه الحقيقي، الذي يشمل فكرة العمق: مستوى البتزين، مستوى الماء، التي تستدعيها مصطلحات: درجات ومخططات ومراتب.

إن فكرة المستوى توحى إذاً بتدرج، ولنقل بالأحرى، من أجل تجنب أي عنصر قيمة، إمكانية قطع. إن مستوى ما يضم دائماً مستويات أخرى. يضاف إلى ذلك أن المستوى لا يحدد إلا جانباً من الواقع. إنه ليس مفهوماً جامداً أو كاملاً. والواقع لا يستوفى بما ليس إلا لقطة ومنظوراً أو مشروعاً مستقبلياً، أي شيئاً نتظر نتائجه.

332.- المفهوم الدينامي.

وأخيراً يستدعي المفهوم الدينامي ضمناً اختلافات، تعددية، وهو لا يتعارض مع مفهوم الوحدة الكاملة *totalité*، ولكنه يستبعد الاستمرارية في اللحظة، بين المستويات كلها، لا الاستمرارية التاريخية لبعضها. إنه يتطلب على الأرجح تداخل المستويات، أي أنه ينبغي أن يكون متصوراً في مظهر متحرك ودينامي. ويشمل المستوى أيضاً عنصراً ثابتاً، هو بنية الأقسام التي تكونه، كما يشمل أيضاً حركية لبعض هذه العناصر. «لقد كتب لوفبر أن الكون لا يمكن تصويره مثل بناء صارم، ولا مثل نهر متحرك، بل مثل تفاعل بين المستويات لا حدود له»^(١).

ويبقى هذا المفهوم، على الرغم من غموضه، ملائماً لشرح تعقيد الموضوع سواء أكان المقصود مستوى التحليل في اقتصاد الوحدات الصغرى أو الكبرى أم مستوى التحليل في العلوم الفيزيائية والطبيعية: على مستوى الخلية أو على مستوى الذرة. إن هذا المصطلح يستعمل غالباً على خطأ محل: (à propos de).

والمفهوم أساسي في العلوم الاجتماعية وضروري. إنه الوحيد الذي يتيح تفسير تعقيد الطبيعة البشرية ويوفق بين معطيات البحث المتناقضة أحياناً. إن البحث يرمي تماماً إلى تحقيق أهداف تأخذ موقعها على مستويات مختلفة. إن مقابلة عميقة كما يدل على ذلك اسمها، تختلف عن استبانة رأي سطحية. وإن بحثاً تشخيصياً في ورشة يقع على مستوى يختلف عن مستوى دراسة أحادية لمدينة صغيرة. وليس باستطاعتنا أن نحدد بشكل مسبق المستويات الممكنة كلها. فبعضها يوجد بكثافة في العلوم الاجتماعية، ويتباين تبعاً لعمق الهدف المنشود. وما نعينه بذلك مفهوم الوصف *description* والتصنيف *classification*

اللذان يسميان أحيانا تحديد الهوية identification والتفسير explication .

وهذه المستويات الثلاثة توجد لا في مرحلة استعمال التقنيات تبعاً لنمط الأبحاث المجراة فحسب بل أيضاً في الميدان الأشمل للعمليات العامة التي تهتم كل علم من العلوم الاجتماعية . وبهذه الطريقة نستطيع ، في علم السياسة ، أن نصف مؤسسة أو أن نسمى عبر تبويب ما إلى أعداد تصنيف أو أيضاً أن نجد تفسيراً لاستمرار نظام من خلال تحليل نظامي . ونجد في علم الاجتماع ، خارج نطاق عمليات وصف النظم الاجتماعية أو قطاعات التنظيم الاجتماعية ، اتجاهها مزدوجاً : تبويهاً وهو الأقدم ، ويرمي إلى تصنيف المجتمعات تبعاً لبعض النماذج الكبرى (راجع تونيس ، الفقرة 135) ، وتحليلاً ، وهو الأحدث ، ويرمي إلى بناء نموذج نظري لتفسير عمل العناصر التي تشكل جزءاً من النظام الاجتماعي ، واستمرارها وتغيرها .

الجزء الاول

الوصف والتبويب

أولاً: الوصف

333- الأهداف.

يمكن أن تشكل هذه المرحلة هدف البحث نفسه : مثال ذلك الدراسة الأحادية لمدينة ما، التي تستهدف وصفا لمظاهرها كلها. ويمكن أن تعد أيضا خطوة أولى للبحث، وهي خطوة وصف أعراض وضع اجتماعي ما تبعا للمنهج السريري. والوصف يمثل المرحلة العلمية الأقل اعدادا، وهي المرحلة التي لانعرف فيها دائما ما نبحث عنه، لأن المشكلات ما زالت غير مطروحة ولأن الفرضية لم تسمح بعد بانتقاء العناصر الأكثر أهمية. وهي تنطبق على خطوة الملاحظة. وستكون هذه الخطوة ذاتها موجهة بمقدار أو بآخر نحو بعض المشكلات، ما دامت انتقائية ومنفصلة بمقدار أو بآخر.

والوصف المعتبر مستوى بالقياس الى التبويب والتفسير، يضم عدة مستويات ممكنة. فإمكاننا أن نحاول وصف رأي عام قومي أو مشاعر تحس بها مجموعة من الأفراد. ويستطيع الوصف أن يستكشف بعمق متفاوت الدرجات.

334- عقبات يجب تجنبها.

يجب تجنب غياب المفهمة من جهة، وهذا الغياب يشكل جزءا من البحث كما بينا ذلك بخصوص الملاحظة. إننا لانستطيع وصف كل شيء، تحت طائلة قصر الوصف على تراكم واقعات بلا دلالة. والمفهوم، في غياب الفرضية، يفرض نوعا من النظام ويتيح تعميما للمعطيات لاحقا.

ويجب من جهة ثانية رفض المفهمة غير الملائمة وعمليات التقسيم الاعتيادي. فالوصف ينبغي أن ينطبق على الواقع. والباحث يجب أن يكون إذا قادرا على فهمه وعلى تصويره.

لقد أخذ على العديد من الأبحاث السلالية أنها استخدمت، لوصف بعض المجتمعات

القديمة، مفاهيم، ولغة صادرة عن المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث، وأنها بدت، من هنا، غير قادرة على تفسير واقع غريب عنها.
ولكن وصفا جيدا وتحليلا سديدا لا يكفيان، على الرغم من فائدتهما. إن دور العلم، بعد كل حساب، هو بلوغ التفسير، مرورا في الغالب بمرحلة التصنيف.

ثانياً: التصنيف

335- مفهوم التصنيفية typologie

لقد قامت إحدى الخطوات الأولى في العلوم الطبيعية على تصنيف الحيوانات والنباتات في النوع أو النمط أو الأجناس تبعاً لصفاتها الأساسية. وهذا يمثل جهداً تجريدياً. وقد كان على العلوم الاجتماعية أن تبلغ أيضاً هذه المرحلة من التنظيم والتصنيف، التي تتيح المقارنة. لقد وصف علماء السلالة والاناسة أنماط مجتمعات تبعاً للعادات أو الأشياء: العصر البرونزي والعصر الحجري. وكما كان سيمياند يكتب: «ليس الحاضر، والراهن بما هو عليه، موضوع علم الاجتماع، بل النموذجي».

336- النمط والصنف type et catégorie

من المفيد أن نحدد الفرق بين النمط والصنف ما دام المقصود التصنيف. لنقل في البداية: إن كل صنف يتطلب عودة إلى مفهوم في حين أن المفهوم يمكن أن يوحي بتصنيف أو لا. وهكذا فإن الصنف «مشغوف» لا يفهم إلا تبعاً لمفهوم «الشغف»، في حين أن مفهوم التفكك الاجتماعي قد لا يكون له أصناف، إن لم تكن أكبر أو أصغر، لتطبق على واقع ما زال معروفاً بشكل سيء.

إن الصنف مثل المفهوم يعتمد، ولكن على مستويات تجريد قد تكون أدنى بكثير. ولكن للصنف هدفاً عملياً: إنه ينظم ويوِّب في حين أن المفهوم يصنف، ولكن لا ليوِّب مجموعاً، بل ليتفقي من خارج واقع غير منظم. فمفهوم الحرمان frustration يتيح تعرف بعض الوقائع، ولكن يجب توفر أصناف من أجل تنظيمها. إن المفهوم أكثر استقلالاً وتوحداً، أما الصنف فيتطلب في غالب الأحيان أصنافاً أخرى، وهو يدرك بكل شيء إن كان منعزلاً. والصنف بالقياس إلى النمط، مجرد منذ البداية، ما دام مرتبطاً بمفهوم وهو إذا منفصل تقريباً عن الوقائع التي ينظمها. والنمط على العكس، لم يصبح مجرداً إلا عبر عملية خاصة، وهو يحتفظ من أصله بطابع أكثر حسية. إنه يندمج غالباً في الصنف الذي

يوضحه. وهكذا فإن مفهوم الانطواء على الذات introversion يعطي صنفى: منطو ومنبسط، والنمط الانطوائي يوضح الصنف.

والفرق الكبير بين النمط والصنف ينجم عن أن الصنف يتطلب نظاما، تبويبا قائما بالتاكيد على خصائص، ولكنه يتطلب أكثر من النمط متوسطا ولا يرجع، على أية حال، إلى فكرة النموذج أو المثال. إن قسم الملابس الجاهزة في مخزن كبير يمكن أن يضم الأصناف: الكبير والوسط والصغير التي تتيح ترتيب المقاسات المتماثلة في كل فرع، ولكن عارضة الأزياء هي ستمثل نمط «المرأة الطويلة الشقراء». وكذلك عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات يمكن أن نتفحص صنفى النظام البرلماني والنظام الرئاسي مع ما يشتملان عليه من فوارق، ونعد تصور النظام الرئاسي النمط. إن هذه الأمثلة تبين لنا أن الصنف يميز ليجمع أفقيا بينما يتتقي النمط ليخصص غالبا في حركة عمودية.

337- تطور مفهوم النمط.

وفي حالة العناصر الحسية: الشعر الحنطي والأنف الأقرنى والوجنتين النانتين، يشير التجريد قليلا من الاعتراض. إن التجريد في العلوم الاجتماعية، وإن كان، كما يصرح دوركهايم، ناتجا عن تحليل مطبق أصولا على واقعات ملاحظة جيدا، بنطوي في الغالب على مشكلة تفسير الواقعات وتحديد الأساسي. لقد رأينا كيف تصور فيبر النمط المثالي، ولكن هذا النمط يبنى بطريقة تقريبا ذاتية وحدسية، كانت تتفق مع مرحلة لتحليل الصفات والنعوت متقدمة قليلا، وغير مكيفة مع دراسات كمية للعلاقات.

لقد استبدل أحد الكتاب الأميركيين المعاصرين: بيكر⁽¹⁾ بالنمط المثالي مصطلح «النمط المبني». وهو يرى أن قيمة النمط لا ترتبط بتلازمه مع الواقع بمقدار ما ترتبط بقدرته على تفسيره. إن خاصية النمط هي تنظيم الواقعات الملاحظة بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة. ويجب أن تتيح كثرتها التنبؤ مع شيء من الاحتمال، انطلاقا من أحداث تمت في حالة محددة، على الرغم من طابعها الوحيد، بما سيحصل في حالة أخرى. إن النمط الذي ابتعد عن نظرية فيبر هو، في رأي بيكر، مفهوم ذو طبيعة خاصة تتيح التنبؤ بالحدث.

338- النمط الحسي.

لقد عدل تقدم الاحصاء والتحليل النوعي والكمي مفهوم التصنيفية. فالأنماط المغالية مثل المناخ الحار والمناخ البارد لن يكون لها، في لغة علمية، فائدة في اليوم الذي نحصل فيه على ترتيب محدد لدرجات الحرارة.

وضرورة التحقق ماديا من واقع الأنماط المدركة بشكل مجرد، طبقت في البداية، في علم النفس حيث مفهوم النمط قديم جدا. وقد أتاح التحليل العاملي تحديد صفات بعض الأنماط، المحس بها حدسيا.

إن إحدى حالات الانتقال من النمط المثالي إلى تعريفه بسلم، في العلوم الاجتماعية، يقدمها تصنيف سبرانجر Spranger، الذي يوزع الناس تبعا لنظام القيم الذي يشدهم أكثر: القيم النظرية والاقتصادية والدينية، الخ.

وعلى صعيد علم النفس الاجتماعي، يميل استعمال الاختبارات والتحليل العاملي وسلام الاتجاهات، أكثر فأكثر، إلى احلال الأنماط المعرفة بطريقة واضحة محل الأنماط المصنعة بطريقة انطباعية.

339- التصنيفية المنهجية.

يبين لازارسفيلد أن تحليل سلسلة ملاحظات ناجمة عن بحث يمكن أن ينطوي على كمية من التصنيفات تسير من الترتيب البسيط للصفات دون أن يكون بينها علاقات، على المستوى الوصفي، إلى تصنيفية منهجية يتصف كل نمط فيها بعدد من النعوت. إن تصنيفا ما وإن لم يكن كاملا يمثل مرحلة هامة، لأننا لا نستطيع اكتشاف علاقات بين تفصيلات غير منظمة. ولكي يكون هذا التصنيف مفيدا يجب أن يحتفظ في البداية بالعناصر الدالة، المميزة، أي توجيه الفرضيات في اتجاه صحيح. وهنا سيطرح السؤال الذي سنجده في مرحلة الملاحظات الكيفية كلها: هل نستطيع تعلم التصنيف؟ هل هناك قواعد تحب ملاحظتها من أجل بناء تصنيف؟ إن قواعد الاحصاء تطبق بخصوص الأنماط المعدة انطلاقا من عناصر كمية، وتلك حالة علم النفس التفاضلي. وعندما يكون موضوع الخلاف عناصر نوعية، لا يوجد منهج ولاتقنية بالمعنى الدقيق، فالمقصود الذكاء والحدس ومعنى العناصر الحسية الهامة، بل المقصود بعد كل حساب المعالجة الدقيقة لهذه العناصر.

وبهذا الشكل نجد إلى جانب الأنماط الوصفية الملائمة لمجموعة خاصة، مثل

مختلف أنماط اليهود الذين لاحظهم هـ. ويرت^(١) H.Wirth ، دراسات تتضمن أنماطا اجتماعية، تندمج دلالتها في نظام اجتماعي أوسع. وتلك حالة معرض «أنماط الياقات البيض» التي رسمها س. و. ايت ميلز^(٢) C.Wright Mills أو تلك أيضا حالة أنماط أكثر تجريدا تتوافق مع التنظيمات الدينية لفون ويز Von Wiese أو مع أنماط التأثير لمرتون.

340. - بناء النمط.

يصرح لازارسفيلد أن التصنيفية الأكثر كمالات التي نستطيع أن نتوصل إليها انطلاقا من عناصر نوعية هي تلك التي «يكون كل نمط فيها مشتقا بجلاء من التنسيق المنطقي للصفات الجوهرية»^(٣).

إنها حالة دراسة ريسمان Riesman عن المشاركة التي يخلط فيها عنصرين: المعرفة والاهتمام أو إثارة الاهتمام بالمشكلات السياسية، فيحصل بهذا الشكل على أربعة أشكال للانتماءات السياسية الممكنة. ويبدو أنه ينبغي أولا اكتشاف الأصناف الجوهرية أو الخصائص، ما دام بالإمكان تنظيم عملية بناء نمط ما خبريا. وبهذه الطريقة اكتشف س. و. ميلز ست سمات بارزة، تؤثر في وضع العمل. وحين توجد هذه الصفات كلها مجتمعة يكون لدينا نمط «الحرفي البار»، والافاننا نجد أربعة وستين تنسيقا يمكننا لست صفات ليس لها جميعا بالتأكيد الأهمية ذاتها^(٤).

ومن هذه التأملات جميعا نستخلص في النهاية الانطباع المحيط بأبعاد حفظ اكتشاف المرأة المثالية، كما يراها ماملينغ Memling أو رينوار Renoir، لتتوصل إلى الثقة بوجودنا إزاء المرأة النمط المتوصل إليها بالصورة النموذجية. ولتقبل، بجهد أخير، أن الأمر لا يتعلق بذلك رغم كل حساب. أولاً، إن عددا كبيرا من المشكلات سيفلت دائما من التنظيم. يضاف إلى ذلك أن مفهوم النمط المدرك اجماليا كما تستعمله اللغة الدارجة حينما تصرح أن السيد x هو نمط الفلاح الصغير أو أن السيد y هو نمط المناضل، يحتفظ بفائدته وتسويغه. ويبدأ من اللحظة التي نريد فيها أن نقارن، ونحلل، ونثبت، ونطور وعلى أية حال نفهم، أي أن نتكلم لغة العلم، علينا أن نتصرف بطريقة منظمة، مع احتمال أن نقوم أحيانا بخطوات صغيرة في الموضع الذي يحقق فيه الحدس قفزة. وحتى في حالات الأنماط المبينة

(١) في (1).

(٢) (6).

(٣) (1).

(٤) وهذا تدخل عمليات «تقليص» تتبع تنسيق الأنماط في مجموعات أقل عددا.

علميا بهذا الشكل، لانستطيع أن نغض النظر عن الحدس. ومهما يكن من أمر فهو ضروري من أجل اكتشاف العناصر الأساسية. وليس المقصود أن نربط بشكل آلي بين السمات كلها أو الأصناف كلها كما تتطلب ذلك الصورة النموذجية، بل كما يقول لازارسفيلد «يقوم الفعل الاستراتيجي على «الاحساس» بالصفات الهامة التي ستكون النمط وتساعدنا أخيرا على حل المشكلات التي نهمنا»^(١).

وإن شددنا على الإدراك الحسي والصارم للنمط فلأن مصطلح التصنيفية في الوقت الحاضر يشهد محاباة وغموضا مساويين لمحاباة مصطلح البنية وغموضه. لقد كان علماء السياسة يعتقدون بانحطاطهم إن انتهى كل مؤتمر دون أن تقترح فيه تصنيفية. وهكذا فإن جدولا أو تعدادا أو حتى تصنيفا لا يستطيع أن يكون تصنيفية. ويكر محق في تأكيد أننا لانستطيع بناء نمط في بداية بحث ما. فالواقع أن تحديد صفات النمط ينطوي على معرفة العناصر، ومن هنا سيكون استخلاص الأساسي والذال. ولنضف أنه إن كانت التصنيفية قديمة مثل العلم وكونت مرحلة تصنيف أولى مستعملة غالبا فإن من الصعوبة بمكان أن يحكم عليها في ذاتها. والحقيقة أن التصنيفية أو ما تغطيه أو ما تنطوي عليه لا يمكن أن تدرك إلا تبعا للنظام الفلسفي الذي ترتبط به، ومن هنا تأتي صعوبة إعطائها تعريفا كافيا. إن النمط المثالي لا يمكن أن يفهم خارج نطاق نظام فيبير الفرداني المثالي، أما النمط الحسي الذي تحدث عنه لازارسفيلد فيرتبط بتصور تجري للبحث. وكما كتب غورفيتش^(٢): «تكون الأنماط لا لوضع صور جامدة بل لتشجيع التفسير في علم الاجتماع». فمن الطبيعي إذا أن نستطيع فصل الأنماط عن الاتجاه، بل عن النظرية العامة التي تنتمي إليها.

(١) (١) ص 108.

(٢) (٤) ص 23.

- *1. BARTON (A. H.), LAZARSFELD (P.). – *Some functions of qualitative analysis in social research*, in : Lipset « *Sociology today* » (129 bis B 170), pp. 195-122.
- *2. BECKER (H.). – *Sociologie interprétative et typologie constructive*, in : Gurvitch (90 B 159 bis), pp. 77-99.
3. DOBY (J. T.) (ss dir.). – *An introduction to social research* (3 B 329).
- 3 bis. FOUCAULT (M.). – *Les mots et les choses*, Gallimard, 1966, 398 p.
- 3 ter. GOBLOT (E.). – *Essai sur la classification des sciences*, Alcan, 1998.
4. GURVITCH (G.). – *Traité de sociologie* (90 B 159 bis).
5. LEFEBVRE (H.). – *Critique de la vie quotidienne*, 2 éd. L'Arche, t. I, 1958, 272 p., t. II, 1961, 360 p. (6 B 329).
6. MILLS (W. C.). – *The intellectual craftsmanship*, in : Gross « *Symposium* » (13 B 25), pp. 25 à 53.
7. MILLS (W. C.). – 1961, trad. *Les cols blancs*, Maspero, 1966, 368 p.
8. MARTINDALE (D.). – *Sociological theory and the Ideal type*, in : Gross « *Symposium* » (13 B 25), pp. 55-91.

الجزء الثاني

التفسير L'explication

342- 1 - أزمة التفسير وأسبابها.

إن الشرح اجابة عن سؤال لماذا. لقد كتب ميلز في منطقته: «إن الواقعة الخاصة تفسر عندما نحدد قانونا أو قوانين أخرى يكون هذا القانون نتيجة لها.» إن الأزمات العديدة التي تجاوزتها العلوم الانسانية وخاصة علم الاجتماع، كما يشير إلى ذلك غورفيش، كانت دائما مرتبطة بمشكلة التفسير.

وعندما طالب دوركهايم بأن يفسر المجتمع الوقائع الاجتماعية، أدان تفسير المجتمع بعنصر قد يكون خارجا عنه. وهذا المطلوب يحدد التفسير ولكنه لا يعرفه.

ونجد بين أبحاث التفسير اتجاهات متنوعة: اتجاهات تريد أن تبالغ في التفسير وتصب في فلسفة التاريخ وفي البحث عن غاية للمجتمعات، وتفسيرات، على ما يبدو، غير كافية وجزئية: من ذلك العودة إلى العوامل السائدة أو أيضا مماثلة التفسير لاحتجاج بسيط، والاستعمال المبالغ فيه للتصنيفية أو للدراسات الأحادية أو للاحصاء، وأخيراً الخلط بين التفسير والادراك. وهذا الادراك الضروري في العلوم الانسانية (ضرورة ادراك المعنى الذي يعيشه الممثلون الاجتماعيون) ينبغي الا يكون بديلا للتفسير: إنه بحث علمي مترجم إلى مصطلحات موضوعية.

343- 1) تجزؤ العلوم الاجتماعية.

يستطيع بعض العلوم الاجتماعية الخاصة، بسبب ميدانه المحدد، أن يقدم تفسيرات جزئية، ولكننا لانقيس على ذلك علم الاجتماع. ان هـ. لوفيفر وج. غورفيش يجدان في تجزؤ العلوم الاجتماعية، الذي يجزئ الواقع أحد أهم أسباب تخلف علم الاجتماع. وكما يقول غورفيش: «إن استطعنا أن نسوغ وجود قطاعات: علم اجتماع الدين، والقانون والتربية، فان هذه الميادين «لا يمكن تمييزها عن بعض الا في نقطة الانطلاق لا في نقطة

الوصول^(١) .

إننا نكشف، كما يقول لوفيفر^(٢)، عن عرضين متناقضين: تسلطية العلوم الانسانية من جهة، باسم وحدة الانسان وفي الوقت نفسه نسبوية، نشأت من تقسيم للعمل منظم ضمن أطر الجامعة. ونجد تفسيرات ضمن اطار التجزيء أو المصلحة الخاصة لكل علم: من ذلك التفسير التاريخي والتفسير الاقتصادي، الخ، أو تفسيرات بالارجاع من مخطط إلى آخر ومن علم إلى آخر.

ولاشك في أن ردود الفعل الفردية بصفاتها تفاعلا متبادلا يمكن الاحتفاظ بها في علم النفس الاجتماعي ولكن السببية والتفسير في علم الاجتماع يجب أن يأخذا موقعهما في المستوى الذي تتكامل فيه هذه العمليات الصغيرة كلها وتظهر في بعد آخر.

وموقفا التجزيء والارجاع يعزز كل منهما الآخر، ولكن التفسير في كلتا الحالتين مشوه ومتعذر، ومن هنا كانت محاولة احلال الوصف محله: الدراسة الاحادية أو الادراك.

وإذا كان تقسيم العلوم الاجتماعية، الذي يطعن فيه الكتاب موضوع خلاف بحق، فإن التهرب من التفسير في علم الاجتماع يجب، بعد كل حساب، أن يفسر بأسباب أكثر عمقا. فالتحقق من أن سيطرة لاتصل إلى الهدف لأنها تسير في الاتجاه غير الصحيح، لايقول لنا لماذا وجهت توجيهها سينا. وهكذا فإن ما كنا نريد أن نعرفه خاصة هو هذا. إن حالات القصور هذه كلها هي بلا شك سبب أزمة التفسير في علم الاجتماع، ولكن يبدو جيدا أنها ناجمة عن طبيعة علم الاجتماع ذاتها أكثر مما هي ناجمة عن عجز علماء الاجتماع. يجب الرجوع إذا إلى هذه الطبيعة لفهم الصعوبات الموجودة والتساؤل عن الاشياء الخاصة في ميدان علم الاجتماع التي تجعل التفسير صعبا جدا.

344- ب) التفاوت الزمني.

إن مشكلة التفسير التي تعالج في مظهرها التطوري يمكن أن تتوضع على مستويين. أولهما يخص ما يعتبره ر. جيروود R.Girod التفاوت الزمني بين أساليب الوصف التي تأخذ مكانها في الوقت الحاضر، أكثر فأكثر غالبا، على مستوى علمي وبين تصورات تفسير يعود تاريخها إلى حقبة سابقة. وهذا التأخر للقسم التفسيري يمكن أن يصدر من جهة أخرى في جزء منه عن أن علم الاجتماع ذاته سلوك اجتماعي. فليس السبب عجز علماء الاجتماع

(١) (6) ص 10.

(٢) (10).

بل ربما كان الخجل أو الحذر الذي يفرضه عليهم مجتمع لم تثر فيه مشكلة التغير الارادي للأوضاع الاجتماعية. وليست امكانيات التجريب منخفضة فحسب بل إن دراسة العمليات ذاتها محدودة، ومن هنا كان «عدم كفاية تصوراتنا النظرية في موضوع الدينامية الاجتماعية المادية. إننا نعتبر مستوى الحياة عامل التأثير... ولكننا نجهل كيف يعمل»^(١).

ويجب أن نذكر أيضا أن السوفييتيين الذين تتوافر لديهم امكانية تجميع التجارب، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي، تستهدف، دفعة واحدة، دراسة الواقع ولكن أيضا تغييره، يعترفون بأن التجريب ليس الأسلوب الأفضل للوصول إلى التفسير. فقد صرح ي.س. ماليسيف I.S.Malisev أن الرجوع إلى تجربة هو في الحقيقة تهرب من التحليل النظري. إن التجربة المادية لا يمكنها أن تعوض عن نظرية اقتصادية ظاهرة^(٢).

والمستوى الثاني لتطور التفسير أكثر تعقيدا. فهو يكمن في قلب الآفاق، الذي يميز القرنين التاسع عشر والعشرين بالقياس إلى القرون السابقة. فهناك تفسيرات غائية finalistes وغيبية قبل القرن الثامن عشر، ثم تأتي نظرية جان جاك روسو التي تضع مقابل التفاعلات الاجتماعية والمجتمع طبيعة بشرية سابقة.

345.. مطلب الوحدة الكاملة.

إن اكتشاف علم الاجتماع يرجع إلى القرن التاسع عشر، وموضوعه هو المجتمع بمجمعه. إن علم الاجتماع، كما يقول جان بياجيه: «يعتبر الفرد بتصرفاته وسلوكه وظيفته لهذه الوحدة الكاملة لاعنصرا موجودا مسبقا، في حالة العزل»^(٣). فالمشكلة التي يطرحها التفسير الاجتماعي مرتبطة إذا بمفهوم الوحدة الكاملة.

إن الوحدة الكاملة المدركة حدسيا في تطبيقها على علم الاجتماع تبدو أولا مثيرة لتعقيد العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وارتباطها. وكل فعل بشري هو دفعة واحدة فيزيائي وعضوي ونفسي واقتصادي واجتماعي، بحيث ينبغي علينا أن نتصور الوحدة الكاملة دون خلط ودون فصل. إن كلا من المصطلحات: النفسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والفيزيولوجية، الخ، يحدد ماهية ودرجة من الواقع ومناخا علميا، توصلت إليها قرون من التحليل.

(١) (5).

(٢) (9) ص 309.

(٣) (15) ص 199.

وكما يقول هـ. لوفيفر: «يحدد علم الاجتماع بالاقتصاد بالاضافة إلى شيء خاص: هو العلاقات الانسانية بما هي عليه»^(١).

346- الوحدة الكاملة مفهوم فلسفي.

لقد حاول الفلاسفة جميعهم الوصول إلى تصور الكون بصفته وحدة كاملة. إننا نجده لدى هيراقليطس Héraclite في العصور القديمة. وهيجل هو الذي سيعطيه أهميته كلها، وكارل ماركس بعده سيعطيه شكله المادي: «إن الانسان يمتلك كائنه الشامل بطريقة شاملة، إذا، بصفته انسانا كليا» (مخطوطات عام 1844) والوضعية التي جزأت مختلف ميادين علم الاجتماع، أهملت الوحدة الكاملة ولكنها ستعود بتألق على المسرح، وهذه المرة دون عدوى ايدولوجية، مع عالم الاناسة مارسيل موس. لقد عرف موس علم الاجتماع بأنه علم يطبق منهج أخذ الصورة الاجمالية على دراسة الظواهر الاجتماعية الكلية.

«وبعد ان قسم علم الاجتماع وجرّد بشيء من الافراط، قسريا، يجب أن يجهد في تعويض كل شيء... فدراسة المادي الذي هو الكل كاملا ممكنة وأكثر جاذبية وأكثر تفسيراً في علم الاجتماع منه في سواء. وفي هذه الظواهرات الاجتماعية الكلية تظهر دفعة واحدة وفجأة أنواع النظم الاجتماعية كلها. إن الواقعات الاجتماعية الكلية... تحرك... وحدة المجتمع الكاملة»^(٢).

وهذا التصور لموس، عن علم اجتماع وعن تفسير للظواهرات الاجتماعية الكلية يعارض أسبقية الشعور الجمعي وروحانية دوركهائم المفرطة، وإن كان فكره يبدو أحيانا، أيضا، حاملا بقايا تأثير نفسي. ويقلص موس أيضا وجهة نظر فيبير التي تميز الفهم من التفسير، وتعارض أي فصل بين التاريخ وعلم الاجتماع. وما من شك في أنه لم يستطع استخلاص نتائج تصوره كلها، في غياب الاعتراف بقيمة الجدلية، ولكننا ندين له لا باستخلاص مفهوم الوحدة الكاملة من سياقه السياسي فحسب بل أيضا بتتويجه. وهو نجاح يدفع ثمنه اليوم باستعمال للمصطلح مبالغ فيه غالبا.

(١) (10).

(٢) (13) ص 147.

إن ماركس يناقش بالإنسان الكلي. ويطالب علماء الاجتماع بظواهر اجتماعية كلية. فكيف نتصور الإنسان الكلي وهو عنصر من الكل الذي هو المجتمع؟ كيف نتصور وحدة كاملة تغير العناصر التي تتكون منها باستعمال الأدوات المستمدة من هذه العناصر ذاتها؟ لقد قدمت ثلاثة أنماط من التفسير.

أولها يقوم على أن أي عالم اجتماع لا يقبل بالتصريح بأن الكل مكون من مجموع خصائص العناصر. والحل الثاني، وهو حل دوركهايم، يرى أن الكل أو المجتمع يضيف خصائص جديدة للعناصر التي يركبها. ولكن الانتقال من الشعور الفردي إلى الشعور الجمعي لا يحول المشكلات. فهي تحتفظ من أصلها النفسي بطابع سببية روحية غير مقبولة في علم الاجتماع. ومن هنا كان الحل الثالث وهو حل النسبية وعلم الاجتماع المادي.

إن عيب معظم التفسيرات الاجتماعية هو أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أن الفكر يصدر عن الفعل وأن مجتمعا ما، كما يقول جان بياجيه، «هو أساسا نظام نشاط، تتكون التفاعلات الأولية فيه، بالمعنى الدقيق، من أفعال يغير بعضها البعض الآخر». فعن تحليل هذه التفاعلات في السلوك ذاته يصدر إذا تفسير التصورات الجماعية أو التفاعلات التي تغير شعور الأفراد⁽¹⁾. فكما كتب ماركس في رأس المال: «إنه (الإنسان)، عندما يؤثر بحركاته في الطبيعة الخارجية ويحولها، يحول في الوقت نفسه طبيعته ذاتها».

ويعد أن رأينا بسرعة العوائق التي يجب تذليلها والشروط التي يجب توافرها للبلوغ التفسير مستناول الآن البحث التقليدي عن التفسير بالسببية.

348- 2- التفسير والسببية. (1) السببية في العلوم.

هناك عدة أنماط للسببية لا تتطابق من جهة أخرى مع مفهوم التفسير. إن الهمجي الذي يقتل عدوه بسهم مسموم، لديه فكرة واضحة عن السببية ولكنها محدودة. وقد يكون تفسيره خاطئا ومتعلقا بقيمة الطقوس موضوع الدراسة أكثر من تعلقه بقيمة السم. فالسببية لا تتطلب إذا بالضرورة التفسير، فهل يتطلب التفسير اكتشاف السببية؟ إننا نستبعد الأسباب ذات الطابع الغيبي لنتمسك بالسببية العلمية.

إن مفهوم السببية في العلوم الفيزيائية والطبيعية كان يستعمل مفاهيم بسيطة تؤدي إلى مفهوم القانون: الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج ذاتها. لقد قلبت الفيزياء الكوانتية

(1) (15) ص 201.

والفيزياء الذرية هذين المفهومين، وعلماء اليوم يشككون فيهما. إن تفسير نتيجة تجربة يعني فقط التأكد بعد فوات الأوان أنها لا تناقض نظرية سابقة، بل أن ذلك لا يعني عموما القدرة على التنبؤ. ففي معظم الحالات، يعترف بالقوانين الاحصائية وحدها، المبنية على حساب الاحتمالات. ومع ذلك، فدون أن ننكر مسبقا صحة القوانين السببية، يبدو من الحكمة أن نميز الميادين التي تطبق فيها هذه القوانين من الميادين الأخرى كالحياة المادية والسياسية والاجتماعية، التي لا تطبق فيها في الحالة الراهنة لمعارفنا.

349- ب) السببية في العلوم الاجتماعية.

إن مفهوم الوحدة الكاملة في العلوم الاجتماعية سيمنح السببية مظهرها الخاص. والموضوع هو ايجاد عوامل مترابطة أكثر مما هو ايجاد واقعة مولدة.

لقد كتب لوفبفر في شرحه لهيجل: «إن علاقة السبب بالنتيجة لا تعبر الا بطريقة ناقصة، مجزأة، أحادية الجانب عن الواقع وحركته. فالواقع يقدم نفسه للتحليل، مثل تشابك صلات، تشابك أسباب بنتائج، فكل سبب يرجع إلى سبب آخر، وكل نتيجة تصبح بدورها سببا. وأخيرا وخاصة تؤثر النتيجة في السبب والعكس بالعكس. إن السبب لا ينطفئ في النتيجة كما في السببية الشكلية (ارسطو). وعلاقة السبب بالنتيجة تنطوي إذا، بعمق متفاوت، على ارتباط. فالسبب والنتيجة ليسا سوى حركتين للترابط الشامل، وبهذا الشكل تنتقل من السببية إلى تبادلية الفعل أو الفعل المتبادل⁽¹⁾».

ومادام الباحثون لم يتجاوزوا الخبرانية الوصفية البسيطة فإن مفهوم السببية والتفاعل يجتاح بالتدريج العلوم الاجتماعية. وقد اقترحت هذه العلوم قوانين تطوّر، ولكنها تقتصر على إثبات سلسلة متوالية أكثر من اقتصارها على تفسير. وبناثير من طبيعتها ذاتها، تتكشف عن تطبيق صعب في علم الاجتماع، مادامت لا تحترم طابع عدم الاستمرار في هذا العلم⁽²⁾.

(1) (11) ص 63.

(2) ان ج. غورلش يستعد مفهوم القانون في علم الاجتماع ليمسك بإمكان الانتظامات النزاعة *régularité s*

tendancielle: مثال ذلك ان اعراضا اقتصادية وسياسية واجتماعية في نمط معين من المجتمعات تنتهي عامة

بإستيلاء العسكريين على السلطة، والمتحولات المشاركة الوظيفية *covarrations fonctionnelles*:

ومثال ذلك نمو الولادات بعد الحرب، واعيرو الاندماج في مجموعات حقيقة، فبعض الوقائع تبدو محددة دون

أن ندري بأية عوامل كان ذلك: إن الصلات بين الأجيال تتنوع تبعا للطبقات المختلفة وأنماط المجتمع المختلفة.

إننا ندمج هذه الوقائع في المجموعات التي نخصها.

ويتلو مفهوم التطور مفهوم التغير الأكثر حداثة، الذي يحتل المكان الأول في اهتمامات علماء الاجتماع: نظريات التقدم، والتحديث التي تحاول الاجابة عن الأسئلة التي أثارها الثورات التقنية والسياسية في البلدان المصنعة وبلدان العالم الثالث. ولكن علماء الاجتماع المشتتين بين مفهوم الوحدة الكاملة المفهوم^(١) فهما سيئا وبين الصورة المزيفة للقانون في العلوم الطبيعية، يبحثون عبثا عن نظرية عامة تفسر تعقيد الأوضاع المادية.

إن ر. بوردون يأخذ على علم الاجتماع المعاصر أنه يطالب لكل افتراض من افتراضاته ببعد شمولي، في حين أنها لا تستطيع أن تبلغ الا دلالات محدودة، إنه يأخذ عليها باختصار الانتقار إلى التواضع^(٢). إنه على حق حين يؤكد (منضما إلى رأي مرتون)، «انه لا توجد نظريات علمية للتغير الاجتماعي الا جزئية ومحلية»^(٣). « إنه يصير أخيرا على ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار عاملان أساسيان يجعلان البحث عن السببيات صعبا بشكل خاص في العلوم الاجتماعية: وهما المصادفة والذاتية. وتحت تأثير الوضعية ووجهات النظر الحتمية يميل علماء الاجتماع إلى أبعادهما. أما علماء الفيزياء وعلماء الأحياء فيهتمون بالمصادفة مع ذلك بشكل متزايد، ولكن شخصية الممثلين الاجتماعيين تتعلق بالعلوم الاجتماعية التي تعقد كثيرا مهمتها. وحينما يكون المقصود عالما معقدا يجعل تدخل الكائنات الحية فيه التكرار غير متوقع، تزداد صعوبة بناء مفهومي السببية والقانون وتطبيقاتهما بمقدار زيادة الفاصل بين السبب والنتيجة.

350- ج) السببية الداخلية والسببية الخارجية.

لقد كتب ر. باستيد الذي تبنى نظرية غورفيتش «السببية المفردة» أن فعالية أنماط التفسير المختلفة تجبر على العودة إلى مفهوم السببية. وما يأخذه على مفهوم السببية القديم هو أنه يأخذ مكانه خارج المكان الزمان، عندما يؤكد أن الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها. وعند ذاك يصبح علم الاجتماع بلا تاريخ ولا جغرافيا. . ولا ناس.

«والواقع أن الأسباب تعمل في بعض البنى المكانية أو الزمانية وأنه ينبغي علينا أن نعيد إدماج الجدلية، تلك التي دعوتها بالتزامن، مثل جدلية الديمومة، في تصور الأفعال السببية»^(٤).

(١) راجع الفقرة 345.

(٢) راجع الفقرة 353.

(٣) (3).

(٤) (1).

ويضيف ر. باستيد بعد ذلك أن من الممكن أن تميل الأسباب نفسها، في مستوى معين، إلى أن تؤدي إلى النتائج نفسها، ولكننا لا نستطيع أن ندركها لأن «هذه العوامل، تتدخل في الواقع في العديد من التركيبات المختلفة.»^(١) وفي هذه الحالة ترتدي أشكالها الظاهرية، مظاهر متباينة وخاصة بحيث يصعب تحديد هويتها. وقد تأخذ السببية أيضا شكل شروط ظهور المظاهر أكثر مما تأخذ شكل السببية، والمعنى عند ذلك هو الترابطات الوظيفية *Corrélations fonctionnelles*.

إن ر. باستيد يميز في السببية المفردة: السببية الداخلية، وهي سببية الوسط ذاته، من السببية الخارجية، ولكن هذه وتلك تعملان بطريقة واحدة دائما. ومفهوم السببية المفردة يسمح بأن نفس لماذا ستثير الحضارة الغربية، وهي سبب خارجي، نتائج مختلفة تبعاً لعملها في هذا الوسط الداخلي أو ذاك: المجتمع الذي ينسب فيه إلى الأم، والمجتمع الذي ينسب فيه إلى الأب، والمجتمع الاقطاعي.

وتتحقق م. ميد، من ذلك في تقريرها إلى اليونسكو: «عمليا، يمكن أن يستجر تحويل تقني تقسيما جديدا للأعمال، ويعدل بهذا الشكل العلاقات بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء»^(٢). الخ. يضاف إلى ذلك أن السببية الداخلية تمثل الوجه الآخر للمشكلة، أي الانتقاء الخاص الذي يثيره مثلا دين ما في بلد ما. إن دين يوروبي قد أدمج بهذا الشكل عناصر من الدين الداهومي المجاور، ومن الدين الاسلامي المستورد، ومن الدين الكاثوليكي، الخ. لقد لفت ر. باستيد الانتباه إلى أنهم قالوا: إن علم الاجتماع المعاصر استبدل بالتفسيرات السببية القديمة تفسيرات في صيغة وضع أو مظهر. ويبدو أن المقصود هنا على الأرجح متمم للتفسير أكثر منه معارضة لمفهوم السببية، لأن الوضع الاستعماري، مثلا، ومظهر حضارة ما يشكلان الأطر، «يكونان القنوات التي تمر بها السببية الخارجية، والوسط الذي تعمل من خلاله السببية الداخلية» (التي هي تقريبا هذا الوسط المؤثر)^(٣).

351- د) السببية والزمن

إن واحدة من الصعوبات الأساسية للتفسير السببي في علم الاجتماع تقوم على محاولة التوفيق، في دراسة التفاعلات بين تفسير وراثي (أي بالسوابق)، تعاقبي (يأخذ بعين الاعتبار التتابع في الزمن)، وبين تفسير تزامني، أي لايعني الا بالراهن ويتوازن للحظة والعناصر الضرورية التي تؤثر فيها وتشتغل عليها. ولو لم تكن الوحدة الكاملة هذا الكل

(١) في (1).

(٢) (1).

المتحرك، من نوع «الطاريء» و«الفوضى»، لكان باستطاعتنا، دون شك، أن نفسر الحاضر بالتطور التاريخي. ولكن الحالة ليست كذلك.

وكما يلاحظ جان بياجيه: «تعلق المشكلة خاصة ببنية التفسير الاجتماعي ذاتها تبعاً لتأرجحها بين السببية والاستمرار. من الجلي أن علاقة السببية تعاقبية، مادامت مرتبطة بتعاقب في الزمن، في حين أن صلة تضمن تزامنية، مادامت تتكون من صلة ضرورية خارج الزمن^(١)».

وهذه الثنائية في الاتجاهات نجدها ثانية بين السبب والقانون. فالقانون يجعل الماضي يؤثر في الحاضر والمستقبل، وهو يسير في اتجاه الاستمرار والتجانس والكم، في حين أن السبب لا يتكرر بالضرورة ويتطلب عدم التجانس والنوعي. ولذلك فإن ج. غورفيتش يقترح مصطلح «السببية المفردة» للترابطات التي يمكن أن تنشأ في شروط معينة ولا تتكرر^(٢).

352-3- التفسير والنظرية.

إن نتائج الدراسة التي أجرتها عام 1978 مجلة عالم الاجتماع الأميركي عن مفهوم النظرية بينت أن علماء الاجتماع الأميركيين لم يكونوا يتصورون المفهوم بالطريقة نفسها. ويرى بعض الكتاب أننا نستطيع تجميع التعريفات في ثلاثة أصناف: 1- تصور شكلي. إن ر. اردون يرى أن النظرية نظام افتراضي استنتاجي تكونه مجموعة من القضايا عرّفت مصطلحاتها بدقة... ووضعت انطلاقاً من مفهمة للواقع المدرك أو الملاحظ. 2- تكون النظرية في رأي مانهايم Manheim نظاماً من المعتقدات، أيديولوجية. وهي تتيح، بتنوعها مع التاريخ، فهم الحقبة التي تثيرها. 3- النظرية المفسرة. وهي تساعد في فهم عصر (مثال ذلك ريسمان وغوفمان). ويرى غولدنر Gouldner ونيسبت Nisbet أن النظرية الجيدة هي التي تعطي للواقع معنى.

والكتاب الذين فسروا الدراسة يأسفون لأن النظريات، في الوقت الراهن، تقتصر على أجزاء من الواقع صغيرة جداً، ولارابط بينها. يقول غورفيتش: إن التفسيرات كلها في العلوم كلها تقوم على نظريات. وهذه النظريات يمكن أن تتغير وإن لم تكن فائدتها الآنية، إن لها وحدها قيمة تفسيرية حتى عندما تعتبر فرضيات عمل بسيطة. فهي، من جهة، تثير بحثاً عما هو خفي، أي أنها تساعد في طرح أسئلة، ولكنها فوق ذلك تجيب عنها، وتسمح بتفسير وأحياناً بتنبؤ، الخ. ولكن الجدلية وعلم الاجتماع يتطلبان، وقد قلنا ذلك، وحدة

(١) (15) ص 217.

(٢) (12bis).

كاملة. إن تصور وحدة كاملة يتطلب تفسيراً كلياً. وإن تناولنا هذه الوحدة الكاملة بجدية، فليس هناك من تفسير إلا إذا أخذ مكانه في قلب الوجود، وهذا يقتضي نظرية للانساني وللانسانية. وهذا ما فهمه كونت وهيغل وماركس. والمقصود هنا محاولات تفسير قد أخفقت، ولكنها، بعد كل حساب، نظريات عامة طرحت مشكلة مستقبل الانسانية. إن كل أزمة هي علامة فقر. ولذلك يجب أن نمتلك شجاعة القول: إن أزمة التفسير في علم الاجتماع تجد اليوم علتها في غياب نظرية للانسان.

إن النداء لبناء نظرية عامة واستعمالها هو موضوع معروف جيداً منذ حقبة اوغست كونت، ولكن عندما يتعلق الأمر باكتشافها أو حتى بتحديداتها، تبدو العوائق متعذرة الإزالة. وهل من الممكن في الحالة الراهنة لمعارفنا أن نتصور نظرية عامة؟ إن اينشتاين لم يخلف كبيراً. فقد كانت قرون من التأمل والتجارب ضرورية لتقدم العلوم الفيزيائية.

353. نظرية عامة أو نظرية متوسطة؟

يرى مرتون أن مهمة علم الاجتماع في الوقت الراهن تقوم على التقدم المترابط على الأصعدة التالية: نظريات خاصة تتناول سلسلة محدودة من المعطيات التي تفسرها، وكذلك أعداد تصور مفهومي أعم، قابل لتعريض هذه المجموعات النظرية الخاصة. إننا بعيدون عن نظرية للانسان. ويبدو أنه في غياب القدرة في الوقت الحاضر، على اكتشاف إطار مفهومي متكامل، وقد يكون ذلك سبب انحراف النظريات كلها، يبقى موقف مرتون حذراً. وهذا الموقف يحترم دفعة واحدة مطلب البحث المادي وضرورة التوجه نحو تفسير، أي نظرية يدرك الجميع ضرورتها، ولكن دون وضعها في المستوى ذاته ودون صياغة متطلباتها كلها بجلاء.

354 - مراجع

- *1. BASTIDE (R.). - *La causalité externe et la causalité interne dans l'explication sociologique*, « Cah. Inter. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 77-99.
2. BOUDON (R.) et LAZARSFELD (P.). - *L'analyse empirique de la causalité*, Mouton, 1966, 301 p.
3. BOUDON (R.). - *La place du désordre*, P.U.F., 1983, 245 p.
4. CUVILLIER (A.). - *Manuel de sociologie* (46 B 159 bis).

- *5. GIROD (R.). – *Le passage de la description à l'explication dans le cadre de la sociologie concrète*, « C. Int. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 100-113.
- **6. GURVITCH (G.). – *La crise de l'explication en sociologie*, « C. Int. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 3-18.
- 7. GURVITCH (G.). – *Traité de sociologie* (90 B 159 bis).
- 8. HEMPEL (G.). – *Aspects of Scientific explanation and other Essays in the philosophy of science*, Free Press, 1965, 505 p.
- 8 bis. KAHL (R.). – *Studies in explanation. Reader in the Philosophy of science*. Engl. Cliffs, Prentice Hall, 1963, 363 p.
- 9. LAVIGNE (M.). – *Les expériences économiques en U.R.S.S.*, Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, C.N.R.S., pp. 291-309, (5 B 329).
- *10. LEFEBVRE (H.). – *De l'explication en économie politique et en sociologie*, « Cah. Int. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 19-36.
- *11. LEFEBVRE (H.). – *La notion de totalité dans les sciences sociales*, « Cah. Int. Soc. » vol. 18, 1955, pp. 55-78.
- 12. MAC IVER (R.). – (1942), trad. fr. *La Causalité Sociale*, in « Sociologie au 20^e siècle », 1947, pp. 120-140.
- 12 bis. MATTENZI (M. L. M.). – *A note on the Notion of Theory*, « Quality Quantity », Pays-Bas (1977), II, n° 1, 67-71.
- 13. MAUSS (M.). – *Sociologie et anthropologie*, P.U.F., 1950, 389 p.
- *14. MERTON (R. K.). – *Éléments de méthode sociologique*, (149 B 170).
- *15. PIAGET (J.). – *Introduction à l'épistémologie génétique*, P.U.F., 1950, 3 vol. Vol. III. *La Pensée sociologique*, 344 p.
- 16. PIAGET (J.). collab. de BUNGE (M.), HALBWACHS (F.), KUHN (Th.) et ROSENFELD (L.). – *Les théories de la causalité*, P.U.F., 1971, 212 p.
- 17. PIAGET (J.), collab. de GARCIA (R.). – *Les explications causales*, P.U.F., 1971, 192 p. (t. XXVI, Études d'épistémologie génétique).
- 17 bis. PRIGOGINE (A.). – *La nouvelle alliance*, P.U.F., 1980, 302 p.
- 18. *Quality and quantity*. « L'analyse causale en logique économique et en sociologie », n° 1-2. Janvier 1967, éd. R. Boudon, G. A. Gille.
- 19. SMELSER (N. J.). – *Essays in sociological explanation*, Prentice Hall, 1968, 280 p.
- 20. ZETTERBERG (H. L.). – *On Theory and verification in sociology*, 3^e éd., Bedminster Press, 1965, 177 p.

الجزء الثالث

مناهج مقترحة لبلوغ التفسير

355. مختلف المناهج المقترحة في علم الاجتماع لبلوغ التفسير.

إن المنهج، وهو وسيلة للوصول إلى مظهر من مظاهر الحقيقة وللإجابة بشكل خاص جدا عن سؤال: «كيف»، مرتبط بمشكلة التفسير. وعرض المناهج المختلفة يصطدم بغموض المفهوم الذي أشير إليه سابقا، وكذلك بتباين المستويات التي تأخذ موقعها عليها، وباتساع التفسير الذي تستهدفه وأخيرا بمختلف اللحظات من تطور البحث الذي تطبق عليه. وسندرس هنا الخطوة الفكرية الأكثر أهمية، التي تقدم أنماطا من التفسير كاملة بمقدار أو بآخر، تسمى بسبب ذلك غالبا مناهج.

أولاً: المنهج المقارن la méthode comparative

356. 1- نظرة تاريخية.

في رأي علماء الاجتماع العضوانيين^(١) organicistes الأوائل أن المجتمع لم يكن بمقدوره أن يخضع للمنهج التجريبي، بسبب من ترابط عناصره من جهة، فتغير شيء فيه كان يعني المجازفة بتغيير توازن المجموع، ومن جهة أخرى بسبب أبعاد المجتمع، فمن غير الممكن ملاحظة كل شيء فيه. بقي إذا المنهج المقارن^(٢). إن غياب امكانية التجريب يجعل من المقارنة الوسيلة الوحيدة التي تتيح لعالم الاجتماع تحليل المعطى المادي، واستخلاص العناصر الثابتة والمجردة والعامة فيه، عندما سيتصدى للتفسير الاجتماعي.

ويرى دوركهايم أن المقارنة تشكل «تجربيا غير مباشر» حقيقيا، ويرى العديد من الكتاب أن المنهج المقارن ربما كان المنهج الملائم بدقة لعلم الاجتماع. إنه يتطلب، كما رأينا، بناء نمطين مثاليين. وفي هذه الحالة تخص الانتقادات الموجهة إلى التصنيفية المنهج المقارن أيضا. ولذلك يعتقد البعض أنه لم يستخدم في علم الاجتماع إلا لأنه لا يوجد ما هو

(١) العضوانية أو نظرية التكوين العضوي للمجتمع تقول: إن وظائف المجتمع تسير طبقا للقوانين البيولوجية التي يتميز بها الكائن العضوي مع اعتماد الاعضاء أو الأجزاء المختلفة بعضها على بعض فتكون الجسم أو المجتمع ككل.

ككل. - المترجم.

(٢) (133).

أفضل منه، وبين الحالة القليلة التقدم لهذا العلم.

357. - 2- خصائص المنهج المقارن.

يحول المنهج المقارن الى تنهيج اتجاه طبيعي لعقلنا. فالحركة العفوية التي تدفعنا الى مقارنة ما نراه تفسر الخصائص المشتركة للمنهج.

إنه لا يملك أسلوبا تقنيا خاصا. وتستعمله العلوم الاجتماعية كلها. فعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم السلالة كلها تستند إلى مقارنات سواء أكان ذلك من أجل الدراسات الواسعة (تطور الذهن الرأس مالي) أم من أجل الدراسات ذات القطاعات الخاصة (مقارنة مختلف أنماط الانتخاب)، وتستوي في ذلك أيضا الدراسة النوعية والملاحظة الكمية. والواقع أن المقارنة والقياس، في الملاحظة المكتملة، يمكن تقريبا أن يخلط بينهما، إن لم يحصل على القياس بالنسبة إلى معيار معروف، في حين أن القيمة النسبية للظواهر، عند المقارنة، هي التي تدخل في الحساب. فالمقارنة بين وسيلتي دعاوة تقيس فعالية إحداهما بالقياس إلى الأخرى.

ويستعمل المنهج المقارن أيضا في مراحل البحث كلها. إنه يشكل جزءا من الملاحظة، ولكنه يستطيع أيضا أن يوحى بفرضيات وأحيانا بالتحقق منها. والخاصية الأخيرة للمنهج المقارن هي أنه يجد مكانه على مستويات البحث كلها. إن وصفا قد ثبت تشابها سطحيا أو يحلل عناصر بنية (النظام الرئاسي الاميركي والنظام الفرنسي)، أما التصنيف فيستعمل المقارنة إلى الحد الأقصى في وضع التصنيفات. وفي مستوى المرحلة الثالثة: التفسير، تظهر الصعوبات، لأن المقارنة قد توحى بعلاقة سببية العوامل الموجودة أو الغائبة، ولكن التفسير يبقى محدودا في غالب الأحيان.

358. - 3- حدود المنهج.

إن ما يدهش في استخدام المنهج المقارن هو الدقة القليلة سواء أكان ذلك بخصوص التعريف أم بخصوص المنهج. إننا نذكر المنهج المقارن غالبا، ولكن كم مرة حددنا فيها شروط تكوين الأنماط أو عناصر المقارنة؟

إن المنهج المقارن المرتبط بالتصنيفية له من القيمة على الصعيد العلمي ما للأنماط التي يقارنها. وستال المقارنة من الاهتمام، بالقدر الذي تتطابق فيه هذه الأنماط، المكونة منهجيا، مع ما يشتمل عليه الواقع من دلالة كبيرة.

وقبلا ما اهتم علماء الاجتماع بإثارة مشكلات شروط الصدق: مامعايير المقارنة

الصحيحة ؟ ماوحدات المقارنة التي يجب اختيارها؟ كيف يمكننا أن نتأكد من أننا نقارن عناصر متشابهة ؟

يقول ج. بالاندييه : «إن الاتجاه الأول يقوده (عالم السلالة) إلى استعمال المنهج المقارن، دون أن يطرح على نفسه ما يكفي من الأسئلة بخصوص هذا المنهج. ولكن هذه المقارنة للأنظمة الثقافية والاجتماعية المختلفة، المجرة في غير محلها وبطريقة عشوائية تقود في غالب الأحيان إلى نتائج مخيبة للآمال ومعرض عليها^(١). »

إن كتاب القانون المقارن يقدمون لنا نصائح ممتازة حول هذه النقاط المختلفة، ولكنهم، لا يذهبون إلى ماوراء مجرد الحس السليم، حينما بحثونا على أن نقارن فقط ما يوجد على مستويات متشابهة وأن نأخذ الصفات الأساسية لما نريد مقارنته، دون أن ننسى أن نأخذ بعين الاعتبار الوسط الذي أخذت منه.

359. - 4- مظاهر تقدم حديثة.

إن الاتساع اللامحدود لمفهوم المقارنة هو الأساس في هذه العيوب. وتنوع التقنيات الخاصة بجمع معطيات المقارنة يذلل بشكل سيء العائق الذي يواجه السياقات المختلفة التي تستعمل فيها. فبالإضافة إلى مشكلات القياس يبقى أن نستخلص دلالة النتائج. ومثال ذلك أن استعمال الاستبانات والمقارنة بين الاجابات المتوصل إليها في بلدان مختلفة، يشير مشكلات دلالة غير قابلة للحل تقريبا^(٢).

وتعدد الأبحاث على المستوى الدولي أدى إلى تحسين المنهج باتجاه الدقة. والمرحلة الأولى في هذه الطريق كان وضع أدلة عالمية^(٣). وقد عمل عامل هام آخر في هذا الاتجاه: وهو استخدام الحاسبات الالكترونية التي تسهل معالجة كمية ضخمة من المعلومات، ولكنها تجبر خاصة على ضبط المعطيات المجموعة وتتيح بناء الاراشيف^(٤) وهي مصدر هام لامكانيات القيام بتحليلات ثانوية وبمقارنات عالمية. وأخيرا، عندما يستعمل المنهج المقارن ضمن اطار التحليل النظامي، كما بدأ القيام بذلك علماء السياسة، تفرض عليه قواعد أكثر تشددا. لأن عناصر النظام يجب أن تحدد لكي تكون نموذجا.

(١) (9) اراء موافقة اكثر، في (25B.239).

(٢) (24).

(٣) (1) و(131ter).

(٤) ان مؤسسات مثل: الارشيف المركزي لجامعة كولونيا، والرابطة الجامعية للبحث السياسي، تهتم بتسهيل البحث

المقارن بتكديس وثائق تتيح استعمال التحليلات الثانوية (131bis).

وقد أجري عدد من الأبحاث في هذا الاتجاه. وأشهرها أبحاث الموند Almond وفربا Verba حول المواطنة civisme في خمسة بلدان^(١) (المكسيك وألمانيا الغربية، وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة)، وقد تصور الكاتبان مفهوميا نماذج علاقات بين الحاكمين والمحكومين، ومن ذلك دراسة ليرنر Lerner وغوردون Gordon حول مواقف النخبة في بلدان أوروبا الغربية، ودراسة اليونسكو حول التوترات العرقية، ودراسة منظمة البحث الاجتماعي المقارن لدى معلمي سبعة بلدان، والدراسات حول التحديث وعوامل التغير في البلدان النامية^(٢).

إن توحيد أوروبا يتطلب دراسات مقارنة. ولقد أنشأت اليونسكو مركز تنسيق في فيينا. وسواء أكان المقصود التبادلات الجامعية أم حقوق المجتمعات، فإن كل قرار يرمي إلى التوحيد يجبر أولاً على المقارنة. وفي الختام يمكننا القول: إن المنهج المقارن مفيد ولكن صدقه يتعلق بالدقة التي نعرف بها المصطلحات. إنه بصفته وسيلة لاكتشاف العلاقات، يستطيع أن يثير فرضيات، ولكنه لا يكون بذاته تفسيراً حقيقياً، مرتبطاً بنظرية.

ثانياً: المنهج التاريخي La méthode historique

«إن مشكلة التاريخ هي تاريخ المشكلة»
هيجل

360- التاريخ وعلم الاجتماع.
إن الجدال بين التاريخ وعلم الاجتماع قديم. وربما ابتعد علم الاجتماع عن التاريخ، لأن هذا الأخير بقي مسيطراً عليه زمناً طويلاً. ولكننا نشهد تصالفاً بينهما جعله مفهوم التفسير ضرورياً جداً، لأن «التاريخ هو المنافس الوحيد لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية الكلية المتحركة».

وإن قارنا موضوع هذين العلمين ومناهجهما، نتحقق من تباينات غريبة ومفارقة يلفت ج. غورفيتش انتباهنا إليها. فمع أخذنا بعين الاعتبار تطور مفهوم وقائعي إلى تعريف أوسع، يمكننا أن نتحقق، لدى مقارنة التاريخ وعلم الاجتماع من حيث موضوعهما، أن التاريخ يمثل تعاقب ظاهرات اجتماعية كاملة، فيما لدى كل منها من فريد في نوعه ومتعذر

(١) (6).

(٢) راجع (128) و(129) و(130).

استبداله. إن الواقع التاريخي هو إذا لاستمراري بخاصة. أما موضوع علم الاجتماع فهو تصنيفية الظواهر الاجتماعية الكاملة، وهي تصنيفية تميل، كما رأينا إلى الإحاطة بواقع على شيء من الغموض يكرس تبايناته. إن المنهج الاجتماعي يبلغ إذا نتيجة لاستمرارية حول موضوع مستمر. والمنهج التاريخي، على العكس، سيبد فجوات الواقعات والأحداث، مستندا إلى زمن معاد بناؤه بشكل مصطنع، ولكنه يؤمن استمرارا، حبكة للظواهر.

وهكذا فإن السببية التاريخية تكثف فردية الصلة السببية، مع تعزيزها استمرار هذه الصلة. إن ج. غورفينش يصرح أن المؤرخين انظروا غالبا تفسير علماء الاجتماع، وأن هؤلاء المؤرخين هم من يجب أن يبحثوا في التاريخ عن التفسير. ويمكننا بصعوبة أن نتصور تفسيراً ليس تعاقبياً، أي أنه دفعة واحدة تكويني^(١) وتاريخي. وكما يقول ر. باستيد^(٢): لقد معينا عبثاً إلى أن نستبدل بالسببية مفاهيم أخرى، فكنا نصطدم دائماً بالمشكلة نفسها، وهي مشكلة الزمن الاجتماعي، الذي يكشف عن التغيرات والتحويلات والابتكارات والتلاشيات، ويقاوم أي نمط آخر للتفسير، خارج نطاق التفسير السببي.

361.- ماهية التاريخ.

عندما نتحدث عن التاريخ يجب أن نميز بين التاريخ المادي المتصور على أنه مادة، وبين التاريخ المتصور على أنه معرفة لهذه المادة. وهذا الشكل الأخير هو في الواقع مرتبط بالزمن. وعلماء الاجتماع سيقرون بصعوبة أن التاريخ/المعرفة يستطيع، وحده، بتقنية مرتبطة بايقاع الساعة، أن يقدم تفسيراً للتاريخ بصفته واقعا في حالة التكون. وهنا يوجد بالتأكيد لالتفسير، بل نقطة ادماج ما يجب تفسيره وما هو قابل للتفسير. إن التاريخ يقدم معطيات التاريخ البشري، ولكن التاريخ شيء يتطابق مع الواقع الاجتماعي ذاته، في حين أن المعرفة التاريخية لا تشكل الا تفسيراً جزئياً لهذا الواقع، بين تفسيرات كثيرة أخرى. والواقع أن الاختصاصيين يجب أن يتكاملا، فعلم الاجتماع يقدم للتاريخ أطراً مفهومية (أنماطاً، بنى، ظروفًا)، ويقدم التاريخ لعلم الاجتماع بدوره، المواد المادية، الضرورية جداً، لأنها آتية من الواقع. وضرورة التعاون بين علماء الاجتماع والمؤرخين هذه يجب ألا تخفي الاختلاف الكبير في وجهة النظر التي تفصل بينهم والتي يذكرها ف. برودل F.Braudel. «وليس علماء الاجتماع منشغلين في النهاية ولا شعورياً بالتاريخ، بل بزمن التاريخ».

(١) راجع الفقرة 362 وما يليها... المترجم.

(٢) (10ter).

وهذا الاكراه الذي لاينجو منه المؤرخون أبدا، ينجو منه علماء الاجتماع تقريبا دائما. إنهم يفرون، إما في اللحظة، الحاضرة دائما، كما لو كانت معلقة فوق الزمن، وإما في ظاهرات التكرار التي لا تنتمي إلى أي عصر، وإذا بنمهج للفكر معارض، يحصرهم إما في الوقائعي، وإما في المدة الأكثر طولا. فهل هذا الهروب مشروع؟ هنا يكمن الجدال الحقيقي بين المؤرخين وعلماء الاجتماع^(١)،^(٢).

ومن المؤكد أن علم الاجتماع قد ابتعد غالبا عن التاريخ وعن النظرية دفعة واحدة، لأنه تطور حديثا في الأبحاث المحدودة والمادية والحالية. وتقدمه ذاته وحاجته الماسة إلى بلوغ مستوى التفسير يقودانه اليوم نحو التاريخ حيننا ونحو النظرية حيننا آخر.

ثالثاً: المنهج التكويني la méthode génétique

362- تعريفه.

إن المنهج التكويني، كما يبين اسمه، يبحث عن أصل الأحداث، أي السوابق. إنه يطرح الأسئلة التالية: متى؟ ولماذا؟ وكيف؟ والمقصود إذا عملية تتم في الزمن أي تفسير تعاقبي. إن الوراثة مثل التاريخ تجيب عن سؤال متى؟. ولكن اجاباتها عن سؤالي لماذا؟ وكيف؟ لها اتجاه آخر. إنها تتطلب تاريخا، ولكنه ليس التاريخ المتعاقب. ومفهوم الزمن يميز هنا أيضا التفسير التاريخي عن التفسير التكويني. إن الزمن ثانوي بالنسبة للمنهج التكويني. والمادة الثانوية لأصل هي التي تملك ايقاعه الخاص وتبحث عن سببية في الوقائع ذاتها. فمشكلات المنهج التكويني هي إذا مشكلات البحث عن سببية. إنه المنهج الأكثر نزاهة، مادام يعلن في عنوانه ذاته عن هدفه: وهو ايجاد السبب الأساسي، الواقعة المولدة. ولكن هذا النوع من التحقيق صعب جدا في العلوم الاجتماعية، لأن عددا كبيرا جدا من الأحداث قد يكون أسهم في صياغة مائدرسه. فلا يوجد في الغالب سوى افتراضات تنابع. إن المنهج التكويني الذي يستعمل كثيرا في علم النفس لهذا السبب بالتأكيد، لا يستعمل الا نادرا في علم الاجتماع.

ويصرح بياجه: ومع ذلك فكما يتم في علم النفس تمييز التفسيرات التكوينية التي تتناول آليات التطور وتحليل حالات التوازن كما هي، «يوجد كذلك نماذج تفسير خاصة بعلم الاجتماع التعاقبي أو الدينامي (تطور المجتمعات) ونماذج أخرى تميز علم الاجتماع

(١) (17) ص 97.

(٢) ان التمييز بين الزمن القصير والمدة الطويلة لا يقدم حلا.

رابعاً: المنهج الوظيفي La méthode fonctionnelle

363- مفهوم الوظيفة.

إن مسألة الوصول إلى السبب وجهة بعض علماء الاجتماع نحو تفسير الراقعات الاجتماعية بمفهوم الوظيفة.

وكما يقول مرتون الممثل الأكثر حذراً لهذا الاتجاه «إن التحليل الوظيفي هو، دفعة واحدة، الأكثر خصبا وبالتأكيد الأقل تقنيا بين مناهج التفسير الاجتماعي» ^(٣) .

إن مفهوم الوظيفة يعاني، أولاً من غموض لغوي مأسوف عليه غالباً في العلوم الاجتماعية. والاستعمال الشعبي يحتفظ بالمظهر الاجتماعي للوظيفة ويخلط بينها وبين المهنة. والدعاوة تستخدم دائماً مصطلح وظيفي بالمعنى المفيد، الملائم لهدفه: فالمكتب والكرسي يصبحان وظيفيين. وفي اللغة الرياضية تدل الوظيفة على متحول يدرس مرتبطاً بعامل أو بعدة عوامل أخرى، نستطيع أن نعبر تبعاً لها أو ترتبط قيمته ذاتها بها. فحينما يصرح عالم سكان أن «معدلات الولادة مرتبطة بالوضع الاقتصادي» يستعمل المصطلح في معناه الرياضي. ومفهوم الوظيفة في علم الاجتماع أت من الرياضيات، ولكنه ملائم على الأرجح بواسطة علم الأحياء، حيث يستند «إلى العمليات الحيوية والعضوية، مادام يسهم في استمرار الكائن العضوي». إن غموض المفهوم يتطلب درجات المفاهيم الوظيفية.

363- مكرر- مالفينوفسكي (ب).

يعتبر مالفينوفسكي أبا الوظيفية وممثل المفهوم الأكثر صرامة والأكثر هيمنة، لأن هذا المفهوم يعارض النشئية والطريقة الذرية ^(٤) atomistique لدراسة كل سمة ثقافية على أفراد. والمسلمات هي التالية: 1- تدرك الوظيفة بالنسبة إلى النظام الاجتماعي كاملاً، 2- العناصر الثقافية والاجتماعية كلها تؤدي وظائف اجتماعية، 3- هذه العناصر لاغنى عنها. ويجب أن تثبت في رصيد مالفينوفسكي منهجه المادي والعلمي: الملاحظة والتفسير، ثم

(١) (121).

(٢) يضع علماء الاجتماع، على طرفي نقيض غالباً، الدينامية التي تميز القوي والوراثة التي تتطلب تاريخاً.

(٣) (98) ص 67.

(٤) أي متعلقة بمذهب الذرة - المترجم.

المظهر المترابط للعوامل المحتفظ بها وصلتها بالمجتمع ككل، وأخيرا تعريفا للثقافة لا يبدو على شكل تعداد، بل على شكل «واقع أداني»^(١) يرضي حاجات الانسان^(٢). أما تلاميذه فمع احتفاظهم بالأساسي سيلطفون هذه التأكيدات ويجعلونها نسبية.

364- مرتون (ر.ك)

يبين مرتون، على الرغم من أنه ممثل مشهور للموظيفية، تناقض الفرضيات مع الواقع :

1- إن بعض الاستعمالات والمشاعر الاجتماعية يمكن أن تكون وظيفية في نظر بعض المجموعات أو لا تكون كذلك في نظر مجموعات أخرى في المجتمع ذاته.

وحالة تأويل دور الدين مثال على الخطر الذي يترتب على افتراض وحدة المجتمع كله، نظريا، قبل القيام بملاحظة مادية «لأن المسألة مسألة فعل لا مسألة رأي». والاطار النظري للتحليل الوظيفي يقتضي حتما تعريفا للوحدة العضوية التي يكون عنصر اجتماعي أو ثقافي من أجلها وظيفيا^(٣).

2- إن هدف الالبات الثاني هو توزيع دور الخلافات^(٤) الاجتماعية، والعادات التي لم يعد لها على ما يظهر وظيفة لتزديدها.

والمثال الذي يذكر غالبا هو مثال أزرار أكرام الأطقم المذكرة الأوروبية، التي لا تؤدي أية خدمة، ولكنها تقوم بوظيفة «الابقاء على العادات والحفاظ على تقليد».

يقول مرتون: وهنا أيضا لا يفسر تأكيد العادات المحافظة شيئا، وهو يقترح تمييزا بين الوظائف البيئية، التي تطلبها مكونات النظام، والوظائف المستترة التي ليست مفهومة ولا مطلوبة ولكنها موجودة. وهذه الوظائف المستترة تؤديها أحيانا طقوس قديمة تستبدل بهدفها الأصلي وظيفية أخرى، لأنها لم تعد تلعب دورها. فهذا الاحتفال كان موضوعه اسقاط المطر، كما كان هدف القداس الصلاة. ولكن ربما لم يعد هذان الطقسان يؤديان، فيما بعد، في رأي العديد من المشاركين، سوى وظيفة التماسك الاجتماعي.

3- أما المسلمة الثالثة المتعلقة بضرورة التأويل الوظيفي فهي الأكثر غموضا. والواقع أننا إن رجعنا إلى النصوص الرئيسية التي تعبر عنها، مثل نص مالبينوفسكي التالي: «في أنماط الحضارة جميعها، كل عادة وكل موضوع مادي وكل فكرة وكل معتقد يؤدي وظيفة

(١) نسبة إلى أداة. المترجم.

(٢) (93).

(٣) (98) ص 85.

(٤) جمع خلافة، وهي حق تولي منصب شخص متوفى. المترجم.

حيوية، له مهمة لانجازها، يمثل جزءا لاغنى عنه من وحدة كاملة عضوية^(١)، نستطيع أن نسأل عما يجب أن يعترف بضرورته. هل هو الوظيفة ذاتها؟ أو العنصر الذي يؤديها؟ أو الاثنان معا؟ هل يجب الاقرار بأن الوظائف الدينية هي الضرورية؟ أو بعض الشعائر التي تشكل تنمة الوظائف الدينية؟ أفلا يبين لنا الواقع بالأحرى حاجات بشرية واجتماعية يمكن أن تلبى بطرق مختلفة «مادام عنصر واحد يستطيع أن يؤدي عدة وظائف، ومادام بالامكان أن يؤدي وظيفة واحدة عدة عناصر متعاوضة»^(٢)؟ وهذا يتيح لنا اكتشاف بدائل أو معادلات وظيفية. إن مرتون يميز أخيرا إلى جانب الوظائف: اضطرابات الوظائف التي تعيق التكيف مع النظام. ولكننا نستطيع أن نسأل: كيف ستنجو هذه الاضطرابات من أحكام القيمة^(٣)؟

365- الوظيفية وعلم الاناسة وعلم الاجتماع.

لنصف إلى هذه الانتقادات أن الخصام بين الوظيفيين ومناهضي الوظيفة محير بعض الشيء. ويقدم لنا القليل من الايضاحات حول ماهية الوظيفية. بل إن دعائها الأكثر شهرة: مرتون وراذكليف براون ومالينوفسكي لا يترصلون إلى أن يعرفوا بوضوح التحليل الوظيفي البنائي. ويبدو أن الوظيفية لا تمثل منهجا خاصا بل تختلط قليلا مع التحليل الاجتماعي ذاته. وفي هذه الحال ربما عكست تنوعات التعاريف تباينات وجهات النظر حول علم الاجتماع.

يقول كينغسلي دافيس^(٤) Kingsly Davis : إن كنا نفتقر إلى تعريف مرض، فإننا لانرى في حقيقة أعمال الوظيفيين ما يميزهم عن معارضيتهم، فبعض الوظيفيين أكثر قربا إلى بعض مناهضي الوظيفية من وظيفيين آخرين. ويبدو أن الوظيفية التي نشأت لدى علماء الاناسة من ردة فعل على التاريخانية والنشوية، تتطلب في البداية بحثا نظريا وتفسيرا يتجاهل البحث الخبري للمعطيات المادية. وذلك موقف بارسون ومرتون. ولكن المقصود، هنا أيضا، موقف منهجي عام يخص علم الاجتماع ذاته، لامية وظيفية، لأنه، في رأي بعضهم، يسوغ الأبحاث المادية.

وتفسر هذه التناقضات بالدور الذي لعبته الوظيفية داخل تطور علم الاجتماع وعلم الاناسة.

(١) في (98) ص 86.

(٢) (21).

(٣) (98) ص 91.

(٤) (29).

إن علم الاجتماع هو الذي سيبدو بالتأكيد الأكثر انتقاداً من جانبه، لأن علم الاناسة الذي كان النقاش فيه أكثر حدة، عكس المعركة التي كانت تدور لدى علماء الاناسة من أجل قبول التحليل الاجتماعي ذاته. وقد تبنى هذا التحليل أخيراً تحت غطاء الوظيفة، في ميدان كانت تبدو فيه مقبولة، لأنها اقتضت على مستوى تفسير سطحي جداً، أي في الدراسات الأحادية الضيقة. فليس من الصعب جداً أن نبين، في مجتمعات محدودة معزولة، صلات الجزء بالكل وتطور الوظائف البيئة والمسترة، الخ، إن تطور الأبحاث الميدانية والملاحظة العيانية جعلت الوظيفة إذا مقبولة.

أما علماء الاجتماع فعلى العكس، تفحصوا بكثير من عدم الثقة أسس الوظيفة ومبادئها، وذلك بسبب التعقيد الكبير جداً للمجتمعات التي يدرسونها ومتطلباتهم المنهجية وتقليدهم في البحث النظري. لقد رأى الخبيرون فيها نظرية إضافية يجب استبعادها، ورأى فيها الإصلاحيون أحلاماً لمظهر نفعي محل متطلباتهم الأخلاقية. إن فكرة الوظيفة تقتضي بكل بساطة التحقق من الطريقة التي «تعمل» مؤسسة وفقها ضمن النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه. وقد أبدى علماء الاقتصاد وعلماء الحياة ملاحظات من النوع نفسه: فرة وكنية تعاملان، وغرفة تجارة وجمعية تعاونية تعاملان أيضاً. ولكنهم لم يحسوا أبداً بالحاجة إلى أعداد نظرية، انطلاقاً من هذه الوقائع، نظرية مزعومة لتفسر هذه الوقائع بل تتحقق منها.

365- مكرر.. الوظيفة والسببية.

إن فكرة الوظيفة تسمح بتحليل بعض أوضاع وتقديم ملاحظات، ولكنها تبقى على مستوى للتفسير محدود.

وكما قال دوركهايم: «عندما نشرح بتفسير ظاهرة اجتماعية يجب أن نبحث على أفراد عن السبب الفاعل الذي ينتجها وعن الوظيفة التي تؤديها». وحقيقة أن هذه المؤسسة أو تلك نافعة في هذا الاتجاه أو ذاك لا يدلنا بالضرورة على السبب الذي ولدها. وفي غالب الأحيان تقوم الوظيفة على «المحافظة على السبب الموجود مسبقاً الذي تنبثق عنه الوقائع». كيقول ر. باستيد: «إن الوظيفة تفسر جيداً لماذا تتغير^(١)». ويستعمل مرتون مفهوم «اضطراب الوظيفة». ولكن من أين يأتي اضطراب الوظيفة؟

إننا نعود دائماً إلى الحاجة إلى بحث سببي، يزيد في ضرورته أن التفسير الوظيفي

(١) (10ter).

الذي يمكن استعماله عندما يتعلق الأمر بواقعات اجتماعية وبمجتمع متوازن، لا يعود ممكنا في حالة عدم الاستمرار أو الانقطاع، حيث نستطيع السببية أن تعمل أيضا. ويبدو جيدا أن استعمال هذا النظام يرتبط بصعوبات التمسك بسببية اجتماعية أكثر مما يرتبط بإمكانات التفسير لديه. فالوظيفة تحل محل السبب الفاعل، والسبب الاجتماعي الصعب اليجاد تستبدل به أحيانا سببية من نمط نفسي ووظيفي، عائدة إلى الحاجات التي يحس بها الأفراد^(١).

366- الوظيفية والايديولوجية.

لقد شهدت الوظيفية، على الرغم من عيوبها وحدودها نجاحا كاملا حتى في علم الاجتماع. وبفضل تحديث مرتون إياها وجعلها نسبية سادت منذ أكثر من عشرين عاما على العلوم الاجتماعية الاميركية. أما في فرنسا فقد استوحت عدة أطروحات واعمال هذا المنهج^(٢).

ولاشيء في كل ما رأيناه يفسر هذا النجاح: فكيف بلغ هذا الشكل من علم الاجتماع العفوي تقريبا، السهل والمسلم به مادام لا يفسر شيئا، مثل هذا الاتساع؟ ومن أجل تفسير ذلك يجب الذهاب إلى ما بعد المظهر التقني والمنهج الصرف الذي عولج حتى الآن، يجب أن نجد ماتضمنه الوظيفية فعليا: الايديولوجية. فنجاحها الأول جاء من معارضتها في البدء (راجع دوركهايم وفيبر) للماركسية بصراعاتها (مفهوم صراع الطبقات) ومستقبلها الثوري. إن الوظيفية، بصفتها نظرية دينامية (هذا يعمل) ونفعية (هذا يفيد) وتوازنا مطمئنا وتفاؤلا (اهمال اضطرابات الوظيفة)، جمعت فعلا الخصائص التي تلائم العقلية الاميركية.

أهي ايديولوجية رأسمالية؟ إنها ليست كذلك. وبشكل أدق، يعتبر غولدنر Goldner الوظيفية نظرية «دعم» للنظام القائم، تناسب جيدا أيضا نظاما اشتراكيا. ويبدو أن الوقائع تجعله على صواب، لأن علم الاجتماع السوفييتي يجد بدوره بعض الفضائل في التصورات البارسونية. فالماركسية كانت تريد تغيير العالم. والحزب الشيوعي يتمنى تحسينه، ولكنه يفضل الاحتفاظ بالسلطة في الامكنة التي يمسك بزمامها فيها. إن نظرية للتوازن والادماج، لا يمكن الا أن تستقبل بالموافقة. والبارسونية التي يستعملها المجتمع الذي اخترعت لمواجهته، هي سمة دعابة ثمينة لعلم اجتماع هو بحاجة ماسة إليها. لقد تساءل

(١) - (21).

(٢) (8ter).

غولدنر^(١) : أية هجلية كان بإمكانها أن تحلم بما هو أفضل ؟

خامساً: البنيوية^(٢) le structuralisme

367.- مفهوم البنية.

إن فكرة البنية وكلمة البنية قديمتان جداً، ولكن هذا المفهوم عرف في فرنسا خلال بضع سنوات انتشاراً ونجاحاً أسهما في جعله غامضاً. وهذا المفهوم الذي اقترن باكتشافات علمية هامة في علم الاناسة (ليفى ستروس^(٣)) أو في اللسانيات (جاكوبسون^(٤))، قد استعمل كذلك غالباً بشكل غير واضح (فوكو^(٥))، بارت^(٦).

والتعريف الأبسط الذي يتفق عليه الكتاب بالتأكيد، يبدو تعريف بياجيه^(٧) : «إن البنية، في تقريب أولي، هي نظام تحولات يضم قوانين بصفته نظاماً (في مقابل خصائص العناصر)، ويحتفظ به أو يغني بفعل تحولاته ذاته، دون أن تتوصل هذه التحولات خارج حدودها إلى عناصر خارجية أو تستعين بها. وبكلمة، تشتمل البنية بهذا الشكل، على صفات التقريب الثلاثة: الوحدة الكاملة والتحول والضبط الذاتي. وفي تقريب ثان، . . يجب أن تؤدي البنية إلى صياغة صورية .»

ولكن الصعوبة لا تكمن إلى حد كبير، كما يلاحظ بوردون^(٨)، في إيجاد تعريف يستجر قبولاً عاماً، ولكن بالأحرى، في فقر هذا التعريف وحدوده. فهو من جهة يشتمل على العديد من المرادفات: تنظيم، نظام علاقات، الخ، ويبدو، من جهة ثانية، إنه غير قادر على تفسير التقدم العلمي الذي تحقق، وغير قادر خاصة على تفسير استعماله في ميادين فيها من التنوع ما في علم النفس والاقتصاد وعلم الاناسة، الخ. ومصطلح البنية لا يمكن مع ذلك أن يفسر فقط بمجازاة ذوق العصر، بل بالأحرى،

(١) (51) و(51bis).

(٢) اتنا عن عمد لاستعمل مصطلح المنهج البنيوي (راجع الفقرة 369).

(٣) (83) و(84) و(96bis).

(٤) راجع (34B.249).

(٥) (47) و(48).

(٦) (10bis).

(٧) (122) ص 8.

(٨) الذي نقبس منه مضمون التأملات التي سنرى.

بأسباب معادلة لتلك التي أسهمت في ازدهار مفهوم الفرضية مثلاً. ومفهوم الفرضية كان يشمل أيضاً معادلات (اثبات آني)، ولكنها في النهاية انتصرت بفضل انتشار التجريب. ونجاح البنية مرتبط أيضاً بتطور مختلف الاختصاصات التي استعملت مفهوم البنية هذا^(١)، لأنها وضعت نظريات مبنية على ترابط العناصر المكونة لموضوعها. ولذلك فإن هذا المفهوم يترجم قصداً علمياً مشتركاً بين العلوم بمجملها، ولكن مع خصوصيات تبعاً للميدان الذي يرتبط به.

368. - التعريفات.

يرى بوردون أن حالات الغموض المتعلقة بمفهوم البنية، تتوقف في جزء كبير منها على ظهور الكلمة في نمطين من سياقين مختلفين جداً.

- التعريف القصدي. وعندما نتكلم عن البنية نلج في هذه الحال على أن المقصود مجموعة من الصفات المترابطة: بنية السلوك، بنية الكائن العضوي، الخ. إننا نجد في الموضوع الذي تجب دراسته ما يذكر به مصطلح البنية ذاته وما يستطيع مرادف مثل نظام أن يحل محله. وحينما ينعت غورفيتش بعض المجموعات بالمنظمة structurés يريد بذلك أن هذه المجموعات تشكل وحدة كاملة ويبين طابعها النظامي. فكلمة بنية تصف إذا الموضوع، المعين بصفته نظاماً. وهذا النمط من التعريف القصدي يضم عامة تعداداً للصفات البنائية، الظاهرة في الغالب والميينة تميزاً بالقياس إلى صفات أخرى (المجموعات المنظمة نقيض المجموعات غير المنظمة).

- التعريف الفعلي. فلم يعد المقصود هنا وصف الموضوع «بالبنائي»، بل تحديد بنيته. فحينما يستعمل ليفي ستروس (في علم الاناسة) وسبيرمان (في علم النفس) المصطلح في مواد فيها من التباين ما في القرابه والتحليل العائلي، يدل ذلك على أن هناك شيئاً مشتركاً في الميدانين المدروسين، وأن الكاتبين، في الحالتين، اكتشفاً بناءً منطقياً، يوضح الخصائص الظاهرة للنظام. إن تعريف الموضوع يصبح عند ذاك من النمط البنائي. فلم يعد الأمر يتعلق بالقول: «توجد بنية»، بل بتحديد عناصر هذه البنية، وفي غالب الأحيان أيضاً، بالرجوع إلى ما بعد ما يمكن ملاحظته، إلى بنية عميقة. «إن البنية هي دائماً نظرية النظام، لا أي شيء آخر. وهذا يعني أن هذه النظريات تستطيع أن تأخذ مكانها على

(١) وفي الوقت نفسه مفهوم النظام. وذلك ينطبق على نظرية فرويد الحديثة في الشخصية وعلى اللغويات الحديثة وعلى علم الاناسة الحديث، كما ينطبق أيضاً على القياس الاقتصادي.

مستويات تحقق متباينة، تتعلق جوهريا بصفات النظام المقصود وبالسكان وبالأنظمة التي نستطيع أن نقارنه بها وبعوامل أخرى تكون حرية تدخل الباحث بخصوصها محدودة^(١). «
والواقع أن التعريفين: القصدي والفعلي يمكن أن يشكلا مرحلتين تمثل الثانية منهما أحيانا، في وقت متأخر جدا، تعميق قصد المرحلة الأولى. والاستعمال المبالغ فيه للمصطلح البنيوي يمكن عند ذاك، كما يقترح بودون، أن يتعلق بالإشارة السحرية: إننا نأمل عندما نلتبس البنية، أن نكتشفها.

369- هل يوجد منهج بنيوي ؟

في رأي من يقتصرون على استعمال مصطلح المنهج بمعنى غامض ويصوغون المنهج البنيوي تبعا للتعريف الأول، أي على أنه اقرار بالصفة النظامية والكلية للموضوع، يوجد بالتأكيد منهج بنيوي. ولكن هذا التصور الذي يحل محل المنهج، يبقى على درجة من العمومية والجلاء، بحيث يشمل المناهج الأخرى كلها ويطبق على مختلف الميادين تقريبا، فيفقد بذلك كل خصوصية وكل جدوى. إن الناس جميعا يقرون بأن علم اللغة والاقتصاد وعلم الاجتماع تدرس أنظمة، والتحقق من ذلك لا يؤدي إلى شيء.

وبالعكس إن منحنا المنهج تعريفا أكثر دقة، يتطلب «مجموعة من الإجراءات تتيح التوصل، بخصوص موضوع ما، إلى نظرية توجد على مستوى من التحقق رفيع قدر الامكان وتسمح بتفسير العناصر المكونة لهذا الموضوع، فإننا نستطيع حين ذاك أن نؤكد أن مثل هذه المنهج غير موجود^(٢)».

ولم يكتشف أحد بعد قواعد لاتباعها من أجل تصور نظريات صحيحة، إن اكتشاف بنية موضوع ما تتعلق إذا ببناء نظرية.

ولعل من المستحيل أن نعتقد مثل «البنيويين السحرة»، إن موقفا فلسفيا يكفي لاثارة اكتشافات، أو أن نعلن أن الشيء الذي سيدرس يشكل «بنية» لكي تصبح هذه البنية واضحة^(٣).

(١) (14) ص 204.

(٢) (14) ص 213.

(٣) إن المنهج البنيوي في الميدان الأدبي مثلا يقتصر، على الرغم من النيات العلمية لكتابه، على تحليل المناهج الاستنتاجية محل «فهم» النصوص. لقد بين ر. بيكار (123) بوضوح شديد أن «النماذج الانتراضية» التي يزعم

إن التقدم الذي حققه ليفي ستروس في علم الاناسة، أو الذي حقق في الاقتصاد منذ الرأس Walras ليس ناجما عن منهج جديد يسمى بالبنوي، بل هو ناجم عن أبحاث صبورة متبعة المناهج العلمية الأكثر تقليدية، ومن جهة أخرى، عن التحسين المتدرج لمناهج الملاحظة. فلا يوجد إذا منهج بنوي كما يوجد منهج تجريبي، بل يوجد فقط أبحاث بنوية خاصة تتفق مع تطور بعض الميادين.

وحين نأخذ هذه التوضيحات بعين الاعتبار سنكون أفضل تسلحا من أجل المغامرة في الميدان الغامض لاستعمال مفهوم البنية، في العلوم المختلفة التي سنستعرضها.

370- في الرياضيات.

إن أقدم بنية عرفت ودرست كما هي، كانت بنية «المجموعة» التي اكتشفها غالوا Galois وغزت شيئا فشيئا رياضيات القرن التاسع عشر^(١)،^(٢).

إن بنية المجموعة، أساس الجبر ظهرت فعالة جدا بقدرتها على التماسك وقوتها في التحويل معا. لقد حاول البورباكيون les Bourbaki أن يربطوا الرياضيات كلها بفكرة البنية. فقد اكتشفوا ثلاث بنى أما: البنى الجبرية، وبنى الترتيب وبنى الهندسة اللاكمية.

ويذكر ج. جيلبو G.Gilbaud أن مصطلح البنية في الرياضيات لا يضم فكرة التعارض، بل شيئا من الخفية والضمنية، نوعا من تصور ونموذج.

371 - في علم اللغة^(٣).

لقد ولدت البنيوية اللغوية يوم بين ف. سوسير أن تاريخ كلمة لا يفسر دلالتها التي ترتبط «بالنظام» العام للغة، المرتبط هو الآخر ببيئة عصره (تزامنية).

و. بارت (10bis) إنه يشرح بها داسين، ليست قابلة للتحقق منها. وكذلك على الصعيد الفلسفي، اعتمد فوكو على حدوسه واستبدل بكل منهجية نظامية، الارتجال التألمي. راجع حول هذه المشكلة (14) و(121) و(122).

(١) لقد ظهرت الفكرة عام 1847 في خطاب لريمان Rieman، واستعملها سي Sée عام 1875 بمعنى قريب من التقابلية.

(٢) المجموعة جملة من العناصر، جمعت من خلال عملية تركيب (جمع).

(٣) راجع الفقرة 240 ومايلها.

372- في علم السلالة.

يصرح ليفي ستروس أن مصطلح البنية استعمل في علم السلالة في معان مختلفة ولكنها تغطي نمطا واحدا من المواقف، إن المقصود منهج أكثر مما هو واقع. فمن المناسب إذا رواية تاريخه بدلا من تعريف المفهوم.

وعلى الصعيد العملي، ولد المنهج من حاجة علماء السلالة، المغمورين بمعلومات مختلفة، إلى المقارنة والتصنيف وخاصة إلى إيجاد قاسم مشترك. وعلى الصعيد النظري، استخدم المصطلح دون معناه الحقيقي، لدى سينسر، في التمييز الذي يسجله بين البنية والوظيفة في التنظيم الاجتماعي. أما المضمون فقد استخدمه تحت مصطلح «النظام» نحو عام 1850، ليويس مورغان، عندما قام بتحليل بنيوي لجماعات الايروكوا Iroquois⁽¹⁾. وفي الوقت الحاضر اكتشفت الكلمة من جديد أكثر مما نقلت، وهي تغطي معاني مختلفة جدا، فقد اقتبسها رادكليف براون عن مونتسكيو ودوركايم وسينسر، واقتبسها ليفي ستروس عن الماركسية وعن نظرية الجشالت. وفي رأي رادكليف براون أن مجموع العلاقات الاجتماعية العديدة، في وقت ما، تكون بنية. وهذه البنية تحدد بتماسكها الداخلي واستمرارها في الزمن.

أما ليفي ستروس⁽²⁾ فيرى أن البنية تتطلب خصائص محددة تتيح التنسيقات بينها وتحولاتها الانتقال من نظام إلى آخر وفهم علاقاتها. ومفهوم البنية يضم عنصر تنبؤ وتحول. وبينما يرى رادكليف براون أن البنية جزء من الموضوع، نواته المقاومة ويدرس بفضلها مجتمعا بعينه في أوقات مختلفة، تمثل هذه البنية في رأي ليفي ستروس «قوة» الموضوع.. مايساعده على تجاوز ذاته، نظاما من العلاقات يتيح له أن يقارن عدة مجتمعات فيما بينها.

373- في علم النفس.

إن مصطلح علم النفس البنيوي ادخله الاميركان في نهاية القرن التاسع عشر في مقابل علم النفس الوظيفي أو التحليلي. وقد غيبت هذه الحركات نظرية الجشالت⁽³⁾ أو نظرية البنية في علم النفس. فبينما كان المفهوم القديم يحاول إعادة بناء البنية انطلاقا من العناصر،

(1) قبيلة من هنود امريكا.

(2) (83).

(3) التي ولدت عام 1912 من اعمال و. كولر W.Kohler وم. ويرنهايمر M.Wirtheimer. راجع الفقرة

أظهرت نظرية الجشثات البنية «وحدة متعددة الارسال»، غير قابلة للاختزال بل سابقة لعناصرها.

وفي علم النفس المرضي تشكل البنيوية أيضا ردة فعل على الذرية النفسية. إذ يبحث عن الظاهر، عن العلاقة بين الأعراض أكثر مما يبحث عن مقدار هذه الأعراض. وبينما كانوا يعارضون الاضطرابات العقلية حتى القرن العشرين، تغيرت كمية بالقياس إلى الطبيعي، يعارضون اليوم نوعية الصيغة المكونة للمرض: بنية ذهانية أو استحواذية. وفي التحليل النفسي أيضا توجه البحث منذ عام 1920 نحو اهتمامات بنيوية: الاتصالات، العلاقات بين الأشخاص.

374- في علم النفس الاجتماعي.

لقد أخذ مفهوم البنية يزداد غموضا بالتدرج. فالبنية مفهوم مجاور للوحدة الكاملة من جهة، وهو تنظم إلى اتجاه (راجع بياجه) رياضي في أحسن الأحوال، منطقي على أقل المقاييس. وتلك حالة نظرية المجال لليوين، وميلها إلى استعمال مفاهيم هندسية لأكمية. ولقد استخدم مفهوم البنية لدى انصار ليوين بطريقة مختلفة جدا. فبافيلاس Bavelas من أهمية بنية شبكات العلاقات. وكاتل Cattell استعمل مفهوم البنية ليدرس ماسماه آخرون عوامل التأثير، أي التوزع السكوني للتأثير، في مجموعة، وأحيانا في علاقة ترتيب.

375- في الاقتصاد.

بسبب من وجود ظاهرات رد فعل بل ضبط، ترتبط مشكلة الوظيفة في الاقتصاد بمشكلة البنية. ويمكننا أن نميز مفهومين سكونيين: ففي رأي ف. برو F. perrou إن «البنية مكونة من الافتراضات والعلاقات التي تتميز مجموعة اقتصادية محددة في الزمان»، وهي مفهوم دينامي تندخل فيه فكرة إيقاع تطور. والبنية تمثل عناصر مجموعة اقتصادية تتغير⁽¹⁾، في حقبة معينة، بشكل أبطأ من العناصر الأخرى.

وتقدم البنية شيئا من الاستقرار في حين تمثل الأحوال الاقتصادية ما يتغير⁽²⁾.

376- في علم الاجتماع.

يبدو أن ماركس استعمل هذا المصطلح قبل سبنسر وتقريبا في الوقت نفسه معه.

(1) أي العناصر.

(2) إن الاقتصاديين يبحثون عما يتحرك قليلا أو ببطء، أما الرياضيون فيبحثون، على العكس، عما هو ثابت (140).

ولكن المفهوم مدين بنجاحه للمناقشات التي أثارها في موضوعه علماء السلالة ولاستجابته إلى بعض الاهتمامات العملية والنظرية التي تشترك فيها العلوم الاجتماعية جميعها .
يلخص غورفيتش^(١) أسباب هذا النجاح بالرغبة في التخلص من التناقضات بين الانضباط والتقدم، والسكوني والدينامي ومن مصطلحي: المؤسسة والتنظيم، وتأثير مفاهيم موس (الظواهر الكلية) والنظرية الجشتالتية، وأخيرا بضرورة اكتشاف أداة مفهومية تسمح بتطوير فهم الظواهر الاجتماعية.

377- تصورات رئيسية.

من مجمل المواقف المتخذة يستخلص هـ. لوفبر^(٢) ثلاثة مفاهيم رئيسية . أولها وحده ينطبق على تعريف فعلي، والآخران على الرغم من تباينهما، يتعلقان بالتعريف القصدي .
1- إن البنية انشاء، وهي تقع فوق الظاهرات وتستخلص من دراسة هذه الظاهرات نظام علاقات متماسكة . إن البنية هي النموذج (راجع ليفي ستروس)، أي التمثيل الشكلي^(٣) لمجموعة من العلاقات، مبنية بهدف دراسة جملة من الظواهر ومشكلة خاصة تتعلق بها .
2- إن البنية هي الماهية أو المعقول . وفي هذا المفهوم الصادر بوضوح تقريبا عن نظرية الجشتالت، نظرية الشكل، تماثل الوظيفة والبنية، لأن هذين المفهومين يعتبران تقريبا معادلين لمفهوم «الوحدة الكاملة» .
3- إن البنية استمرار نسبي، وهي لاتقع على مستوى واقعي ولاعلى مستوى تجريد انشائي . إنها استمرار نسبي، توازن غير مستقر بين قوى متعارضة، تغيرها حركة بناء واعاده بناء دائمة، في حين أن قوى أخرى فوقها تراقبها .

378- مفهوم ج. غورفيتش^(٤) .

يرى ج. غورفيتش أن «كل بنية اجتماعية سواء أكانت جزئية (بنية المجموعة) أم كلية (بنية مجتمع)، هي توازن أني، تجب اعادة تحقيقه باستمرار، بجهد متجدد، بين درجات متعددة، داخل الظاهرة الاجتماعية الكلية، ذات الطابع الخاص بعلم الوحدات الاجتماعية الكبرى التي لاتمثل البنية منها سوى قطاع أو مظهر . وهذا التوازن ذو الدرجات المتعددة

(١) (56bis).

(٢) (80).

(٣) على المستوى المجرد هناك أحيانا غلط بين الشكل والبنية .

(٤) (56) (56bis).

مسلح ومرسخ بنماذج وإرشادات ورموز وأدوار اجتماعية وقيم وفكر، وباختصار، بالأعمال الثقافية الخاصة بهذه البنى^(١) .

إن ج. غورفيتش يأخذ على ليفي ستروس مماثلته للبنية الاجتماعية بالبنية الرياضية ولا سيما تعريفه للبنية بمفهوم النموذج. ونرى من جانبنا أن المقصود هنا مناقشة تتصل بما يجده في هذا الفكر واقعيا. ولاشك في أن موقف ج. غورفيتش صحيح، إن أبعدنا الانتقادات المبالغ غاليا. فنحن نفهم تحسسه وهو عالم الاجتماع المقتنع بكلية الواقعات الاجتماعية وبإمكانية أن تكون التجمعات غير منظمة، أمام تكاثر البنى المفاجيء. ولكن مبالغات الاحتياط الذي يطالب به من أجل استعمال المفهوم، تجعل هذا المفهوم في النهاية غير قابل للاستعمال^(٢) .

379- نقد هـ. لوفيفر^(٣) .

يتأكد لوفيفر من أن البنيوية تحل مشكلة العلاقات بين مفاهيم الشكل والنظام والوحدة الكاملة، التي نحس بها معقدة، وذلك بحذفها، أي بخلط هذه المفاهيم كلها. وهو يتساءل: ألا تتعلق صلاتها بالأخرى بفكر جدلي؟ إنه يقترح إذا مماثلة الأصداف الجافة على الشاطئ، الذي تكون بنيتها وتناظرها وصفوفها ومنحنياتها وفلقاتها وحلزوناتا واضحة جدا، ولكنه يجب ألا ينسينا أنه ليس إلا نتاج علاقة، هي علاقة كائن حي مع بيئته. إنه هذا الكائن الرخو اللزج المشوه الذي أفرز مع ذلك، هذه الصدفة الميتة التي تبقى بعده. لقد كتب لوفيفر بروح شاعرية: «إن الصدفة بجمالها وجمالها الذي يضيء الحياة وعملها الذي يضيء الجمال، تلقي على الكون ضوءا طاعيا. فلم لاتستطيع الحياة أن تنتقل من هذا الهيكل «الأجمل» منها والذي يبقى بعدها؟»^(٤)

إن ما يأخذه لوفيفر على البنيوية الحقيقية هو تفضيلها البنية تاركا جانبا، دفعة واحدة، شيئا من ليونة البنى أو مرونتها والتناقضات الداخلية و «التأثير العميق للسلبى، أي الزمن» وفي رأيه أن «نجاح التركيب واستمراره النسبي لا ينتج فقط عن «ماهيته»، وعن استقراره وتماسكه». ولوفيفر حريص على إبراز كامل فائدة البنى التي لم تنجح أو التي لا ندركها، ودور المصادفة. وأنه لذو مغزى أن تجد فكرة البنية انصارا لدى علماء السلالة

(١) (56) ص 43.

(٢) (16).

(٣) (80).

(٤) (80) ص 166.

خاصة، الذين يدرسون قبل كل شيء، حالات بقاء، ومجتمعات قديمة وباختصار أصدافا. إن البنيوية الصرف، ستكون في موقع غير مناسب من أجل حل المشكلات الحالية، مشكلات الحياة لأنها ترمي إلى استبعاد الفكر الجدلي وتبالغ في أهمية حالات الاستقرار.

380- التعارض بين البنيويات المختلفة.

إن التناقضات بين الاتجاهات البنيوية المختلفة مرتبطة كما رأينا (راجع الفقرة 368) بالتعريفات المقترحة التي تبقى هي ذاتها غامضة لأنها ترتبط في جزء منها بالميدان الذي تستعمل به. والواقع أنه إن كانت الأداة العلمية ملائمة فإنها تكشف عن فعالية متغيرة، تبعاً للموضوعات التي تطبق عليها.

وعلماء السلالة يهتمون بمجتمعات اجمالية محدودة تتوافق في الاتساع غالبا مع اللغة، فنظام اللغة ونظام المجتمع يبدوان متجانسين ويتوافقان. إن وصفا تزامنيا يبدو أخيرا حتماً تقريباً في مجتمع بلا تاريخ على ما يبدو. وهذا كله يتيح فهم ميل عالم السلالة للاعتقاد بتواز اجتماعي لغوي، سواء أكان ذلك في المنهج أم في تفسير الواقع. ومثل هذا المفهوم هو نتيجة علاقة عالم السلالة بموضوعه وشروط عمله.

إن مفهوم عالم الاجتماع مختلف جداً، لأن امكاناته أكثر محدودية وموضوعه أكثر اتساعاً. فأنظمة القرابة وقواعد الزواج في مجتمع... إن كانت موجودة وإن اكتشفت فإنها تنسجم مع وصف شامل. وبعض أنظمة القرابة يمكن أن تتقارب مع علم اللغة وتنسجم أكثر من بنى اجتماعية أخرى، مع استعمال نماذج، ولكن جماعة أو مجتمعا أو نظاما اقتصاديا يغطي واقعات صعبة الحصر ومجموعات غير محددة. فالمجتمع لا يمكن أن يكون مفهوماً الا جزئياً والظواهر غير متصلة، ولها بعد مزدوج مكاني وزماني، في حين أن اللغة تطرح بشكل محس دائماً المشكلات نفسها.

ولهذا السبب لم يحقق علم اجتماع الوحدات الكبرى، من مونتسكيو إلى بارسون، ورغم البنيوية، تقدماً مماثلاً لتقدم علم اللغة في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. والحقيقة أنه إن وجدت ثورة في علم الاجتماع الحديث فإننا ندين بها إلى دوركهيلم أكثر مما ندين بها للاتجاهات البنيوية. وقد قامت هذه الثورة على ملاحظة الواقعات الاجتماعية ضمن منظور شبه تجريبي، وعلى وضع نظريات على مستوى تحقق رفيع بقدر كاف.

ونستطيع بالطريقة نفسها تحليل التباين بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع بتباين موضوعهما. وإن واجه هؤلاء هؤلاء، إزاء مفهوم البنية، بالتأكيد المشكلات نفسها: الاختيار بين المفهوم الشكلي أو المادي، والتشابه مع نموذج آلي أو احصائي، والاختيار

بين الوحدات الصغرى أو الكبرى، وبين السكوني أو الدينامي، فإن وجهة النظر التي يأخذ بها علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد مختلفة مع ذلك. إن عالم الاقتصاد هو الآخر مثل عالم الاجتماع، مهتم بالعلاقات الانسانية، ولكنها علاقات انسانية بخصوص أشياء. فالوظائف: الانتاج، والتوزيع، الخ التي تسهم فيها عناصر بشرية، لاتجمع عناصر بل عوامل، أسهل لها من العلاقات الانسانية. يضاف إلى ذلك أن المواقف التي تهتم عالم الاقتصاد أكثر لتتبعها وتعالج في الغالب على مستوى قرار يعبر عن اختيارات، هي أيضا ممكنة القياس: سلوك الشراء، الخ. ومن هنا جاء موقف عالم الاقتصاد الأكثر كمية، وتصوره للبنية الأكثر سكونية، المفترض أنه مستقر وسط متحولات متبدلة.

إن فكرة البنية، على الرغم من غموضها، وتنوع التصورات التي تغطيها وتباين الأعمال التي نستعملها من أجلها، تمثل إذا اتجاها، اهتماما مشتركا بين العلوم الانسانية كلها، نقطة التقاء منهجية وذات صلة بمبحث العلوم معا، لانستطيع تجاهلها.

381- البنيوية الوظيفية.

إن نقطة الانطلاق هنا هي المجتمع. فما الوظائف الجوهرية التي ينبغي أن تؤدي من أجل بقائه؟ وهذه الطريقة في طرح السؤال هي وظيفية بالطبع، ولكن التحليل بنيوي، لأن العناصر التي تكون المجتمع تعتبر جزءا من نظام شامل، تميل فيه إلى إدامة التوازن الضروري لكي يستمر المجتمع.

وت. بارسون هو ممثل هذا الاتجاه الأكثر شهرة الذي يميزه البحث عن الضرورات الوظيفية التي تنوع قائمتها: التنشئة الاجتماعية للأعضاء، ضبط التعبير الانفعالي، الأهداف المشتركة، الخ. إن البنيوية الوظيفية توضح مرحلة أولى في التحليل النظامي.

382- 1- نظرة تاريخية.

على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى البنيوية، ينبغي علينا أن نعترف لها بالفضل في أنها لم تلح فقط على مفهوم الوحدة الكاملة، وقد فعل ذلك آخرون قبلها، بل في أنها دمجتها في تفسيرها، لأن كل ظاهرة ينبغي أن ترد إلى المجتمع بكامله. إن ترابط الأجزاء بالقياس إلى الكل هو إذا أساس مفهوم النظام، وهذا المفهوم مثل مفهومي البنية أو الوظيفة استخدم دائما في علم الاجتماع. وإذا كان المجتمع قد قورن من زمن طويل بالكائن العضوي البشري، فإن أقدم النظريات التي تصدت لتفسير نشأة الكون تصورته أيضا نظاما. فسوروكين يستعرض في كتبه^(٢) مختلف الأديان أو النظريات التي ترجع إلى هذا المفهوم. وابتداء من القرن التاسع عشر (راجع سينسر وباريتو) توضحت شروط تطبيق التحليل النظامي تحت تأثير علم الأحياء، ونظريات الاعلام (راجع الفقرة 403 ومايلها)، والنظرية العامة للنظم (راجع الفقرة 411).

وقد تقدمت العلوم الاجتماعية في هذا الاتجاه انطلاقا من مفهومي البنية والوظيفة الذين دمجتهم.

إن أول من حاول أن يطبق بصرامة فلسفة النظم على العلوم الانسانية هو روس اشبي Ross Ashby في كتابه «مقدمة علم التوجيه»^(٣). وقد أسهم بعده خاصة والتر بوكلي Walter Buckley في تعميق البحث النظري^(٤) بجهده الشخصي وبتجميعه الكتاب المهتمين بهذا الاتجاه. وإلى جانب هؤلاء العلماء، المنظرين أو المطبقين للنظم، الذين يحاولون تطبيقها خارج نطاق العلوم الطبيعية، نجد كتاب العلوم الاجتماعية، الذين سيستوفوننا طويلا، وسيقتسون هذه الأداة الجديدة للتحليل ليحاولوا تطبيقها على المجتمع.

وعندما نتناول نظرية النظم نعاني من حدسين متعارضتين: فمن جهة يبدو التشابه دقيقا بين التنظيم والنظام، فالتنظيم الاجتماعي يجب أن يفيد إذا من دراسة من هذا النوع. وفي

(١) (54bis) و(87bis) و(126bis).

(٢) (133bis) و(133ter).

(٣) (SB.416).

(٤) (12).

الوقت ذاته نحس جيداً، وإن لم يكن لدينا أحكام مسبقة ضد تطبيق الرياضيات على علوم الإنسان، أن تعقيد الحياة في المجتمع لا يستسلم للتفكيك إلى آليات بسيطة. ولنجاوز مرحلة الحدوس المتناقضة ليس هناك إلا وسيلة واحدة: دراسة التحليل النظامي وتطبيقاته.

383. 2- التعريفات والاتجاه.

إن هدف البحث النظامي بناء نموذج أو إطار نظري ملائم لتحليل النظام الثقافي الاجتماعي. واحد أهداف الحركة المسماة «بحث النظم العامة» تقوم على تحديد التشابهات والاختلافات بين أنماط نظم مختلفة.

ومن الصعب أن نعطي تعريفاً لاعتراض عليه ومحدداً لكلمة «نظام» لأنه يعرف دائماً تبعاً للمفاهيم التي يرتبط بها. ويمكننا أن نميز اتجاهين: أولهما تكون التعريفات فيه صادرة عن توجه بنيوي وظيفي، مستوحى من كتابات بارسون وتلاميذه. وأشهر هؤلاء س. أ. ألmond^(١) و د. ابتر^(٢) D.Apter.

يرى هذان الكاتبان أن العلاقات بين الكل والأجزاء مميزة، حتى إنها تصبح المعيار الذي يحدد النظام. وبهذا الشكل كتب لودفيغ فون برتالانفي Lodwig Von Bertalanffy: «إن النظام هو مجموعة من الموضوعات ومن العلاقات بين هذه الموضوعات وصفاتها». وعيب هذا التعريف ناجم عن أنه مبني على خصائص محددة مسبقاً، وهذا ما يضيف عليه طابعاً استطرادياً.

وتحليلات الاتجاه الثاني مستوحاة من نظرية الاعلام والتوجيه. وكتابه الأكثر شهرة هم: ك. دوتش K.Deutsch و د. إياستون، والفرنسي ل. مل L.Mell. إنهم يعتبرون تحليل النظام والتوجيه، وهم على حق، مظهرين لبناء نظري واحد. أحدهما أكثر سكونية (تعريف النظم وعلم قوانين التصنيف)، والآخر أكثر دينامية (دراسة السلوك والتغيرات). وهم يتعارضون بهذا الشكل مع مؤسسي نظرية النظم العامة (برتالانفي^(٣) وبولدينغ^(٤)) اللذين يعدان هما أيضاً، علم التوجيه صنفًا مستقلاً، نظاماً متخصصاً على مستوى آليات

(١) (3) و(4) و(5) و(6).

(٢) (7) و(8).

(٣) (14B.416).

(٤) (15bis).

384- (ا) الاتجاه البنوي الوظيفي: تالكوت بارسون.

إن تالكوت بارسون كاتب اميركي، حاول بكثير من الثبات بل الوضوح أن يضع نظرية عامة للمجتمع^(٢). وهذه النظرية ليست سهلة الاختصار لأن بارسون يعبر بأسلوب غامض عن تفكير مجرد ومتطور^(٣).

إن النظام العام للفعل بالمعنى الواسع للسلوك البشري هو نقطة انطلاق التحليل البارسوني. وهو ينقسم إلى أربعة أنظمة فرعية: بيولوجي ونفسي واجتماعي (تفاعل بين الممثلين) وثقافي (معايير، قيم، ايدبولوجيات، الخ). والفعل المادي ينتج دائماً عن قوى صادرة عن هذه الأنظمة الفرعية الأربعة، ولا يدرس كل علم من علوم الانسان سوى قطاع منها. وعلى مثال نظام توجيه (راجع الفقرة 410) يوجد تدرج للأنظمة الفرعية: فالأكثر غنى بالمعلومات، النظام الثقافي يوجد بالقمة مع النظام الاجتماعي، والأكثر غنى بالطاقة: النظام البيولوجي يوجد في أسفل السلم مع الحياة النفسية.

والتنظيم الاجتماعي يشمل النظام الاجتماعي والنظام الثقافي المتميزين والمرتبطين، دفعة واحدة، بالتكوين النظامي. وترجم هذا التكوين العناصر الثقافية العامة: القيم، الرموز في معايير أفعال تنتمي إلى أدوار مادية معيشة في الفعل الاجتماعي: مثال ذلك التعليم في دور المعلم.

385- البنية.

يميز بارسون أربع مجموعات عناصر مستقرة نسبياً، تكون البنية: هي الادوار (المرتبطة بنشاطات الافراد في المجتمع: رئيس البلدية، القاضي، الخ)، والجماعات (الأسر، الأحزاب السياسية) والمعايير والقيم. والمجموعتان الأخيرتان مرتبطتان، دفعة واحدة، بالنظام الثقافي والنظام الاجتماعي، وهما أكثر غنى بالمعلومات، في حين أن الأدوار والجماعات أغنى بالطاقة.

386- الوظيفة.

يحمل هذا المفهوم عنصراً دينامياً: فكل نظام يقاوم عوامل عدم التوازن التي تهدده. وهناك أربع وظائف مكلفة بمواجهة المشكلات المألوفة كثيراً، وهي: وظيفة الاستقرار المعياري، وهذه بحكم التعريف أقلها دينامية (بارسون يقارنها بمفهوم القصور الذاتي في

(١) ان علم التوجيه يتجاوز كثيراً آلية المراقبة والضغط وحدعا. ولليبحث عن البراهين راجع قائمة المراجع.

(٢) لقد اهتم مؤرخا السياسة.

(٣) (112) الى (117bis).

علم الآلات)، ووظيفة التكامل التي تنسق عناصر النظام، ووظيفة متابعة الأهداف، ووظيفة التكيف التي تتناول مجموع الوسائل التي يستعملها النظام لبلوغ أهدافه.

وهذه الوظائف الأربع متدرجة بموازاة البنى. فالوظيفتان الأوليان تتوافقان مع القيم والمعايير، والاثنتان الأخيرتان الأكثر ارتباطاً بالواقع تتوافقان مع الجماعات والأدوار.

لقد كان بارسون هدفاً للانتقادات مثل البنيويين جميعاً. والأهمية التي كان يلقها على مفهوم التوازن، وهو الاتجاه الطبيعي في كل نظام ما كانت إلا لتعزز هذه الانتقادات. لقد حاول إذا في أعماله الحديثة جداً أن يدخل التغيير في نظريته مع تحديده أن لما المفهوم «الامعنى له إلا بالقياس إلى شيء قابل للتعريف، أي شيء قابل للرصد بعبارات بنيوية»^(١).

وإلى جانب التطور على المستوى البعيد، الذي تعمل فيه عمليات التجهئة (ظهور جماعات جديدة) والتحديد (إعادة تعريف بعض المجموعات أو القيم أو المعايير)، يميز بارسون على المستوى القريب نمطين من التغيير: ذاك الذي يؤثر في توازن الأنسام الفرعية للنظام دون تعديله، إنه تغيير توازن يتوافق مع سلسلة من الملاءمات الجزئية. وتغيير البنية الناجم عن تراكم الضغوط، يؤثر في طبيعة النظام ذاتها ويستجر تحولاً في قضا السلم في عالم القيم الثقافي، يهدد وظيفة الاستقرار المعياري. إن بارسون لا يتوصل، على الرغم من جهوده، إلى تصور البنية مفتوحة دائماً «بعبء انشاءها باستمرار تصرفات أفراد ينزج عليهم حل مشكلات في مواجهة أوضاع مادية»^(٢). «إننا لانستطيع هنا مناقشة عمل بارسون، ولأن نقصر على التعليق العنيف لـ و. ميلز^(٣) W.Mells الذي فكك على الشكل التالي فكر بارسون: «50% هذر و40% يتسكع في كتب علم الاجتماع. والـ 10% المتبنا تركها، كما كان يقول بارسون، إلى أبحاثكم الخيرية الخاصة. أما أبحاثي أنا فتسمع لي بالقول: إننا نستطيع أن نستخلص من هذه العشرة بالمئة ابيدولوجية، ولكنها ابيدولوجية، حامل كلام، مبهم إلى حد ما.» وليس سوروكين^(٤) أكثر تسامحاً. وفون ويز وغورفيتش وأفارس^(٥) A.Faris يراكمون الانتقادات. وهي على قدر من القسوة بحيث تنسب إلى بارسون الزعم بأنه قدم جواباً عن الأسئلة التي طرحت قبله كلها واستمد نظرياته من التجربة، بينما تبدو

(١) (116)

(٢) (132ter).

(٣) (101) من 54

(٤) (133ter).

(٥) (45).

تعريفاته مبسطة ومتناقضة ولا يوضح أي نفس من الواقع تعليقاته الطويلة. إن أعماله الخيرية القليلة (حول الأطباء)^(١) هي على العكس مهمة غالباً. وتأثيره يفسر دون شك بالحاجات التي يليها. إنها حاجة إلى نظرية، يحس بها علماء الاجتماع وهي بخاصة إيديولوجية مجتمع يسو غها مفهوم التوازن ويرسخها^(٢).

387- ج. هومانس G.C.Homans.

إن النموذج الذي يقترحه هومانس في كتابه: الجماعة البشرية، والذي يستوحيه أيضاً من مفهوم التوازن لدى باريتو، يتعد عن التعريف الذي يعطيه بارسون لهذا المفهوم. إنه أكثر دينامية والتوازن لا يتوصل إليه من خلال وظائف مرتبطة بالحاجات، بل من خلال قوى تعبر عن ذاتها. «إن الحياة الاجتماعية ليست أبداً نفعية كلياً، إنها تتكون وتتعد فيما بعد مطلب الوضع الأولي^(٣)».

إن استمرار البنى نوع من «المعجزة» نتيجة عمليات يندمج فيها الانحراف والامثال بالقدر نفسه. وتطورات مفهوم هومانس بالقياس إلى مفهوم بارسون تتحدد أولاً في انفتاح النظام، ثم في فكرة أن الطبيعة العضوية للمجتمع تتطلب نتائج أكبر بكثير من مجرد التوازن الآلي الذي يستتبعه الوظيفيون. ومع ذلك، فغرض مفاهيمية (القيم، الخ) وتعسفية مقدماته (التماثل بين الإنسان والحيوان)، وأخيراً وخاصة، اختزاله غير المتوقع لعلم الاجتماع إلى علم النفس، تحدد مدى تأملاته.

388- (ب) اتجاه التوجيهي.

إن كارل دوتش^(٤) يشبه النظام السياسي بنظام توجيهي للمراقبة بالخطأ. ومماثلة نظام القرار السياسي بآلية مؤازرة servo-mécanisme في شكل قذيفة موجهة ذاتياً متجهة نحو هدف، يتيح في رأي الكاتب، طرح الاسئلة الأساسية لعلم السياسة: التغيرات الداخلية أو الخارجية يجب أن تواجهها الدولة (حركة الهدف)، وحيدان الجواب المعطى (مدى التصحيح ومسرعته)، وقدرة الحكومة على الدقة (المسافة بين وضع الهدف المتوقع ورضعه

(١) (115) -

(٢) الطريقة التي يبدو له فيها النظام الرأس مالي علامة «تحقق متزايد» للمثل العليا المسيحية لا يطمئن بخصوص صحة حكمته ويفسر سبب ظهوره لعلماء الاجتماع السوفيت بمثابة المسيح «الخلاص» الأميركيين اللامشروطة للنظام الاقتصادي والسياسي السائد». في (133ter).

(٣) (62) مر 91.

(٤) (31) و (32).

الحقيقي). إن مفهومي التوجيه والتغذية الراجعة السلبية أساسيان هنا.

389- لوسيان ميل^(١) Lucien Mehl

إنه يحاول أن يقوم بنقل معائل للتوجيه إلى العمل الإداري. ففي الوقت الذي حاول فيه الاقتصاديون والباحثون الأميركيون ر.ك. مرتون، وكستر برنارد Chestre Barnad، بعد أن تأكدوا من أن عقلنة التنظيم لم تعد يكفي لتوجيه التحليل، أن يدمجوا العوامل الاجتماعية النفسية في مخططاتهم، لا يبدو أن نموذجاً يمثل هذه النزعة الآلية قد حقق تقدماً.

390- د. اياستون^(٢)

إن تحليل اياستون يستوحي شكلياً علم التوجيه ويقتبس عنه مفاهيمه. وهذا التحليل الدينامي يعارض فكر بارسون لأنه لا يرجع إلى مفهوم التوازن. إن المسألة الأساسية، في رأي اياستون هي مسألة استمرار الانظمة السياسية عبر التغير. وهو يرى أن كل نظام يشمل ثلاثة مكونات رئيسية:

- 1- الجماعة (أعضاء النظام)،
- 2- أسلوب الحكم (قواعد اللعبة، المعايير)،
- 3- السلطات (من يشغلون أدوار السلطة).

ويضم النظام أيضاً خمسة نشاطات أساسية: (1) صياغة متطلبات مختلفة، (2) اختيار هذه المتطلبات وتحويلها بالتشريع أو بالعادات، (3) اتخاذ القرار، (4) التنفيذ بوسائل إدارية أو سواها، (5) أركان النظام ووسائل تعزيزها.

ولا يجوز أن نحكم على اياستون، على المستوى النظري الذي ليس مستواه، بل على مستوى جدوى مخططه بالقياس إلى الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها. لقد كان اياستون يظن أن التحليل النظامي يجب: 1- أن يقدم خطة استكشاف وتفسير، 2- أن يسمح بدراسة قطاعات جديدة، 3- أن يجمع المعطيات الموجودة تبعاً لمتحولات أكثر عمومية، 4- أن يجيب، بشكل أوسع، عن السؤال الأساسي: ما الذي يتيح لنظام سياسي أن يستمر؟ وستتيح لنا أمثلة أن نحكم بشكل أفضل على امكانيات تطبيق هذا النموذج على كل من الأهداف المقصودة.

(١) (95).

(٢) (36) و(37) و(38) و(39).

- 1- دراسة الحزب الشيوعي^(١) تثير صعوبات في تعريف مفهوم النظام وتحديده^(٢).
ويبدو أن النموذج لا يقدم التصور الاجمالي للتفسير المنتظر ولا وسيلة لفهم أفضل للواقع، وهذا مدعاة للأسف. إن تحليلات كلاسيكية للحزب تبدو حول هذه النقطة أكثر ارضاء. وبالمقابل، يقدم مخطط اياستون، في نظام أوسع تكون فيه التعقيدات متعددة بالتأكيد، ولكننا نقتصر فيه على الحصول على ظاهرات أقل تبايناً، كالدراسة حول الجماعة الأوروبية بصفتها نظاماً سياسياً^(٣)، شبكة تصنيف للمشكلات مفيدة.
- 2- دراسة القطاعات الجديدة يوضحها بحث اياستون ودينيز حول التنشئة الاجتماعية للأطفال^(٤) بصفتها تعميقاً لمفهوم دعم السلطة. والدراسة مهمة لذاتها، ولكن الاطار المفهومي الاياستوني لا يضيف إليها شيئاً ذا قيمة. فمفاهيم الدعم، والعائق والمطلب توضحها بشكل جيد دراسة ج. اوليفيه J.Olivier عن الاتحاد السوفيتي^(٥).
- 3- أما عن الربط بين المعطيات الموجودة، فإن مقالة لياستون تطبق على الاناسة تصنيفها الخاص للأنظمة السياسية، تبعاً لاختلاف الأدوار الاجتماعية. إنه يكتشف مختلف أنماط الدعم «وتآكل الاركان»، التي تميز المجتمعات البدائية، المتصفة باستقرار نظام الحكم (المعايير والقواعد) في مواجهة تغير الأفراد الموجودين، وكذلك في مواجهة انشقاق الجماعة، بينما تتطور الأنظمة الحديثة بالتحول.
- 4- أما السؤال الأكثر أهمية: ما الذي يتيح لنظام سياسي أن يستمر؟ فيبدو أن النموذج ليس أهلاً للإجابة عنه. إنه يسمح في الواقع بتصنيف عناصر الحياة السياسية داخل النظام لا بدراسة تطورها عبر تحولات المتغيرات الدالة. إن المقصود، كما يلاحظ م. رواغ^(٦) C.Roig، دراسة سببية خطية أكثر منه تحليلاً حقيقياً للنظام، لأننا نستطيع أن نتصور المخرج^(٧) output وقد أصبح بتغذية راجعة مدخلاً input، ثم تحول إلى مخرج في

(١) (75).

(٢) (119).

(٣) (86).

(٤) (41).

(٥) (109).

(٦) (127bis)، الذي نقبس منه بعض هذه التاملات.

(٧) إن تحليل المدخلات والمخرجات طريقة لقياس الدخل القومي الاجمالي، وهو يقوم بحصر مشتريات الصناعة من جهة والطلب النهائي على منتجات هذه الصناعة من ناحية أخرى خلال مدة معينة، ويجب ان يتبادل الدخل مع

392. - 3- انتشار استعمال التحليل النظامي وحدوده.

إن من الصعب، في غياب تعريف دقيق، أن نعرف اللحظة التي يمكننا الحديث فيها عن التحليل النظامي. فالتنظيم والبنية والنظام مفاهيم تستعمل غالباً من دون دقة ويبالغ في استعمالها. والاقتصاديون مهتمون بها قبل السياسيين.

إن علماء السياسة هم الذين حاولوا، في فرنسا، أن يستعملوا مخطط اياستون. ويمكننا أن نذكر من هؤلاء، ج. برجران^(١) G.Bergeron، ج. لافو^(٢) G.Lavau، وج. لابيير^(٣) J.Lapierre.

ويلخص و. بوكلي W.Buckley ما يستطيع أن يقدمه التحليل النظامي للعلوم الانسانية على الشكل التالي: «مفردات مشتركة، وتقنية لمعالجة التنظيمات الكبرى، واتجاه تركيبى حيث يوجد العديد من التفاعلات، واحلال المفهوم الدينامي للعلاقات محل الحقائق الاحصائية القديمة، وامكانية بلوغ ماهر اساسي في الحياة الاجتماعية في صيغ التواصل والمعلومات وأخيراً وسيلة لدراسة مفاهيم: الأهداف والحاجات والرموز ووعي الذات والعمليات الاجتماعية الثقافية بطريقة اجرائية^(٤)». إنه في الوقت الحاضر لسوء الحظ، يحمل على وجه الخصوص، لغة. وربما كان من الواجب تجنب أن يبالغ السياسيون السعيدون جداً بأنهم وجدوا أخيراً «لغتهم الخاصة» في استعمال مصطلحات التوجيه. والطريقة التي يلذ لهم فيها استحضار «الصندوق الاسود»^(٥) مقلقة فيما يخص المستقبل. ومادام التحليل النظامي بحث على دقة ليست دقة الضبط الكمي للابحاث الخيرية، ولكنها دقة مفهومية ومنطقية، يمكننا أن نأمل في أن تسهم في تقدم العلوم الانسانية. ونستطيع في الوقت الحاضر خاصة أن نأخذ عليه أنه لم يسهل فهم الواقع وأنه لم يكتشف شيئاً لم يكن معروفاً سابقاً.

المتصرف والاستشارات مع المدخرات.. المترجم.

(١) (12bis).

(٢) (75).

(٣) (75ter).

(٤) (18).

(٥) وهو اصلاً جهاز الكتروني يسجل بعض المعطيات عن الطيران (الارتفاع والسرعة الخ) ويرمي الى مراقبته استدلالياً.. المترجم.

393 .- الجدلية والخبرانية dialectique et empirisme .

إن الجدلية هي المنهج الأكثر شمولاً وغنى. وهي على ما يبدو، الأكثر كمالاً بين المناهج التي تقود إلى التحليل في علم الاجتماع. فهو ينطلق من التحقق البسيط جداً للتناقضات التي تحيط بنا. فهل تصدر هذه التناقضات فقط عن قصور فكرنا؟ وهل الواقع واحد؟ وهل تتناقض وجهات نظرنا لأنها لا تدرك الموضوع إلا في مظهر واحد من مظاهره؟ ومع اقرار أنصار المنهج الجدلي بحدود فكرنا، يصرحون أن هذه الحدود لا تكفي لتفسير وجود تناقضات وأن هذه التناقضات موجودة في الواقع. إن على فكر الإنسان إذا أن يجتاز شاشة مزدوجة: شاشة تحديداته وتناقضاته الخاصة، ثم شاشة تناقض الأشياء^(١). والمنهج الجدلي يبدو لنا منهجاً أشمل من المناهج الأخرى، لكي لا نقول المنهج الأشمل، لأنه يتلاءم مع المتطلبات الأساسية لمفهوم المنهج ذاته. إنه أولاً موقف إزاء الموضوع: خبري واستنتاجي، وهو يقود من هنا طريقة لجمع معطيات مادية. ثم إنه يمثل محاولة تفسير للواقعات الاجتماعية، أي أنه مرتبط مباشرة بمفهوم الوحدة الكاملة.

وعندما عرض غورفيتش تاريخ الخبرانية وتاريخ الجدلية صرح أن الجدلية كانت تقريباً خاضعة لغايات أيديولوجية، في حين أنها بالتعريف وسيلة للبحث عن الحقيقة، طريقة «لاخلاء الطريق».

«لقد قال ج. وال J.Wahl: إن الجدلية هي إذا درب. ومن جهة ثانية هناك فكرة «الميز dia العرضية هذه في كلمة الجدلية ذاتها، فالجدلية طريق أكثر مما هي نقطة بداية ونقطة نهاية^(٢)». والحقيقة أن كل واقع خاضع للجدلية بسبب تدخل الفكر البشري الذي يقوم بأدراكه. (إن الجدلية هي إذا الطريق الذي سلكته البشرية السائرة إلى ادراك الوحدات الكاملة الحقيقية المتحركة التي تحمل من قريب أو من بعيد أثرها.)

أفلا يوشك استقلال الجدلية هذا أن يكون محدداً بصفة ثابتة جداً مع الخبرانية التي تشكل بعد كل حساب موقفاً فلسفياً؟ ويمكننا أن نرد على هذا بأن الخبرانية مثل الجدلية، لم تولد من موقف فلسفي مصمم مسبقاً بل من ارادة التحرر من كل ما يغطي الحقيقة. وعندما

(١) في (54) ص 6.

(٢) في (54).

أصرح أن الجدلية خبرية، لا نريد أن نربطها بحركة فلسفية أخذت موقعها تاريخياً، بل بالخبرة ذاتها.

«إن ما يجعل الخبرة قريبة جداً من الجدلية هو أنها تحطم بلا انقطاع أطرها المرجعية.. إنها تغلت منا حين نعتقد أننا التقطناها. ونكون مخدوعين عندما نعتقد أننا اكتشفنا سرها. إننا ضحيتها عندما نعتقد أننا تخلصنا منها»^(١).

يضاف إلى ذلك أن الخبرة والجدلية كليهما موظفتان لخدمة الإنسان، ولخدمة كل ما نترجم به: الأفعال والأدوات والاشارات. «فالخبرة انسانية دائماً. إنها ليست أبداً فوق بشرية أو تحت بشرية»^(٢).

394- الجدلية والتفسير.

لقد أدرك ماركس جيداً أنه كان ينبغي تجنب ألا يؤدي تحليل مجرد للمحس إلى «إخفائه».

وما من شك في أنه لم يستأثر بالبحث المحس، فقد انخرط في هذه الطريق العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع غير الماركسيين، ولكن دون أن يطبقوا المنهج الجدلي، فقدوا بذلك الصلة بين المتناقضات، وفصلوا بين الاستهلاك والتوزيع والطبقة العاملة دون أن يدركوا أن هذه الأمور مظاهر عملية واحدة لا يمكن الفصل فيها أو أن هؤلاء العلماء الاقتصاديين والاجتماعيين أنفسهم اعتبروا بعض العناصر التي لاحظوها، مفاهيم مجردة: تقسيم العمل، وقيمة تبادل السلعة، دون أن يتصوروا أنهم كانوا يقتصرون على المرحلة الأولى من البحث وأنه كان من المناسب بعد ذلك أن يؤيدوا الطريق بالاتجاه المعاكس وأن يجدوا المحس.

وإذا كانت المرحلة الأولى الضرورية لأي بحث لاتتعلق بالجدلية وحدها دون سواها فإن المرحلة الثانية، مرحلة إعادة البناء تحاول تجنب خطأ التركيب الذي ارتكبه هيجل. إن المنهج الجدلي لا يتناول بشكل مجرد عناصر مجردة متوصل إليها بالتحليل. إنه يريد النظر إليها بصفاتها عناصر محسة لها وجود محس. فكيف يتم التوصل إليها؟ إن كل ظاهرة مادية قابلة للملاحظة تضم شيئاً أساسياً. والأساسي بما هو عليه يميز هو ما يجب أن يفسر الظاهرة وحده.

(١) لمي (54)، ص 13.

(٢) (54) ص 13.

ولكن «الجوهر قاحل» و«الظواهر لا تختزل إلى الجوهر» تبعاً لصيغة هيجل المعبرة جيداً. فالظواهر أكثر تعقيداً من الجوهر وأغنى، إنه أكثر واقعية. بل قد نستطيع القول: إنه وحده الواقعي. وكما يقول لوفيفر: «حينما يتوصل إلى الجوهر، تجب العودة إلى الظواهر لتناولها كما هي في غناها من أجل بحث سبب وكيفية ظهور الجوهر فيها وعبرها. فالظواهر وحدها حية، معمورة، غير مفقرة»^(١).

إننا مازلنا في العناصر الايجابية للماركسية، أي أن التركيز منصب على غنى الظواهر البشرية وديناميتها، وهو ما يشكل المادية الجدلية. «ولكن لأمجال لاخفاء الشكوك، بل نقاط ضعف الفكر الجدلي، إنه على سبيل المثال، ليس «اجرائياً» بالمعنى الذي أصبح دارجاً لهذا المصطلح. فلا مفاهيمه النظرية ولاقوانينه وقواعده تسمح بترتيب أي شيء وتصنيفه وفصله وتقسيمه وتنظيمه، وهو لايسمح أيضاً بالتفسير وإجراء إعادة البناء، لكي لانقول: التركيب، بالاعتماد على الصيرورة التاريخية»^(٢).

لقد صرح غورفيتش بعد اقراره بميزات الجدلية المفرطة في الخبرة أنها «يذاتها لاتفسر». إنها تقود إلى عتبة التفسير، ولكنها لاتتجاوز هذه العتبة.

إننا نعلم أين نبحث عن عناصر التفسير: في الظواهر الاجتماعية الكاملة. إننا نعلم في أي ميدان نطرح الأسئلة وأي نمط من الأسئلة، ولكننا لانعرف الاجابات. «إننا نستطيع ويجب علينا أن نهى» التفسير بالجدلية الخبرانية، ولكننا لانستطيع أن نستبدل بالثاني الأول. فالتفسير يبقى في كل مرة جديداً يجب ايجاده». وج. غورفيتش يقدم غياب نظرية عامة، على أنه سبب راجع لصعوبة التصدي للتفسير في علم الاجتماع.

ويبدو أن موقف غورفيتش صحيح في الحالة الراهنة لعلم الاجتماع ولكن لا يكفي تأكيد غياب النظرية، التي يجب ايجادها.

395- مراجع

1. *Aggregate data analysis. Political and social indicators in cross national research*, ed. Ch Lewis Taylor, Paris, La Haye, Mouton, 1968, 267 p.
2. ALDRIDGE (A. O.). - *Comparative literature : matter and method*, Univ. Illinois Press, 1969, 334 p.

(١) (10B.354) ص 31.

(٢) (13B.4)، مقدمة الطبعة الثانية.

3. ALMOND (G. A.). – *Approaches to developmental causation*. Communication au VII^e Congrès mondial de l'Association Internationale de Science politique, Munich, septembre 1970.
- *4. ALMOND (G. A.) and POWELL (G. B.). – *Comparative Politics : A developmental Approach*, Boston, Little Brown, 1966, 348 p.
5. ALMOND (G. A.) and COLEMAN (J. S.). – *The politics of the developing areas*, Princeton, Univ. Press, 1960, 348 p.
6. ALMOND (G. A.) and VERBA (S.). – *The civic culture*, « Little Brown series in comparative politics », Boston, 1965, 562 p.
7. APTER (D. E.) – *The Politics of Modernisation*, Univ. of Chicago Press, 1965, 481 p.
8. APTER (D. E.). – *A comparative method for the study of Politics*, « A.J.S. », LXIV, novembre 1958, pp. 221-257.
- 8 bis. AUZIAS (J. M.). – *Clefs pour le structuralisme*, Seghers, 1971, 222 p.
- 8 ter. BADIE (B.). – *Stratégie de la grève*, Presses Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976, 262 p.
9. BALANDIER (G.). – *Tendances de l'ethnologie française* (I), « Cah. Int. Soc. », vol. 27, 1959, pp. 11-22.
- 9 bis. BALL (R. A.). – *Sociology and general systems theory*, Am. Sociol., 1978, 13, n° 1, 65-72.
10. BARBER (B.). – *Structural functional analysis*, in : « American sociological review », vol. XXI, n° 2, avril 1956, pp. 129-135.
- 10 bis. BARTHES (R.). – *Introduction à l'analyse structurale des récits*, « Communications », 1966, 8, pp. 1-27.
- 10 ter. BASTIDE (R.). – (I B. 354).
11. BAILEY (K. D.). – *Sociological entropy theory. Toward a statistical and verbal congruence*, Quality quantity 1983.
- 11 bis. BECKER (H.). – *Sociologie interprétative et typologie constructive*, in Gurvitch : « Sociologie au xx^e siècle » (97 bis B 170), pp. 71-95.
12. BENDIX (R.). – *Images of society*, in Gross (L.) : « Symposium on sociological theory » (13 B 25), pp. 92-118.
- 12 bis. BERGERON (G.). – *Le fonctionnement de l'État*, Colin, 2 éd. 1969, 262 p.
- 12 ter. BERGHE (P. van den). – *Dialectic and fonctionalism*, « A.S.R. », octobre 1963.
13. BIRNBAUM (P.), CHAZEL (F.). – *Theorie sociologique*, P.U.F. 1975, 599 p.
- 13 bis. BLACK (M.). – *The social théories of Talcott Parsons*, Prentice Hall, 1961, 363 p.
- **14. BOUDON (R.). – *A quoi sert la notion de « structure »*, Gallimard, 1968, 244 p.

15. BOUDON (R.). – *Remarques sur la notion de fonction*, « Rev. Franç. Soc. », VIII, 1967, pp. 198-206.
- 15 bis. BOULDING (K.). – *General systems theory, the skeleton of science*, in Buckley éd., (19).
16. BOURRICAUD (F.). – *Indétermination de la Sociologie*, in « Critique », novembre 1954.
- *17. BRAUDEL (F.). – *Histoire et sociologie*, in Gurvitch, « Traité de sociologie » (90 B 159 bis).
18. BUCKLEY (W.). – *Sociology and Modern systems theory*, Prentice Hall, 1967, 227 p.
- *19. BUCKLEY (W.) ed. – *Modern systems research for the Behavioral scientist*, Chicago, Aldine, 1968, 525 p.
20. CANNON (W. B.). – (1932), trad. fr. *La sagesse du corps*, éd. Nouvelle Revue Critique, 1936.
- 20 bis. CHAZEL (F.). – *La théorie analytique de la société dans l'œuvre de Talcott Parsons*, Mouton, 1974, 200 p.
- 20 ter. CHURCHMAN (C. W.). – *Qu'est-ce que l'analyse par les Systèmes ?* trad. française, Paris, Dunod 1974, 219 p.
21. COENEN-HUTHER (Y.). – *Le fonctionnalisme en sociologie : et après ?* Bruxelles éd. Univ. 1984, 231 p.
- 21 bis. *Comparative social research*, annual pub., éd. F. Tomasson, vol. 2, I.A.I. Press, 1979.
- *22. *Comparative survey analysis*, Stein Rokkan, Sidney Verba, Jean Viet, Elina Almasy, Mouton, 1969, 343 p.
23. *Comparative research across cultures and nations*, ed. S. Rokkan, Paris, La Haye, Mouton, 1968, 238 p.
- **24. *Compte rendu du colloque sur sens et usages du mot structure*, éd. par R. Bastide, La Haye, Mouton, 1962, 34 p.
25. *La Conception marxiste de l'homme*, éd. de la Nouvelle Critique, 1965, 190 p., (Recherches Internationales à la lumière du marxisme, janvier-avril 1965).
26. COOMBS (P.). – *La crise mondiale de l'éducation, analyse de systèmes*, P.U.F., 1968, 322 p.
27. CORVEZ (M.). – *Les structuralistes. Les linguistes*, Aubier Montaigne, 1969, 205 p.
28. DAVID (R.). – *Traité élémentaire de droit civil comparé*, Librairie Générale de droit et de jurisprudence, 1950, 557 p.
- **29. DAVIS (K.). – *The myth of functional analysis as a special method in sociology and anthropology*, in : « A.S.R. », vol. XXIV, 1959, p. 757, trad. fr. in Mendras (H.), « Sociologie, Textes », A. Colin, Coll. U2.

30. DERERATH (N.J.), PETERSON (R. A.) (ss direct. de). – *System, change and conflict : a reader on contemporary sociological theory and the debate over functionalism*, N. Y., Free Press, 1967, 533 p.
31. DEUTSCH (K. W.). – *Towards a unified theory of Human Behavior*, éd Roy Gruiker, Basic Books, 1956, pp. 161-162.
32. DEUTSCH (K. W.). – *The nerves of government* (23 B 239).
33. *Dialectique marxiste et pensée structurale* (à propos des travaux d'Althusser)... Table ronde, 18 janvier-26 avril 1967. *Les Cahiers du Centre d'études socialistes*, n° 76-81, février-mai 1968, 223 p.
- 33 bis. DOGAN (M.), PELASSY (D.). – *Sociologie politique comparative*, Economica, 1982, 218 p.
34. *Données (Les) de la recherche comparative*, « Rev. Int. Sc. Soc. », vol. 16, n° 1, 1964.
35. DURAND (D.). – *La systémique*, P.U.F., 1979, 128 p.
36. EASTON (D.). – *Varieties of Political theory*, Englewood Cliffs, N. J., Hall, 1966, pp. 129-141, in Rapoport (126).
37. EASTON (D.). – *Political anthropology*, (16 B 181).
38. EASTON (D.). – *The Political System*, New York. A. Knopf, 1953, 320 p.
39. EASTON (D.). – *An approach to the Analysis of Political systems*, « World Politics », IX, 1956-1957, pp. 383-400.
- *40. EASTON (D.). – 1965 *Trad. Analyse du Système Politique*, (33 B 239).
41. EASTON (D.) et DENNIS (J.). – *Children in the political system*, New York, Mac Graw Hill, 1969, 440 p.
42. EISENSTADT (N.). – *Essays on comparative Institutions*, New York, Wiley, 1965, 376 p.
43. EMERY (F. E.). eds. – *Systems Thinking*, Penguin, Modern management Readings, 1969, 398 p.
- *44. *Entretiens sur les notions de genèse et de structure*, sous la direction de M. Gandillac, L. Goldmann, J. Piaget, Mouton, 1965, 359 p.
- 44 bis. – *Esprit*, mai 1967, Structuralisme.
45. FARIS (E.). – *Review of Parsons, social theory*, « A.S.R. » (18), 1953.
- 45 bis. FEBRAJO (A.). – *Legitimazione e tsoria dei sistemi*, Soc. diritti ital. 1984, 11, n° 1, p. 21-35.
46. FORD (G. S.). – *Cross cultural approaches, reading in comparative research*, New Haven, Human relations Area Files Press, 1967, 365 p.
47. FOUCAULT (M.). – *Les mots et les choses*, Gallimard 1966, 400 p.
48. FOUCAULT (M.). – *L'archéologie du savoir*, N.R.F., Gallimard, 1969, 285 p.

49. GODELIÈRE (M.). – *Système, structure et contradiction dans le capital*, « Les Temps Modernes », 1966, n° 55, p. 87.
50. GOLDSCHMIDT (W. R.). – *Comparative functionalism, an essay in anthropological theory*, Berkeley Univ. of California Press, Londres, Cambridge University Press, 1966, 149 p.
51. GOULDNER (A. W.). – *Reciprocity and autonomy in functional theory*, in Gross (L.): « Symposium » (13 B 25), pp. 241-267.
- *51 bis. GOULDNER (A. W.). – *The coming crisis of Western sociology*, Basic Books, 1960, 528 p.
52. GOULIANE (C.). – *Le Marxisme devant l'homme*, Essai d'anthropologie philosophique, Payot, 1968, 223 p.
- *53. GREGOR (A. J.). – *Political science and the uses of functional analysis*, A.P.S.R., juin 1968, pp. 425-439.
54. GURVITCH (G.). – *L'hyperempirisme dialectique, ses applications en sociologie*, in « Cah. intern. Soc. », vol. XV, 1953, pp. 3-33.
55. GURVITCH (G.). – *Déterminismes sociaux et liberté humaine*, in (97 B 170).
- *56. GURVITCH (G.). – *Le concept de structure sociale*, in « Cahiers internationaux de sociologie », 1955, pp. 3-44.
- *56 bis. GURVITCH (G.). – *La crise de l'explication en sociologie*, in « Cah. Int. Soc. », vol. XXI, nouvelle série, juillet-décembre 1956, pp. 3-18.
57. GURVITCH (G.). – *Dialectique et sociologie*, (100 B 170).
58. HALL (A. D.) et FAGEN (R. E.). – *Definition of systems*, in « General Systems », Chicago, Aldine, 1956, pp. 18-28.
59. HAURIOU (A.). – *Recherches sur une problématique applicable à l'analyse des institutions politiques*, in « Revue du droit public », 1971, pp. 305-352.
- 59 bis. HEISE (D. R.). – *Causal Analysis*, John Wiley and Sons, 1975, 301 p.
- 59 ter. HELD (D.). – *Introduction to critical theory Horkheimer to Habermas*, Univ. of California Press, 1980, 511 p.
60. HEMPEL (G. G.). – *The logic of functional analysis*, in Gross (L.): « Symposium », (14 B. 25), pp. 271-305.
- 60 bis. *Histoire et structure*. « Annales », Colin, n° spécial, mai-août 1971, n° 3-4.
61. HOLT (R. T.), TURNER (J. E.). – *The methodology of comparative research*, New York, Free Press, 1970, 419 p.
- *62. HOMANS (G. C.). – *The human group*, Harcourt Brass, 1950, 484 p.
63. HOPKINS (T. K.) et WALLERSTEIN (I.). – *The comparative study of national societies*, in « Informations sur les Sciences sociales », vol. 6, n° 5, 6 et 7, pp. 25-56.

64. HOROWITZ (I. J.). – *Sociology and politics : the myth of functionalism revisited*, « Journal of Politics », 25 (2), 1963, pp. 248-264.
65. *International journal of comparative sociology*, Department of sociology, New York University. Toronto 12, Canada.
66. *International Conference on Comparative Social science Research*, April 22-24, 1965, in « Social science Information » 4 (4), 1965, pp. 139-165.
- 66 bis. *Issues in the Marxian Theory of history*, « Intern J. Sociol », 1974, 4, n° 1, pp. 3-125.
67. JANNE (H.). – *Le système social. Essai de théorie générale*, éditions de l'Institut de Sociologie, Université libre de Bruxelles, 1968, 576 p.
68. JANNE (H.). – *Fonction et finalité en Sociologie*, « Cah. Int. Soc. », vol. XVI, 1954, pp. 50-67.
69. JONAS (S.). – *Talcott Parsons ou le roi nu* « L'homme et la société » juillet-août-septembre 1966, n° 1, pp. 55-65.
70. JONES (R. E.). – *The functional Analysis Politics*, Routledge and Kegan Paul, Londres, 1967, 101 p.
71. KALLEBERG (A. L.). – *The logic of comparison. A methodological note on the comparative study of political systems*, « World Politics » 19 (1), octobre 1966, pp. 69-82.
72. KARIEL (H. S.). – *Open systems. Arenas for political action*, F. E. Peacock, 1969, 149 p.
73. KUHN (A.). – *The study of Society, a unified approach*, Homewood, Ill., Dorsey Press.
- 73 bis. LABORIT (H.). – *Biologie et structure*, Gallimard, coll. Idées, 1968, 187 p.
74. LACROIX (B.), FAVRE (P.). – *L'analyse systémique en question*, « Cah. inter. Sociol. » 1975. 58, pp. 97-144.
- 74 bis. LANDRY (M.), MALOIN (J. P.). – *La complémentarité des approches systémique et scientifique dans le domaine des sciences humaines*, « Rel. indust. » Can. (1976), 31, n° 3, 379-401.
- 74 ter. LAPIERRE (J. W.). – *L'Analyse des Systèmes Politiques*, P.U.F., 1973, 276 p.
- *75. LAVAU (G.). – *A la recherche d'un cadre théorique pour l'étude du parti communiste français*, « R.F.S.P. » XVII (3), juin 1968.
76. LAVILLE (P.). – *L'importance de la notion de fréquence en sociologie* in « Épistémologie sociologique », décembre 1967, n° 5.
77. LAZARSFELD (P.), ROSENBERG (M.) (ss dir. de). – *The language of social research*, Glen. Ill., Free Press, 1955, 590 p.
78. LEACH (E. R.). – Trad. fr. *Critique de l'anthropologie*, (35 B. 181).

79. LEFEBVRE (H.). – *La notion de totalité dans les sciences sociales*, « Cah. Int. Soc. », vol. XVIII, 1955, pp. 55-78.
80. LEFEBVRE (H.). – *Claude Lévi-Strauss ou le nouvel éléatisme*, « L'homme et la société », n° 1-2, 1966.
81. LEFEBVRE (H.). – *Les dilemmes de la dialectique*, Médiations, « Revue des Expressions contemporaines », n° 2, 1961.
82. LEFEBVRE (H.). – *Critique de la vie quotidienne*, (6 B 329).
- *83. LÉVI-STRAUSS (C.). – *Anthropologie structurale*, 2 tomes, (38 B 181).
84. LÉVI-STRAUSS (C.). – *La pensée sauvage*, (40 B 181).
85. LÉVY (M.). – *Structural-functional analysis*, in « International Encyclopedia of social science ».
86. LINDBERG. – *La communauté européenne en tant que système politique*, Service de presse et d'information des Communautés, novembre 1966.
- *86 bis. LECA (J.) et autres. – *Développement modernisation dépendance*, « R.F.S.P. », n° 4-5, août-octobre 1977.
- 86 ter. LISKE (C.), LOEHR (W.), McCAMANT (J.). – *Comparative public policy, Issues, Theories and methods*, London, Sage Publications, 1975, 300 p.
87. LOCKWOOD (D.). – *Some remarks on the Social System*, « British journal of Sociology », vol. VIII, juin 1956.
- 87 bis. LUHMANN (N.). – *Insistence on Systems theory: perspectives from Germany. An Essay Social Forces. U.S.A.*, 1983, 61, n° 4, pp. 987-998.
88. MACRIDIS (R.). – *Research in comparative politics*, Seminar report « Amer. Pol. Science Review », n° 3, septembre 1953.
89. MACRIDIS (R.). – *The study of comparative government*, New York, Doubleday and C°, 1955 (Doubleday short studies in political sciences, 21, 77 p.
90. MAC KINNEY (R.). – *Constructive typology, structural and functional aspects of a procedure*, VI^e Congrès mondial de Sociologie, Évian, 1966.
91. MAHO (J.). – *Limites et usages de la notion de système social*, « Épistémologie sociologique », 1978, n° 6, éd. Anthropos, pp. 100-118.
92. MAITRE (J.). – *Structure et mesure en sociologie du catholicisme*, « Archives de sociologie des Religions », janvier-juin 1961, pp. 53-70.
- 92 bis. MAKARIUS (L. et R.). – *Structuralisme ou ethnologie. Pour une critique radicale de l'anthropologie de Lévi-Strauss*, Anthropolos, 1973. 370 p.

- *93. MALINOWSKI (B.). – *Culture* in « Encyclopedia of the Social Sciences ».
- 94. MARSH (R. M.). – *Comparative sociology*, ed. R. K. Merton, Harcourt Brace and World, 1967, 528 p.
- 95. MEHL (L.). – *Pour une théorie cybernétique de l'action administrative* in « Traité de science administrative », Mouton, 1966.
- 96. MELESE (J.). – *La gestion par les systèmes. Essai de praxéologie*, éd. Hommes et techniques, 1968, 237 p.
- 96 bis. MERRELL (F.). – *Le structuralisme et au-delà... Examen critique des présupposés du système*, « Diogène » (1975), n° 92, pp. 78-120.
- *97. MERRIT (R. L.) and ROKKAN (S.) (eds). – *Comparing Nations. The use of quantitative Data in Cross-national Research*, New Haven, Conn., Yale Univ. Press, 1966, 585 p.
- **98. MERTON (R. K.). – *Éléments de méthode sociologique*, (149 B 170).
- 99. MILLER (J. C.). – *Living systems : cross level hypotheses*, « Behavioral Science », vol. 10, pp. 380-411.
- 100. MILLET (L.), VARIN D'AINVELLE (Madeleine). – *Le Structuralisme*, éditions Universitaires, 1970, 139 p.
- **101. MILLS (C. W.). – *L'imagination sociologique*, (151 B 170).
- 102. MITCHELL (W. C.). – *Sociological Analysis and Politics : the theories of Talcott Parsons*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967, 222 p.
- 102 bis. MOMIÈRE (D.). – *Critique épistémologique de l'analyse systématique de David Easton. Essai sur le rapport entre théorie et idéologie*, Ottawa, Éd. Univ., 1976, 254 p.
- 103. MOORE (F. W.). ed. – *Readings in cross-cultural methodology*, New Haven, HRAF Press, 1961, 335 p.
- 104. MOULOU (N.). – *La psychologie et les structures*, P.U.F., 1965, 124 p.
- 105. NADEL (S. F.). – *Foundations of Social anthropology*, New York, Free Press, 1953, 426 p.
- *106. NADEL (S. F.). – *La théorie de la structure sociale*, 1957, Minuit, coll. « Le sens commun », trad. fr. 1970, 210 p.
- 107. NAGEL (E.). – *A formalization of functionalism* in « Logic without metaphysics » (19 B. 4), pp. 247-283.
- 108. OLIVER (J.). – *Citizen demands and the soviet political system*, « A.P.S.R. », vol. LXIII, n° 2, juin 1969, pp. 465-475.
- 109. PADIOLEAU (J.). – *Les modèles de développement*, « Revue française de sociologie », vol. XII, n° 2, avril-juin 1971, 228-251.

110. PAGÈS (R.). – *Le vocable structure et la psychologie sociale*, in « Compte rendu du colloque sur : Sens et usage du terme structure » (24).
111. PARAIN-VIAL (Jeanne). – *Analyses structurales et idéologies structuralistes*, Privat, 1969, 236 p.
112. PARSONS (T.). – *The structure of social action*, Glencoe, Free Press, 1949, 870 p.
113. PARSONS (T.). – *The social system*, (153 B 159 bis).
114. PARSONS (T.) et SHILS (E.). – *Eléments pour une théorie de l'action*, (167 B 170).
115. PARSONS (T.). – *Essays in sociological theory, pure and applied*, 1949, Free Press, Glencoe (Ill.), 459 p.
116. PARSONS (T.). (ss la dir. de). – *Theories of society*, Glencoe, Free Press, 2 vol. 1961, 1479 p.
117. PARSONS (T.). – 1966, trad. *Sociétés : essai sur leur évolution comparée*, Dunod, 1973, 158 p.
- 117 bis. PARSONS (T.). – *The present status of « Structural Functional » theory in sociology*, in « Papers in honour of R. K. Merton », Harcourt Brace, 1975, pp. 67-83.
118. PALOMBARA (J. LA). – *Macrotheories and microapplications in comparative politics. A widening chasm*, in « Comparative politics », vol. I, n° 1, octobre 1968, pp. 52-78.
119. PERCHERON (A.). – *A propos de l'application du cadre théorique d'Easton à l'étude du parti communiste français*, « R.F.S.P. » XXI, 1970.
120. PIAGET (J.). – *Introduction à l'épistémologie génétique*, P.U.F., 1950, (3 vol.), vol. III : « La pensée sociologique », 344 p.
121. PIAGET (J.) (ss dir. de). – *Études d'épistémologie génétique*, P.U.F.
- *122. PIAGET (J.). – *Le structuralisme*, P.U.F., *Que sais-je ?* 1968, 124 p.
123. PICARD (R.). – *Nouvelle critique ou nouvelle imposture*, Pauvert, 1966, 158 p.
124. POULANTZAS (N.). – *Pouvoir politique et classes sociales*, (182 B 170).
- *125. RADCLIFFE-BROWN (A. R.). – 1952, *Structure et fonction dans la société primitive*, Minuit, 1968, 361 p.
126. RAPOPORT (S. A.). – *Some systems approaches to political theory in Easton*, Englewood Cliffs, N. Y. Prentice Hall, 1966.
- 126 bis. – *Revue Française de Sociologie* n° spécial vol. XI, XII, 1970-1971.

127. ROCHER (G.). – *Talcott Parsons et la sociologie américaine*, Paris, P.U.F., 1972.
- *127 bis. ROIG (C.). – *La théorie générale des systèmes et les perspectives de développement dans les sciences sociales*. « R.F.S. » cf. 126 bis pp. 47-97.
128. ROKKAN (S.). – *Trends and possibilities in comparative social sciences* « Social sciences information », 4 (4), 1965, pp. 139-165.
- *129. ROKKAN (S.). ed. – *Comparing nations. The use of quantitative data in cross-national research*, London-New Haven, Yale University Press, 1966, pp. 465-498.
130. ROKKAN (S.) and ALMOND (G. A.). – *International Conference on comparative social science research*, 1965, « Items » 19, pp. 29-31.
131. ROLLE (P.). – *Avantages et limites de la méthode axiomatique appliquée à la sociologie*, « Épistémologie sociologique », 6, 1968.
- 131 bis. ROSE (R.). – *The dynamics of data Archives*, « Inform. Sc. Soc. » 1974, 13, n° 6, pp. 91-104.
- *131 ter. RUC CET (B.) and others – *Handbook of political and social indicators*, New Haven, Yale Univ. Press.
132. SALLACH (D. L.). – *Systems analysis and sociological theory*, « Social Focus », 1972, 5, n° 3, pp. 54-60.
- 132 bis. SEBAGH (P.). – *Marxisme et structuralisme*, Payot (P.B.P.) 1969, 263 p.
- 132 ter. SELZNICK (P.). – *The Social theories of Talcott Parsons*, « A.S.R. » 62, 1961, 934.
133. SMELSER (N. J.). – *Comparative Methods in the Social Sciences*, Englewood Cliffs, 1976, 253 p.
- 133 bis. SOROKIN (P.). – *Contemporary sociological theories*, (221 B. 170).
- *133 ter. SOROKIN (P.). – *Théories sociologiques contemporaines*, (222 B. 170).
134. SORZAND (J. S.). – *David Easton and the invisible hand*, « Am. Pol. Sc. Rev. » (1975), 69, n° 1, pp. 91-106.
- 134 bis. SPIRO (H. G.). – *Comparative politics, a comprehensive approach*, in : « Am. pol. sc. review », septembre 1962, vol. LV, n° 3, pp. 577-597.
135. *Structuralisme et Marxisme*, « La Pensée », n° 135, n° spécial octobre 1967, 192 p.
136. *Structuralisme et marxisme*, J. M. Auzias et al. éd., coll. 10/18, 1970, 316 p.

137. *Structuralism, A. Reader*, Edited and introduced by Michael Lane, London, Janat an Cape, 1970, 456 p.
138. *Systems thinking*, ed. by F. E. Emery, Penguin Books, 1969, 398 p.
139. *Temps modernes (Les)*, novembre 1966, n° 246, Problèmes du structuralisme.
140. TINBERGEN (J.). – *De quelques problèmes posés par le concept de structure*, « Revue d'économie politique », 62 (1952), pp. 27-46.
141. TRIST (E. L.). – *The emergence of system theory in the study of organisation* (ron).
- 141 bis. VEXLIARD (A.). – *Les structuralismes et leurs conflits*, « Arastirna » VII, 1969, Ankara 1971.
142. VIET (J.). – *Les méthodes structuralistes dans les sciences sociales*, Mouton, 1965, 246 p.
143. WEISBERG (H.). – *L'étude comparative des scrutins législatifs*, « Revue française de sociologie », vol. XII, n° 2, avril-juin 1971, pp. 151-167.
144. WISEMAN (H. V.). – *Political Systems*, New York, F. A. Praeger, 1967, 253 p.
145. YOUNG (O. R.). – *Systems of Political Science*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968, 113 p.
146. ZETIEBERG (H. L.). – *On axiomatic theories in sociology*, in Lazarsfeld « The language of social research », Glencoe, Free Press, 1955, pp. 535-540.

الفصل الرابع

استعمال الرياضيات

«لَمْ نَقُومْ بِأَمْرٍ بَسِيطٍ حِينَ نَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِأَمْرٍ مُعَقَّدٍ»
«الشادوك»

Les Shadoks

396- خصائص الرياضيات.

يقول جيلبو: إن غالبية التدخلات الرياضية في ميدان العلوم الانسانية تنصف بصفتين: احدهما التجديد، إن رياضيات حديثة تولد، وثانيها: قرار التدخل. «إن تناول وضع ما و طرح سؤال: ما العمل؟ يقدم عملاً للرياضيين، وهاتان الصفتان مائلتان تقريباً دائماً^(١)». والمقصود هنا فقط اعطاء فكرة من خلال الأمثلة، عن ميادين استعمال الرياضيات لتفسيرها. ومستناول أولاً بعض النظريات الرياضية ثم تطبيقاتها في العلوم الاجتماعية.

أولاً: النظريات المستعملة في العلوم الاجتماعية

إن هذه النظريات الرياضية ترجع إلى أنماط الرياضيات المختلفة تبعاً للمخطط التالي^(٢):

(١) (45).

(٢) ينبغي الإيضاحُ القارئ أن لم يجد نظرية المجموعات المزهومة، ذات التسمية المغالية الراجعة إلى عادة استعمال رموز «اتناء» P، وتضمن E، الخ) تعود إلى المجموعات وهي عادة مترابطة الانتشار. إن ما يستحق اسم نظرية المجموعات وحيداً، هو عمل كانتور Cantor (والآخرون)، الذي حدد بعض خصائص المجموعات اللامحدودة.

النظريات الرياضية

	حساب الاحتمالات	نظرية الشبكات أو الرسوم البيانية	نظرية الالعاب
رياضيات نوعية		+	+
رياضيات كمية		+	+
أصلية	+		+

397.. 1- حساب الاحتمالات^(١).

398.. 2- نظرية الرسوم البيانية أو الشبكات^(٢).

وهي تبدو على شكل رسم لنقاط وخطوط موجهة، تمتلك بذاتها وخارج كل دلالة حسية منسوبة لعناصرها، خصائص رياضية تشكل دراستها نظرية الرسوم البيانية، أو بعبارة أخرى، الرسم المحسوس أو المخطط الذي يتطابق مع ما هو في الواقع تجريد^(٣).

إن الرياضيات تدرس علاقات. ومن بينها ما يتيح اللجوء إلى الجبر، إنها تشمل نحواً، بنية سهلة الفهم واجرائية. فمثلاً إن قلنا: $7 = 2 + 5$ ، كانت لدينا علاقات بين هذه الأعداد الثلاثة توجد بين الأعداد الصحيحة: $1 + 1 = 2$ مثلاً. إننا نسمي القواعد التي تحكم هذا النحو مسلمات. ولكن هناك أنماطاً أخرى من العلاقات لا يوجهها نحو حقيقي، نسمى مع ذلك رغم مرونتها، إلى إيجاد خصائصها وضوابطها. وهذه العلاقات الباقية تقريبا في المرحلة ما قبل الجبرية، السابقة على النحو، تشكل ما يسمى نظرية الرسوم البيانية.

أ ب ج د

أ يمكن أن ترسل رسالة نحو د ، ب

ب نحو ج

ج نحو أ ، د

د نحو أ

(١) راجع الملحق II .

(٢) (11) و(41) و(46) و(73bis) و(67bis).

(٣) من المناسب أن نعيّن هنا، على مستوى المصطلح، اختلافاً بين مصطلح الرسم البياني كما يتعارف عليه علماء الرياضيات في المعنى الضيق، أي انطلاقاً من تناظر، والمعنى الواسع الذي يعطيه إياهم م. بيرج M, Berge الذي يرى أن الرسم البياني مرادف لمجمل التناظر ذاته.

ويمكننا أيضاً أن نمثل هذه الاتصالات على جدول له مدخل مزدوج. فنسجل 1 إن كنا نستطيع الاتصال و 0 إن لم نستطع

	أ	ب	ج	د
أ	0	1	0	1
ب	1	0	1	0
ج	0	0	1	1
د	1	0	0	0

398. مكرر. - المصطلح

يعبر عن الاتجاه بسهم ويشكل قوساً.

----->

والمسار هو متوالية أقواس، لأن كل نهاية قصوى تلوها أخرى.
والدارة هي مسار يعود إلى نقطة انطلاقه (راجع الجدول ذا المدخل المزدوج) من د إلى د = د - أ - ب - ج - ج - د.

تستعمل نظرية الرسوم البيانية في الدارات كلها: : الكهرياء، ووسائل الاتصال عن بعد، الخ. إنها تشمل لغة متخصصة، ومصطلحات وصفية من أنماط دارات ممكنة، تكون بعض النظريات قابلة للتطبيق انطلاقاً منها. إننا نقول: إن رسماً بيانياً شديد الارتباط، إن كان هناك مسار يسمح بالانطلاق من نقطة ما إلى نقطة أخرى أيا لا كانت، مع احترام الاتجاهات الوحيدة التي تحددها الاسهم. ويجب أن تكون شبكة اتصالات ما شديدة الارتباط تسمح لكل نقطة بأن ترتبط من جديد بالنقاط الأخرى. إن نقاط التمثيل هي تلك التي يخلق حذفها رسماً بيانياً فرعياً مرتبطاً.

وهناك عدة أنماط من الدارات في الكهرياء، وكذلك في دارات القرار والاعلام التي يشكلها الأفراد بين بعضهم. والرسم البياني بشكل خضطة عضوية. والتنظيم يمكن أن يكون له بنية متدرجة أو جماعية. إن علينا أن نتساءل: هل لعل هناك أنماط شبكات أكثر ملاءمة من سواها لبعض الاعمال؟

إن بنية الدارة والمكان الذي يحتله فرد فيها لها هامة، لأن الفرد، كما بين ذلك بافيلاس^(١) بوضوح شديد، سيكون، تبعاً لبنية الجماعة وتنظيم دارات المعلومات، مزوداً بالمعلومات بشكل متفاوت وسيكون له، تبعاً لهذا العامل حظوظ متفاوتة في أن

(١) (10).

يصبح ذلك الذي سيأخذ قرارات أو سيمارس سلطته على الجماعة.
وسنجد مفاهيم الشبكات والاتصالات بين الافراد والمركزية النسبية لدى الحديث عن
الجماعات.

399- استعمال الآلات^(١).

إن الآلة الالكترونية مفيدة حينما تتطلب دارات متعددة عدداً كبيراً من العمليات.
ففي بنية قرابة مثلاً، تستعمل الآلة لمعرفة آخر جد يمكن الوصول إليه من أجل إيجاد
الجد المشترك لعائلتين. وكذلك إذا أردنا دراسة علاقات الافراد واختياراتهم ضمن جماعة
هامة نسبياً، وجدنا بسرعة عدداً كبيراً من التفاعلات.
والآلة لاتعمل الا على العناصر التي نعطيها لها. يجب أن «نبرمج» الآلة، أي أن نطرح
عليها المشكلة في صيغة رياضية، وهذا ما يسمى بخوارزمية البحث^(٢).

400- نظرية الرسوم البيانية والعلوم الاجتماعية.

إن بعض بنى الرسوم البيانية من النمط الكهربائي قابل للتطبيق على بنى من نمط
نفسى. ونظرية الرسوم البيانية لم تتح بعد حل مشكلات علم السياسة أو علم الاجتماع
السياسى أو حتى طرحها بطريقة فعالة جداً. إنها، تسمح، في الأكثر، بتصميم بعض
التجارب.

إننا نعلم أننا نواجه عدداً من العقبات عندما ينعزل رسم بياني فرعي عن الرسم الكامل
في دائرة كهربائية. إنها العقبات نفسها التي نجدها في حزب سياسي حيث تنور أقلية قوية
ومنظمة، أو في قياس العلاقات الاجتماعية عندما يتكون في مجموعة المراهقين ما يطلق
عليه اسم «عصبة» وهو مصطلح اقتبسته نظرية الرسوم البيانية من القياس الاجتماعى. وإن
كانت نظرية الرسوم البيانية لاتقدم حلاً للمشكلات فإنها قد تتيح وعياً أكمل بها عندما تقدم
نوعاً من الرسم المكتمل للعلاقات بين الأفراد أو لدارات المعلومات.

وفي الجغرافيا، على العكس، يمكن أن يطبق مفهوم الشبكة المجرد دون صعوبات
على الواقع المادى. ولتصحيح واقع أن الرسم البياني أكثر ملاءمة لترجمة الصفة الهندسية
اللاكمية للشبكة وارتباطها منه لترجمة أبعادها، أغنى كانسكى Kansky بالقرائن المعقدة

(١) إن اعمية الاستعمال المتنامي للحواسيب أدى الى ظهور الكثير من الكتب (43bis) (65).

(٢) (41bis)، (41ter).

دراسة شبكات النقل بنظرية الرسوم البيانية^(١). وقد استخدمت تقنية التحليل نفسها لتحديد البنى الإقليمية والاجابة عن السؤال التالي: إذا كان لدينا مجموعة من المدن موزعة على مساحة، وقياس لارتباطها فكيف نبني تدرجاً سلطوياً إقليمياً؟ إن الرسم البياني يكرر بشكل مبسط التدفق (عدد الاتصالات الهاتفية، التدفق التجاري، الخ) الملاحظ من مدينة إلى أخرى^(٢).

401. 3- نظرية الألعاب.

إنها تعالج مشكلات القرار، وهي علم أداء^(٣) praxéologie كانت أسسة معروفة منذ زمن طويل جداً.

ففي القرن السابع عشر كان باسكال وصديقه فرنا Ferna يسعيان إلى أن يجدا في حساب الاحتمالات قواعد قرار دقيق للاجابة عن السؤال التالي: إن أوقفنا جزءاً من لعبة، فكيف نمسح الباقي تبعاً لاحتمالات الربح، بغض النظر عما اكتسبه كل لاعب؟ إن المقصود فعل قائم على حساب الاحتمالات. وباسكال يتحدث عن «حق الانتظار». ولكن مفهوم اللعبة في تلك الحقبة لا يبدو جاداً. أوليست المصادفة نقيض العناية الالهية؟. أوليست إذا من وحي الشيطان؟

إن واحداً من مظاهر تقدم الاحصاء الحديث سيقوم على اتخاذ موقف معارض: «إننا نرفض بازدياد الفكرة القديمة التي يكون الاستقراء الاحصائي تبعاً لها محاكمة، لنعتبر بازدياد أن الاستقراء الاحصائي سلوك، وأن هناك تصرفات استقرائية كما أن هناك تصرفات قصيرة جداً^(٤)».

وكان ينبغي انتظار الحقبة الثورية مع لابلاس وكوندورسية ثم بواسون لكي نسنأف دراسة الاحتمالات. ولكن الالتباس بين مفاهيم الفعل والقرار ومفهوم حقيقة الاحكام، الذي حافظ عليه كونت وستوارت ميل كان عليه أن يشل أيضاً التفكير العلمي في هذا الميدان.

وفي الاحاجي البوليسية مع إ. بو E.Poe، في قصص خارقة للعادة، وكونان دويل

(١) ذكر في (35B.214) ص 266.

(٢) ذكر في (35B.214) ص 281.

(٣) وهو يدرس الطرائق التي تتيح الوصول إلى نتائج عملية. إنه منطق النشاط الرشيد أو معرفة قوانين الاداء. وهذا العلم بالنسبة إلى الاداء بمثابة المنطق بالنسبة إلى الفكر... المترجم.

(٤) في (34) ص 48.

(Conan Doyle، في دراسة باللون الاحمر)، ستطرح مشكلات احتمال في صيغة نفسية ومنطقية. فشرلوك هولمز الذي يلاحقه خصم يركب قطاراً باتجاه دوفر، يتوقف قبل ذلك في كانتبوري. فأين ينبغي عليه أن ينزل؟ فإن نزل في محطة ونزل خصمه فيها أيضاً سيقتله، وإن نزل في كانتبوري وعدوه في دوفر نجا ولكنه لن يذهب إلى دوفر كما كان قد قرر. ولن يربح في الحالة التي ينزل فيها في دوفر وعدوه في كانتبوري. وكل من الخصمين يحاول أن يخمن اختيار الآخر. إن المصادفة وحدها غير متوقعة.

إن الاستراتيجية العسكرية هي التي ستصقل مع كلوزويتز النموذج المجرد لا الرياضي، «المبارزة» بين الخصمين. وأخيراً، إن فون نيومان Von Neuman وهو رياضي، ومورجنسترن Morgensterne وهو اقتصادي سيجدان عام 1944 في: نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي^(١)، المفاهيم موضوع البحث، وذلك باستبدالهما بمفهوم التفضيل البسيط مفهوم التفضيل الفعال. إن تدرج الأمور الممكنة يقرب بطريقة واقعية نظام التفضيلات. وتضاف إلى فكرة الاختيار فكرة القدرة أو الطاقة. إن نظرية الألعاب تبدو أخيراً نظرية التفضيلات الفعالة، نظرية تنهيج القرارات، نظرية سيادة المنطق على الرغبة أو الخشية. وفي حالة الشك ما النصيحة التي يمكن تقديمها؟

لنسترشد مثلاً اقترح في الكتيب الممتاز عن التبسيط لصاحبه ويليامس^(٢). لدى بير وزازي موعد خلال العطلة. ولكي يلتقيا يجب أن يجتازا منطقة كثيرة الأودية، فيها أربعة طرق في اتجاه الشرق - الغرب، وهو الاتجاه الذي يأتي منه بير، وأربعة طرق في اتجاه الشمال - الجنوب، وهو طريق زازي. والموعد محدد على نقطة تقاطع ولكن اضرباً لمؤسسة البريد بمنعهما من الاتصال. إن بير يعرف أن زازي لا يحب الارتفاع وزازي يعرف أن بير لا يحب بطن الوادي. فأَي طريق ينبغي أن يأخذه ليكون لهما حظ أكبر في الالتقاء؟ وهذه هي ارتفاعات تقاطعات طرق بير وزازي:

زازي (طرق الشمال - الجنوب)		1	2	3	4
بير (طرق الشرق - الغرب)	1	700م	200م	500م	100م
	2	200م	200م	300م	400م
	3	500م	300م	400م	400م
	4	300م	200م	100م	600م

(١) (64ter).

(٢) (89).

وبعد أن وازن بيير بين مختلف الأخطار يجب أن يأخذ بشكل طبيعي الطريق رقم 3 وزازي أيضاً، وفي هذه الحالة سيلتقيان على ارتفاع 400m. ومن الجلي أنهما إن كانا متمتعين بروح التضحية فإن اختار زازي الطريق رقم 1 في الارتفاع، لبيير، واختار بيير الطريق رقم 2 في السهل، لزازي فانهما لن يلتقيا. ولكن نظرية الألعاب تستند إلى علم نفس بسيط إلى حد ما، إلى مبدأ الاقتصاد. إنها تنطلق من مسلمة أن هدف اللاعب العاقل هو الحصول من اللعبة على الفائدة الممكنة كلها بسلامة تامة في مواجهة خصم ماهر يسعى وراء هدف مماثل ولكنه مناقض.

لقد بقيت المشكلة ذاتها. إننا مازلنا في مرحلة الحلقة المفرغة: إنه يظن أنني أفكر في هذا الأمر، وسأنتصرف إذا بشكل آخر، ولكنه قد يفكر فيه أيضاً. يقول ج. جيليو: إن الطريقة الوحيدة لتجنب أن يخمن الآخر مانفكر به هي ألا نفكر بشيء، أي أن نتصرف تبعاً لخطة احتمالية، أن نقدم نموذج عمل غير متوقع إطلاقاً. ولكن هل يستطيع الإنسان أن يقلد المصادفة؟

لن نلج على حلول هذه المشكلات، بل سنوضح فقط الامكانات التي تقدمها نظرية الألعاب.

402- شروط الاستعمال.

إن الحل الرياضي ممكن حينما يكون كل فعل ممكن لكل لاعب وريح كل لاعب، في كل حالة، معروفين، وحينما يوجد لاعبان فقط (أحدهما ضد الآخر) وحين يكون الربح والخسارة لدى الخصمين متوازنين. ولاتساعد نظرية الألعاب في التحقق من أن اللاعبين يتصرفون كما يجب عليهم، أي طبقاً للخطة المثالية، إنها بالأحرى نظرية ماقد يكون، تبعاً لبعض التعريفات، أفضل الاستراتيجيات. وهي بهذا الشكل تتيح تصنيف التصرفات. إننا نميز بين الألعاب التي يوجد من أجلها توازن، بحكم قواعدها ذاتها، وبين تلك التي لا يوجد من أجلها توازن بدون استراتيجية^(١)، أي أنه حتى اللاعب الأكثر براعة الذي

(١) وفي تعديد للأفعال الممكنة. يمثل التكتيك اختيار واحد من هذه الأفعال، وتمثل الاستراتيجية خليطاً أو تناوياً تكتيكياً تبعاً لنسبة الاحتمالات.

يستطيع أن يستوعب الاحتمالات كلها بنظرة خاطفة، لا يمكنه الاطمئنان إلى النتيجة: من ذلك البوكر، والبريدج والمانييل. ومن وجهة نظر عملية... إن جاز لنا القول... تهتم نظرية الألعاب بالألعاب الاستراتيجية خاصة، أي الألعاب التي تشكل سيطرة اللاعب فيها، خلافاً لألعاب الحظ الصرف، أحد عوامل النتيجة.

إن ثلاثة عوامل تسود اللعبة: المعلومات التي يمتلكها اللاعب في اللحظة، التي يجب عليه فيها أن يتدخل اللعبة، وقاعدة اللعبة التي تبين، تبعاً لسير اللعبة، الحركات الممكنة لكل لاعب، وأخيراً الربح الذي يعرف في نهاية اللعبة. إننا نجد هنا محاولة لتفصيل الاستراتيجيات رياضياً في نماذج. وتجد نظرية الألعاب امتدادها في ألعاب التقليد التي تتيح تجريباً مجرداً لمختلف الافتراضات المقترحة^(١).

ولهذه المفاهيم كلها معادلاتها في الحياة الاقتصادية والسياسية^(٢). إن تقدير الخطر والخدعة والحيلة تتدخل مثل التنهيج في أوضاع عديدة. ولكن مهما تكن نظرية الألعاب جذابة فإنها تبقى هي نفسها لعبة ذهنية، وتطبيقها في ميدان علم الاقتصاد الأسهل تكميماً، لم يعط نتائج ملموسة. إنها لعبة ذهنية كشف فيها بعضهم تأثيراً أيديولوجياً^(٣).

ومع ذلك فإن دراسة هامة لشوبيك^(٤) Shubik تحمل، على ما يبدو، عناصر جديدة. لقد درس شوبيك في شركة جنرال إلكتريك: كيف تؤخذ القرارات داخل مؤسسة كبيرة؟ وبحث الحدود التي تستطيع نظرية الألعاب ضمنها أن تحسن هذه العمليات.

وعلى الرغم من الشروط التحديدية في العلوم الاجتماعية، أوحى نظرية الألعاب فيها بعض التجارب المراقبة، وذلك بانشائها أوضاعاً توجه فيها رياضيات «الفعل الأمثل» المقارنة بين آثار المتحولات النفسية الاجتماعية. وفي علم السياسة لم تتجاوز بعد مرحلة المناقشات. فعلماء السياسة لا يملكون، عموماً، ثقافة رياضية كافية. يضاف إلى ذلك أن نظرية الألعاب، كما يقول ج. جيلبو: «عالم مستقل مغلق على ذاته، معزول في الزمان وفي المكان»^(٥). إنه يفترض عدداً من المسلمات لا تجتمع أبداً في الواقع. إن موقف اللاعبين العقلاني الصرف، ومستوى معلوماتهم تشكل نماذج اعتبارية حددت حتى الوقت الحاضر، استعمال النظرية. فكما ذكر ج. جيلبو: «ما الذي يوجد في نظرية الألعاب؟ إن ما يوجد فيها

(١) راجع الفقرة 869.

(٢) (42).

(٣) (69bis).

(٤) ذكر في (45).

(٥) (45).

ليس في معظم الاحيان ذاك الذي نبحث عنه، بل فقط أسلوب، حالة ذهنية خاصة.

ثانياً: التطبيقات المنهجية

إن النظريات الرياضية التي عددناها أدت دور نقطة انطلاق لبعض التطبيقات، مثل البحث الاجرائي والاحصاء. ويمكنها أيضاً أن تؤدي إلى تعميمات تتيح اعتبارها نظريات: وتلك حالة نظرية الاعلام.

ونستطيع هنا أيضاً أن نحدد موقع التطبيقات الرياضية تبعاً للعناصر الرئيسة التي استقيت هذه التطبيقات منها.

التطبيقات الرياضية للنظريات

	نظرية المعلومات	البحث الاجرائي	الاحصاء
حساب الاحتمالات	+	+	+
نظرية الالعب		+	+
نظرية الشبكات او الرسوم البيانية	+	+	

إننا نرى أن الاحصاء يستخدم معاً حساب الاحتمالات ونظرية الالعب وأن نظرية الاعلام تعتمد على حساب الاحتمالات ونظرية الشبكات، في حين أن البحث الاجرائي يستعمل الثلاثة.

403-1- نظرية الاعلام⁽¹⁾.

في عصر المذياع والتلفزيون والصحافة والهاتف، أصبحت فكرة اعتماد تنظيم المجتمع البشري على الحركة وتبادل المعلومات، تقريباً مكاناً مشتركاً. ومنذ خمسين عاماً

(1) (58) و(58bis) و(61) و(89)،

ربما لم يكن يؤخذ على محمل الجد ذلك الذي قد يقترح قياساً علمياً للمعلومات. أما اليوم وبفضل الفيزيائيين ومهندسي الاتصالات أنشئ علم جديد صادر عن نظرية الاعلام: شبكات الاتصالات، والدينامية الحرارية وأنظمة الضبط الآلية، والدارات الاقتصادية، هذه الأنظمة كلها تشكل ميدانه ويمكن أن تخضع للتحليل، لأنها جميعاً تعيد انتاج المبادئ الأساسية ذاتها.

وكما يقول أ.مول A.Moles: «إلى جانب جدلية المادة - الطاقة التي كانت توجز نهاية الحقبة العلمية، أدت علوم الاتصالات الحديثة إذا إلى ظهور ثنائي استقطاب جديد: فعل - اتصال، يشكل موضوع نظرية «الاعلام» أو دراسة الخصائص الجوهرية والكمية للرسائل»^(١).

وتقوم مسلماته الأساسية على النظر إلى الاجهزة العضوية من وجهة النظر الوظيفية، دون الاهتمام بمحتواها البنائي: موضوع العلوم المتميزة (علم الأحياء والفيزياء الكيميائية).

404-1) كمية المعلومات أو قياس المعلومات.

تستند نظريات الاتصالات إلى مفهوم قياس كمية مميزة: معلومات، تشترك فيها كل الرسائل. إن نظرية الاعلام تقدم لنا إذا صورة مثرية لعالم الرسائل، قياسه métrologie. إنها تحمل معها، في ميدان بقي حتى الآن نوعياً، مصادر القياس كلها. وهذه المعلومات يجب أن تؤخذ في الواقع، بالمعنى الأصلي لـ informare: وهو تهئية العناصر الضرورية، لدى المتلقي، لتكوين شكل، صيغة بالمعنى الذي يقصده علم النفس الادراكي، كما يقول مول. وفي هذه الشروط يبدو أن هذه الكمية: المعلومات، قياس لتصنيف الأشكال، وبشكل أدق لتصنيف تعقيدها. وسيساعدنا مثال على فهم هذه الاقتراحات المجردة.

لنتصور أننا نبحث في جمهرة من الكتب عن كتاب محدد، فإن لم نكن نتذكر الصفات الخارجية للكتاب، فإنه ينبغي علينا، تبعاً لمصادفة الجمهرة، أن نشاهد الكتب كلها واحداً بعد آخر. ومع قليل من الحظ سنجدّه بسرعة، ولكن بحثنا يمكن أن يدوم طويلاً. سنحاول أن نتذكر كيف كان هذا الكتاب؟ لقد كان صغيراً. ثم نلجأ إلى ملاحظة ثنائية، أي أننا نضع جانباً الكتب الكبيرة، ونبحث فقط بين الكتب الصغيرة. فإذا تذكرنا فجأة أن الكتاب أبيض ازداد حظنا في ايجاده بسرعة أكبر. والواقع إن كل معلومة: الحجم الصغير أو اللون

(١) (48) و (53) و (67bis).

الأبيض، تقدم لنا كمية من المعلومات تستتبع، فيما يخصنا، توفيراً في الوقت والحركات متفاوت المقدار. وإذا كان علينا، من أجل الحصول على معلومة أن الكتاب أبيض، أن نتصل هاتفياً بصديق وأن نبحث قبل ذلك عن رقم هاتفه، الخ، فإن كلفة المعلومة قد تكون بالطبع عالية جداً. ولكن إن حصلنا على المعلومات بسهولة، فإنها تتيح لنا توفيراً. ولانستطيع أن نحول هذا التوفير إلى أرقام بدقة، ولكننا نقدره اجمالياً، حسبما تكون جمهرة الكتب التي ينبغي علينا أن نجد فيها كتابنا، مكونة من كتب كثيرة متشابهة أو لا. وإذا بحثنا عن كتاب أبيض ومقصب بين كتب مجلدة بالالوان فإننا نجده بسرعة أكبر مما لو كانت الكتب كلها مقصبة مثل كتابنا.

405- الوحدة الاعلامية.

في حالة الكثير من الكتب الصغيرة والقليل من الكتب الكبيرة تقدم القرينة «الكتاب صغير» معلومة مختلفة عن تلك التي قد تقدمها الافادة: «إنه كبير». إننا ندرك إذا مفهوم الفرق بين كميات معلومات وبين واقع أن هذه الكميات تحدد موضوعياً تبعاً لبنية المجموع. فالرياضي الذي يعرف بنية المجموع هذه، أي مقدار كذا من الكتب الكبيرة أو الصغيرة، البيضاء أو الملونة، السمكة أو قليلة السمكة، يستطيع حساب كمية المعلومات التي تقدمها كل افادة: هو كبير أو صغير، الخ، بفضل الوحدة الاعلامية $H^{(1)}$ ، وسيقال: إن الوحدة الاعلامية هي كمية المعلومات التي تتيح القيام باختيار بين حدي تخيير متساوي الاحتمال، ومثال ذلك الاختيار بين طريقتين على تقاطع طرق⁽²⁾. ومن الجلي أن هذا التعريف اعتباطي. فالمعلومة تقاس تبعاً لتقلص تشكيلة الامكانيات التي تلي تلقياً.

إن عدد الوحدات الاعلامية لا يتناسب مع تخفيض عدد الامكانيات، بل إنه على العكس يكبر في كل مرة تخفض فيها الاحتمالات إلى النصف. أن المهم، كما رأينا في معرض الحديث عن الكتب، هو قيمة «أصالة المعلومة»، أي درجة اللاتوقع التي تسبق

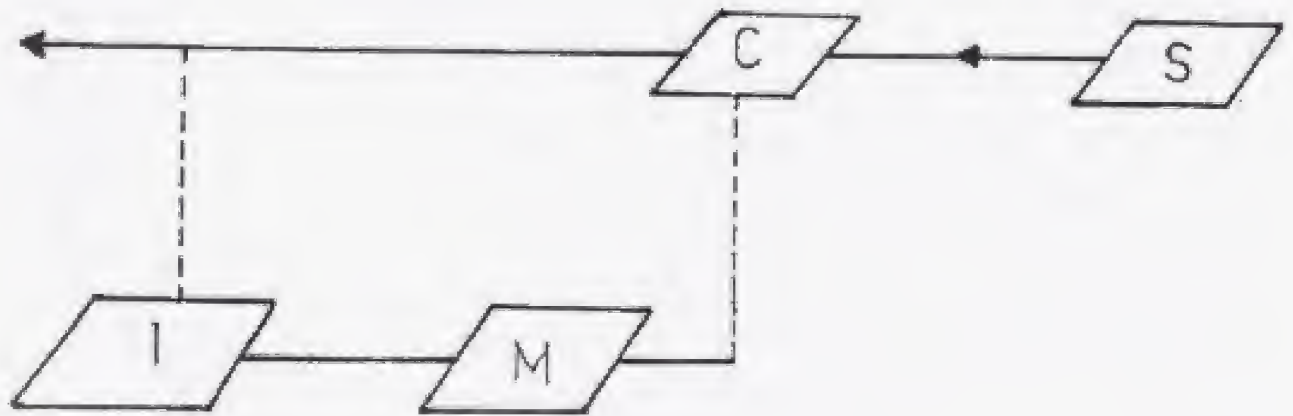
(1) وهو يعني هارتلي Hartly واسم العالم الانكليزي الذي اكشف عام 1923 عناصر النظرية التي اسهم فيها منذ ذلك الوقت شانون Channon و وينر Wiener، يستخدم ايضاً مصطلح bit وهو اختصار لـ binary digit: أي العدد المعبر عنه في النظام الثنائي.

(2) انه بشكل وحدة معلومة ان كان هناك احتمالان، وحدثين ان وجد أربعة احتمالات (مثال ذلك رميت وجه وفقاً في لعبة الرهان)، وأربع وحدات ستة عشر احتمالاً، وفي حالة الاحتمالين يعطى عدد الأرقام الثنائية bits للمعلومات الضرورية لقرار، صحيفة نيويورك New man: $H = -p_1 \log p_1 - p_2 \log p_2$.

قدومها.

406- ب) انتقال المعلومات.

إن كبسنا مفتاح الجرس ورن الجرس في المطبخ فإن ذلك يعني أن المعلومة انتقلت من الباب إلى المطبخ. ويمكننا أن نعد رسماً بيانياً يطبق على عدد كبير من الحالات: شبكة الاتصالات بين الوحدات العسكرية أو الوزارات المختلفة. والرسم البياني يبين: كيف تنتقل المعلومة لا الطاقة.



إن التوجيه C يتيح ضبط معدل التدفق الآتي من المنبع S ويحدد الدليل I التباين بين المعدل الفعلي والمعدل المطلوب. وفي مشواة غازية يكون S = اسطوانة الغاز و C = صنبور الماء و I = ميزان الحرارة.

407- التغذية الراجعة.

التغذية الراجعة هي توجيه نظام من طريق ادراج جديد لنتائج فعله فيه. وقد يكون النظام منضبطاً ذاتياً. فالدليل I يقدم لـ M المعلومة و M يصحح التباين بين المعدل الفعلي والمعياري. والمعلومة التي يقدمها I تنتقل الى M ثم إلى C بالارتداد: إن التغذية الراجعة

(حالة مثبت الحرارة) هي التي تضبط التوجيه C، لتثبيته في المستوى المطلوب. وإذا خفضت هذه الحركة المعدل الذي سببها نقول: إن التغذية الراجعة سلبية. ويمكن أن نسلم بزيادته في تغذية راجعة ايجابية تخلق نظاماً غير مستقر.

وفي نظام انساني يكون M فرداً، سيدة بيت تضبط الفرن في مطبخها أو رزيراً يأخذ قرارات، الخ. ويمكننا أن نطبق على معظم النظم الانسانية هذه المبادئ الانسانية نفسها، ولكن بكثير من الحذر نظراً لتعقيدها^(١). لقد قلنا: إن المنظم يؤدي الى حالة استقرار، ولكن نقل المعلومة قد يكون متفاوت السرعة. وفي هذه الحال وقبل أن يعمل الضبط سيكون هناك حدود. سيقول التقنيون أن النظام يحتدم، فهذه الحالة من عدم الاستقرار عائدة بشكل عام إلى «كسل» أحد عناصر دائرة المعلومات. ونستطيع أن نعالج عدم الاستقرار هذا اما بتخفيض مدة النقل وزيادة الحساسية لمعدلات التغير في حالة الكسل، وإما على العكس من ذلك، بتخفيضها إن كان عدم الاستقرار ناجماً عن فرط الحساسية. ويجب أن تأخذ التغذية الراجعة طابع الاستباق تقريباً قبل بلوغ الحد. وفي بعض الحالات يجب تخفيض حساسية النظام بأكمله.

ويمكن أن يطبق هذا الأمر بكثير من التهيئة على النظم البشرية للاعلام. ففي الاقتصاد التطبيقي مثلاً، يشبه بعض المبادرات التي يطالب بها كينس Keynes لتجنب الأزمات، تغذيات راجعة بالاستباق. وفي السياسة تستطيع الصحافة والاشاعة هما أيضاً، أن تكونا عمليات تغذية راجعة حقيقية بالاستباق، باثارة مشاعر الجمهور^(٢). إن عملية توجيه الأسئلة للأفراد تستطيع وحدها، كما قلنا، تعديل سلوكهم. ونستطيع أن نقول: إنه كلما غدت دراسة نظام إعلام أكثر عمقاً، ازداد اسهامها في تحديد عمل النظام، بدلاً من أن تقتصر على التنبؤ به. وتزداد خطورة هذا الأمر عندما يكون الملاحظ جزءاً من هذا النظام. إننا نستطيع إذا أن نتوصل إلى حلقة مفرغة حقيقية، تتعلق هذه الحرة بنظرية الألعاب. هذه مثلاً حالة السيدة ديون. إنها تعلم أنها حين تحضر البودنغ^(٣) pudding لوجبة العشاء، يطلب زوجها غالباً كعكة الفاكهة^(٤) tarte، والعكس بالعكس. فلو كان لديها مايكفي من المعلومات لاستطاعت معرفة ماسيطلبه زوجها، بشرط الايراها تنقع الزبيب، وبدون ذلك فإنها تشكل جزءاً من النظام، ولن تعود قادرة على التنبؤ.

(١) من المناسب ان نحلل بخاصة من المماثلات السريعة مع الدماغ والنظام العصبي.

(٢) تلك حال سوق المال التي يؤثر فيها عدم الاستقرار عند ميعوزة شجيج انخفاض اسعار الاسهم.

(٣) نوع من الحلوى.. المترجم.

(٤) نوع من الحلوى.. المترجم.

وعندما ننقل هذا المثال الى علم السياسة يمكننا أن نسلم بأن ملاحظاً ما يخل بنظام الاعلام إذا كان يلعب فيه دوراً نشطاً إلى حد ما، إنه بسبب ذلك لا يستطيع التنبؤ بما سيحصل. لقد كانت تلك، مثلاً، حالة رئيس المجلس ازاء معارضة صعبة، في ظل الجمهورية الرابعة⁽¹⁾. لقد كان هو أيضاً معرضاً كثيراً لخطر أن تطلب منه كعكة الفاكهة لمجرد أن يحضر البودينغ.

408- ج) تطبيقات النظرية.

لقد وجدت نظرية الاعلام ميدان تطبيقها وفي الوقت ذاته انطلاقها، في ميدان الاتصالات.

ففي البرق تترجم اللغة العادية في نظام ترميز ثنائي: خط ونقطة يجب بعد ذلك اعادتهما إلى وضعهما السابق، وهذا ما يطلق عليه «فك الرموز». فالترميز يقوم على الانتقال من أبجدية إلى أخرى، مع أكبر قدر ممكن من التوفير في الوقت وأقل قدر ممكن من «التشويش». ويجب أن يأخذ الترميز بعين الاعتبار تكرار الحروف وتوزعها في اللغة المقصودة. وبموجب نظرية أساسية، يجب أن تستعمل العناصر كلها بالتكرار نفسه (مع افتراض أن كلفتها واحدة) من أجل أن يكون لنظام ما أقصى مردود اعلامي. وليست تلك حالة اللغة الانكليزية مثلاً، التي يكون فيها الحرفان C و E أكثر استعمالاً من حرفي X و Z. فاللغة الانكليزية لا تستعمل أكبر قدر من حروفها، فهي تعاني مما يسمى «بالحشو».

والحشو هو الكمية المناقضة للمعلومة. إنها تعبر عن الزيادة النسبية لرموز الرسالة عن القدر الضروري على وجه الدقة (ترميز أمثل⁽²⁾). والاسراف في الرموز التي تزيد في تشبيـه الرسالة، يقلل من كثافة المعلومة.

ومعدل الحشو في اللغة الانكليزية يزيد على 50%، وهو المعدل الأعلى بين اللغات الغربية. وإذا استطعنا إلغاء هذا الاسراف فإن البرقيات ستصبح أقل كلفة. ولكن لهذا الاسراف ميزة، وهي أن النص في حالة الضجيج المصطنع، عندما يكون الارسال ناقصاً، يبقى في المتوسط واضحاً أو تكون لديه امكانيات أكثر في أن يبقى كذلك. إن الحشو الذي يزيد «الابتذال» يحمي الرسالة من التشويش، ويتيح إعادة تكوينها انطلاقاً من الاجزاء⁽³⁾. وفي لغة مثالية، خالية من الحشو، يكون لكل اشارة الأهمية نفسها التي تكون

(1) هي فرنسا - المبرهم

(2) إنها اقتراعات هامة من اجل اعتبار لغة دولية.

(3) بحسب المعادلات انطلاقاً من الكمية القصوى للمعلومة الممكن ارسالها نظرياً (Hman) والكمية المرسله فعلياً

$$H_y R = 1 - H - man$$

للاشارات الأخرى وتكون مستقلة كلياً عن سياقها، والنقل التام للغة المثالية يمثل تجريباً منطقياً وشكلياً. وانطلاقاً من هذا النموذج المثالي، تصطدم نظرية الاعلام في الواقع بعوائق: الحشو اللغوي والضجيج المصطنع، الخ، الذي ينبغي عليها أن تقلله. «فالضجيج يتلاءم مع فرضى الطبيعة، إنه القماشة الخلفية التي ترسم عليها الظواهرات المحددة بنظام، أي النية المشتركة بين المثلقي والمرسل، أنشأها مسبقاً وضع قائمة مشتركة للرموز^(١)». ونستطيع أيضاً أن نذكر العديد من التطبيقات العملية لنظريات الاعلام: تصنيف الارشيف ولاسيما الترجمات.

واستعمال الآلات الالكترونية المجهزة «بذاكرة» (أي بقدرة تسجيل للاشارات أو الكلمات) كافية لتتيح ترجمة وثائق فنية على أقل تقدير، إن لم تتح ترجمة أعمال أدبية. وأخيراً، إن الاكتشافات الحديثة في علم الاحياء: تركيب الحمض الريبي المنقوص الاوكسيجين (a.d.n.) وتأثيره في الوراثة، يتيح فك الرمز الوراثي وتركيباته المتعددة، بصفته رسالة حقيقية تحوي عدداً كبيراً من المعلومات.

409- د) طبيعة المعلومات.

ينطبق مفهوم كمية المعلومات هذا على شيء لانعرف جيداً تصنيفه على صعيد المعرفة. هل هو فقط توفير في الوقت؟ لا. لقد رأينا أنه كان مرتبطاً بمفهوم بنية مجموع وفي الوقت نفسه بترتيب متزايد. ولكن عندما نتكلم عن ترتيب يكون المقصود، ونحن نحس بذلك جيداً، شيئاً أقل ذاتية وابتدالاً بكثير من تصنيف بسيط لمكتبة. ونشعر جيداً كذلك أن لنظرية الاعلام علاقة وثيقة مع المنطق. إنها أولاً شكلية، فهي لانهتم بالمحتوى. وبدلاً من الكتب كان بإمكاننا أن نأخذ مثلاً جوارب في درج أو جراء في وجار، بشرط أن يكون ممكناً تصنيفها تبعاً لبعض المعايير.

«إننا نواجه مع نظرية الاعلام شيئاً واسعاً جداً في شكلانيته المجردة، وموضوعياً جداً في اتساعه المتنامي. إن الأمر يتعلق بنكسيم للترتيب، بنوع من رياضيات النوعية، على حد قول لوفيفر. «فلقد أعطى علم المصادفة والاحتمالات، بشكل متناقض، علماً للترتيب، وربما أصبحت نظرية الاعلام القسم الاقوى والأعمق من نظرية الاحتمالات^(٢)». لقد بدأت محاولة التعميم على مابعد التحقيقات العلمية الأولى مسرعة في الوقت الذي

(١) (55) و(64).

(٢) (53).

ترامى فيه أن التعبير الرياضي عن المعلومات يتزامن مع التعبير الرياضي عن القصور الحراري أو تبديد الطاقة. ومادام القصور الحراري entropie يقيس درجة الاختلال في نظام فيزيائي معين، مجهز بكمية ثابتة من الطاقة، هل تكون كمية المعلومات إذا نقيض هذا القصور؟ هل هي زيادة في احتياطي الطاقة؟ على حد تساؤل هـ. لوفيفر، ويتابع: عندما نرتب كتبنا هل نكون اكتشفنا قانوناً للطبيعة؟ يقول لوفيفر: في الإجابة عن هذا السؤال يجب القول: إننا نستشعر في الوقت الحاضر أن لنظرية الاعلام دلالة فيزيائية على علاقة مع نظرية الاهتزازات الذرية والديناميك الحراري، ولكننا مازلنا غير قادرين على تحديد هذه الصلة، وهذه الدلالة بدقة.

410. علم التوجيه la cybernétique.

وعندما نكمل نظرية الاعلام بعلم التوجيه وهو دراسة عمليات ردود الأفعال على الرسائل أو تقنية عمليات التوجيه، نتوصل إلى نظام كامل تراقب آلة اعلامية فيه عملها وتصحيحه بفضل التغذية الراجعة. وبهذا الشكل تندمج غاية في السببية، دون أن تكون مفروضة عليها من الخارج، إنها نفترض أن كل جهاز عضوي مادي أو اجتماعي يمتلك في ذاته، مع مبدأ عمله، ضبطاً ذاتياً يحافظ على بنيته. إن البنية والضبط الذاتي والتنظيم والنظام تشكل المفاهيم الأساسية للنظرية الحديثة العامة للنظم.

411. 2- النظرية العامة للنظم.

لقد حاولت علوم الأحياء والفيزياء والكيمياء أولاً، كما يقول أشبي^(١) Ashby، التقليل من تعقيد موضوعها بالبحث عن الوحدات التي تكونه: الذرة، والارتكاس، والخلية، والمورثة. لقد كان التفكير العلمي تحليلاً بوجه خاص. وكان ينبغي التسليم بأن خصائص المجموع ليست معادلاً لمجموع خصائص الأجزاء، وأنه، على العكس تظهر، في كل مستوى، قوانين وخصائص جديدة. إن كل علم يتحقق خبرياً من أن الذرات والجزيئات والأملاح والمجموعات والمجتمعات تشكل مجاميع منظمة متضمنة بنى متباينة الاستقرار وعمليات متباينة النشاط. ويبدو أن إحدى مشكلات الحياة هي التنظيم. إن فون برتالانفي^(٢) Von Bertalanffy يميز الأنظمة المغلقة والأنظمة المفتوحة،

(١) (4) و(5).

(٢) (13) و(14) و(15) و(15bis) و(52bis) و(63).

الخاصة بالأحياء، المتصفة بتبادلات دائمة مع الخارج، تجعل سلوكها أغنى بالامكانيات وكذلك أصعب دراسة. ونتاج نظام output ما لم يعد يعتبر من الداخل بصفته مجموع نواتج الاجزاء بل بالجملة، من الخارج، لأن النظام ينظر إليه في بيئته.

إن التفاعل الدينامي أو دراسة التعقيد المنظم هو المشكلة الأساسية لكل فروع العلم الحديث والنظرية العامة للنظم، وهي اختصاص منطقي رياضي، يجب أن يتيح لنا صياغة واستنتاج مبادئ عامة صالحة للنظم عامة. فلم يعد الأمر يتعلق بعمليات قياس خاطئة (الجسد الاجتماعي مقارنة بالجسد البشري)، بل بما يسميه برتالانفي: التماثلات المنطقية. فجريان السوائل وانتقال الحرارة يعبر عنها رياضياً بالقانون ذاته. وتطبيق ذلك على العلوم الانسانية هو قيد الدراسة ولاسيما في المجموعات^(١). فهل يتيح مفهوم البنية، المرتبط بالاعلام والنظرية العامة للنظم، ايجاد عنصر وصل بين الطبيعة والانسان، نقطة توحيد لدى مختلف العلوم الانسانية؟ إن بعض البنى مثل بنية الشجرة هي في علم الدلالة كما في علم الديناميك الحراري والرياضيات وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة.

يقول ليفي ستروس: "ستحقق اليوم أن متخصصين متباعين جداً عن بعض مثل علماء الحياة واللغويين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس ومهندسي الاتصالات والرياضيين يجدون انفسهم فجأة جنباً إلى جنب وفي حوزتهم جهاز مفهمة مدهش يكتشفون بالتدريج أنه يشكل من أجلهم لغة مشتركة"^(٢). لقد رأينا محاولات تطبيق التحليل النظامي في علم الاجتماع وعلم السياسة (راجع الفقرة 382 ومايلها).

وسواء ألعبت النظرية العامة للنظم دوراً مماثلاً لدور النظرية الاحتمالية أو لدور المنطق الاسطوطالي أم بدت ثورة كوبرنيكية ثانية، فإن من المبكر جداً الحكم عليها. ولكن بعد الاقرار بأهمية علم الأحياء في هذا المجال يجب الانتباه إلى تطورات هذه الحركة الفكرية، لأن لتحولات البنى المفهومية تأثيراً حاسماً في تطور الحضارة.

412. - 3- البحث الاجرائي la recherche opérationnelle

يقوم البحث الاجرائي على الحصول بمناهج ذات تطبيق رياضي، على حد أدنى من التنظيم والادارة لمجاميع معقدة جداً. إننا نسمى إلى الحصول على المردود الاعلى والفائدة الأهم وإلى تقليل الخسارة أو الخطر. إن مورس Morse ورنالد Rendall يريان أن البحث

(١) (14).

(٢) (56bis).

الاجرائي منهج علمي، يقدم لأعضاء القرار قواعد كمية، من أجل القرارات المتعلقة بالعمليات الواقعة تحت رقابتها.

ويعود الكتاب الأول في البحث الاجرائي إلى عام 1880. وكان يتعلق بالعاب. والأعمال الأولى الهامة على الصعيد الاجرائي أجريت في بريطانيا خلال الفترة الواقعة بين 1938-1939، بخصوص الرادار.

واهتمت الولايات المتحدة عام 1942، بالعمل الجوي ضد الغواصات الألمانية. ثم درس الانكليز تركيب قوافل سفن الشحن، فقد بدت الحماية أفضل مع قوافل هامة. وكذلك بدا عدد القاذفات المدمرة متناسباً عكساً مع عدد الطائرات المنطلقة، ومن هنا كان القصف المكثف للمدن الألمانية. وأخيراً سجل الجسر الجوي البرليني بعد الحرب، انتصار البحث الاجرائي، فالتقدم الذي تم على الصعيد العسكري أتاح تطبيق هذا المنهج على ميادين قرار أخرى، ولاسيما على ميادين الشركات الصناعية التي تطرح فيها مشكلات على قدر معين من التشابه: مشكلات التخزين وأرتال المستظرين والنقل..

413- مراحل الاستعمال.

لكي نوضح البحث الاجرائي بلغة التفكير السليم الدارجة سنقول: عندما نريد اتخاذ قرار عقلاني، من المناسب اتباع المراحل التالية: 1- تعداد الوسائل التي نملكها، 2- تعداد وسائل الخصوم (البشرية أو المادية أو التقنية) أو المنافسون وأفعالهم الممكنة.. ومايستطيعون القيام به، وباختصار، كل العوائق التي قد نواجهها، 3- تعداد نتائج هذه الأفعال (للمرحلة 1 و2) وتقويمها بالاعتماد على معيار تفضيل نكون قد اخترناه. مثال ذلك الحصول على قدر أكبر من الربح أو تحمل الحد الأدنى من الأخطار. وهذا يعني، في لغة أكثر تقنية، أن البحث الاجرائي قابل للاستعمال في مختلف الحالات التي تتدخل فيها عوامل متعددة وتؤثر في القرار. إننا نطرح في البداية مشكلة الطريقة الدقيقة إلى أبعد حدود الامكان. وبعد ذلك نبني النموذج، أي نحاول تمثيل مجمل العلاقات بين عوامل التأثير، في صيغة علاقة رياضية، نستطيع أن نجري عليها العمليات الضرورية لتحديد الحل، أي الحل الأمثل المطلوب.

لنأخذ حالة برنامج تنبؤ لبيع قطع الصابون. إن مستشار الشركة يحاول انشاء نموذج، أي صيغة تضم العناصر التي ستؤثر: زيادة رواتب المستهلكين وحاجات الصحة والاعلانات وحالة البضاعة المخزونة في مراكز البيع. وهناك بالطبع عناصر غير متوقعة، ولكن خطأ التنبؤ ينخفض بعد الدراسة من 25% إلى 15%، وأحياناً أقل من ذلك، وهذا ليس بقليل.

إن البحث الاجرائي المستعمل كثيراً في الميدان الاقتصادي ينظم، بالاعتماد على الاعلام، قرار رئيس المؤسسة. وفي علم السياسة الذي هو بالتعريف، ميدان القرارات، يجب أن يجد البحث الاجرائي تطبيقات عديدة. إن المشكلة تكمن في عوامل التأثير والعلاقات التي تجمعها، إنها تكمن أخيراً في الموازنة بينها خاصة.

414-4- مفهوم النموذج^(١) la notion de modele

يتكون النموذج من التمثيل الشكلي للفكر أو المعارف المتعلقة بظاهرة. وهذه الفكر المسماة غالباً «نظريات الظاهرة» يعبر عنها بمجموعة من الفرضيات حول العناصر الأساسية للظاهرة وللقوانين النازمة لها. وهي بشكل عام مترجمة في شكل نظام رياضي يسمى هو نفسه «نموذجاً»^(٢). والنظام المحدد بدقة يستتبع لغة وأسلوب حساب، ولكننا نستعمله غالباً بخصوص مخطط مبسط ورمزي يرمي إلى تقديم اطار محاكمة دقيقة لتفسير واقع أيا كان.

وعلماء الاقتصاد هم الذين استخدموا، في العلوم الاجتماعية، على نطاق واسع هذا المفهوم المقنن عن الرياضيات. إن كل نموذج هو حل وسط بين بساطة ناقصة وواقعية تعكس تعقيد الحياة. والنموذج يستتبع، على كل حال صياغة علاقات بين بعض العوامل، أي انتقاء المتحولات ووضع كل منها في موقعه الخاص به.

لنتصور مثلاً البحث عن عدد باعة الأغذية الضرورية في حي حديث من اجل مجتمع معين. إن العوامل قد تكون مستوى الدخل أو متوسط العمر أو نوع العمل أو البعد عن أماكن العمل، الخ. إن الأساسي يقوم على ادراك العوامل الهامة، وما يكون منها ذا تأثير ينبغي أن يكون متضمناً في النموذج^(٣).

إننا نستطيع استعمال الرياضيات في الاقتصاد، وبفضل لغة رمزية ورقمية: هي النقود. ومن الجلي أن الترميز الكمي في العلوم الاجتماعية أصعب من ذلك بكثير. ومع ذلك فالنموذج، وإن كان أقل دقة يقدم مزية: وهي أنه يجبر على تحديد العوامل كلها والبحث عنها، وموازنتها وتبيان علاقاتها.

واستخدام النموذج في الجغرافيا يزداد شيوعاً. إنه في رأي ب. هاجيت اقتصادي، لأنه

(١) (6) و(18bis) و(24).

(٢) (66bis).

(٣) لقد استعملت النماذج من اجل تجارب مصطنعة (70) و(71) و(81) و(82) والفقرة 869.

يتيح تحويل ماهو عام في المعلومات إلى صيغة مكثفة جداً^(١) . وهو أيضاً محرض، لأن التطبيق يتيح رؤية عيوبه التي تقود إلى أبحاث جديدة. إن بعض النماذج رياضي^(٢) وبعضها الآخر تجريبي، وهي نستطيع أخيراً أن تكون طبيعية^(٣) .

وفي كل حالة، تكمن المشكلة في إعطاء الوقائع المدروسة شكلاً قياسياً، تكون تحته أكثر بساطة أو أقرب مثلاً أو أسهل قيادة وقياساً، وفي إعادة تطبيق نتائج الدراسة على النظام الأولي. إن النماذج تشكل إذا أجزاء من الأنظمة المكونة مفهوماً، تماماً كما تمثل الأنظمة أجزاء من العالم الواقعي معزولة اعتباطياً^(٤) .

وفي علم السلالة، حاول ليفي ستروس^(٥) ، وقد أدهشه تعقيد العلاقات العائلية أن يبنى منها نموذجاً رياضياً. ومزيتته كانت في أنه وضع هذه الحالة المشوشة وقدم نموذجاً، وصيغة لا يفسران الواقع فحسب بل يتنبأ أيضاً بإمكانيات الزواج بين أفراد هذه القبيلة أو تلك، الخ.

ونموذج راشيفسكي^(٦) Rashevsky ، في علم الاجتماع السياسي، حول التفاعل ضمن الطبقات الاجتماعية يشكل في هذا الصدد عدداً من الفرضيات حول طبيعة هذه التفاعلات التي يترجمها إلى مخططات، مميزاً بين الأفراد غير الفعالين والأفراد الفعالين الذين يحاولون تأكيد تأثيرهم في غير الفعالين.

ويرمي لاسويل إلى تفسير سلوك رجل السياسة ببواعث شخصية تتحول إلى أهداف ذات نفع عام، يجهد في تنهيجها في صيغ عامة. ويحاول ك. دوتش^(٧) أن يصوغ نظرية كمية للانسجام الوطني. إنه ينطلق من إثبات أن تحديد أسباب تطور الفكرة الوطنية يبقى غامضاً، على الرغم من كمية كبيرة جداً من الدراسات المكروية للقومية. وحل مثل هذه المشكلة يبدو له بحاجة إلى تعاون عدة اختصاصات من بينها بخاصة الرياضيات. والقسم الأكثر أصالة في الكتاب يتكون من صياغة مفاهيم كمية، تلزم باستعمال احصاءات اجتماعية

(١) (35B.214) ص 34. وهذا الكتاب يعطي الكثير من الامثلة عن النماذج.

(٢) معادلات تضع في الحسبان المساحة (راجع إيسارد: Isard).

(٣) من ذلك استخدامهم، في نظريات الهجرات، تماثلاً مع اندفاعات الحرارة، وكذلك تماثلاً بين نمو كرة ثلجية والنمو المديني.

(٤) (35B.214) ص 32.

(٥) (56).

(٦) في (50).

(٧) (36).

وثقافية وسياسية واقتصادية (كثافة شبكات الاتصالات، الخ). إن ك. دوتش يعتقد بأن باستطاعة نموذجيه أن يقود إلى نتائج عملية مثل التنبؤ بزمان دمج جماعات قليلة العدد، تعيش على أرض معينة. ويجب أيضاً أن تشير إلى محاولة دافيد اياستون^(١).

415- حدود استعمال النماذج.

ويجب أخيراً أن تشير إلى محاولات بناء النماذج، التي تعددت في السنوات الأخيرة مع تقدم تطبيق الرياضيات على العلوم الاجتماعية ومن ذلك خاصة الميدان الملائم (بعض النتائج في هذا الميدان أسهل بلوغاً دون شك) الذي يمثله التحليل المقارن، ولاسيما في البلدان النامية.

أما الآن فيخشى أن يقتصر استعمال منهج النماذج على أسئلة خاصة جداً أو بالعكس على مخططات على درجة من العمومية بحيث لا تفسر شيئاً، لأن ما لا يقبل القياس يبدو في الواقع راجحاً في الأهمية والتنوع، على ما يقبل القياس. لقد لاحظ دوتش ذاته هنا أن حساباته تهمل دور الشخصيات المسيطرة والقرارات التاريخية، التي لا يمكن اختزالها إلى تحليل كمي والتي تبدو، مع ذلك، جميعاً أساسية.

وبطريقة تصالحية يستعمل النموذج بمعنى الجماعة أو الصنف وبهذه الطريقة يقترح ف. ل. ويلسون^(٢) F.L.Wilson ثلاثة نماذج نظرية لجماعات أصحاب المصالح *groupes d'intérêts*: التعددي، والحرفي الجديد، والمعتزض. والواقع أن الأمر يتعلق بفصل الجماعات المختلفة أو تجميعها تبعاً لبعض النشاطات المختارة على أنها معايير. لكننا مازلنا بعيدين عن التعريف الدقيق للنموذج. إن تطورات تحليل الحياة السياسية والاجتماعية تؤدي إلى تعقيد قائمة عناصرها أكثر مما تؤدي إلى تبسيطها، ويبقى الباحث دائماً أمام عدد كبير من المتحولات. إن اهمالاً ما وإن كان جزئياً يفسد مدى التفسيرات. ولكي تكون الرياضيات مفيدة حقاً، ينبغي ألا يكون كل متحول من هذه المتحولات ممكن التقييم فحسب، بل أيضاً أن يستتبع التركيب النهائي امكانية تحويله إلى قاسم مشترك. والنموذج، على الرغم من نقاط ضعفه وصعوباته الحالية، هو أداة عمل نافعة، مادامنا نلاحظ قواعد الدقة التي تتطلبها بناؤه.

(١) راجع الفقرة 390.

(٢) (89bis).

إننا نستطيع دون تسامح أن نصرح أن علماء السياسة وعلماء الاجتماع، في حالة عدم التوصل الى تفسيرات ونظريات، يبتكرون كلمات، أو على العكس عندما نبدي تفهماً لمشكلاتهم نستطيع أن نقول مع توخي الحذر: إنهم يستعملون مصطلحات تبين مراحل جهودهم: نماذج، وأطراً مرجعية، وأخيراً المثال^(١). واختيار هذا المصطلح المتعدد المعاني ليس سعيداً.

إن كلمة paradigmme تعني في اليونانية مثلاً. فأفلاطون يستعملها مرادفاً لـ «نموذج» ويرى فيها اللغويون حالة ابدال^(٢).

أما علماء الاجتماع والسياسة فيرون أن المثال لا يبلغ درجة دقة النظرية، ولكنه بصفته سبباً للغموض، ربما كان قابلاً للتدرج.

«قد يكون مثل» (مثال مشابه)

«وقد يكون لأن» (مثال بارسوني).

«ذلك لأنه وهذا قد لا يكون كذلك» (نظرية دوركهايم).

إن توماس كان Thomas Kuhn، وهو المسؤول دون شك عن انتشار صيت هذا المصطلح، يستعمله بمعنى النظرية والنموذج، وأخيراً بمعنى مرن ومحدد بشكل سيء. أما ليكا^(٣) فالمثال عنده ليس نظرية بل جملة من الاقتراحات المشتركة بين جماعة من الباحثين والمنظمة بطريقة معالجة واقعة مادية، وتجزئ. عدد من الأسئلة بصدد هذا الموضوع، وتصميم مناهج اعداد اختبارات وتقويمها، وصياغة تعميمات ناتجة عن هذه الاختبارات. وهذه الشروط تستتبع دقة أبعد من أن تراعى دائماً. ويمكننا أن نتساءل: ما الذي تضيفه كلمة مثال، إلى العديد من الدراسات التي تتناول مشكلات العلاقات بين المركز وما يحيط به؟

ومزية استعمال مصطلح يمثل هذا الغموض (أو الاسراف في استعماله)، بين الكثير من السلبيات، هي أن طابعه المحدد بشكل سيء والأقل وضوحاً من نظرية، يثير معارضة أقل. فلا اجماع ولكن لاختلافات. وبشرط المعاملة بالمثل يتقبل الجزء من الحقيقة الذي

(١) (68).

(٢) وهم دروسير وجاكوسون «صنف مفاهيم مجموع مجرد من امكانات الفعل التي نشق منها، بالاستبدال،

حالات مادية ورائعة». راجع ي. شيميل Y. Shemeil (77) الذي نقبس منه الاساسي من هذه الايضاحات.

(٣) (86B.395). بخصوص دراسة المجتمعات المتوسطة، يذكر الكاتب ثلاثة امثلة مستعملة غالباً: المثال

المجزأ أو الوظيفي، ومثال اسلوب الانتاج (أو تحليل الصنف)، ومثال المركز المحيط.

يقترحه الآخر .

ومن المؤسف مع ذلك أن يكون علماء السياسة وعلماء الاجتماع بحاجة إلى تشجيع لغة قليلة الدقة من أجل أن يتخيلوا التصرف العلمي .

416- مراجع.

1. ALBRITTON (R.). - *The game analogy and Bourgeois ideology*, « Soc. Praxis », Pays-Bas (1975, paru 1977), 3, n° 3, 4, 231-242.
- 1 bis. ALKER (Hayward Jr.). - (1965), tr. fr. *Introduction à la Sociologie mathématique*, Larousse, 1973, 155 p.
- *1 ter. *Analyse des systèmes en sciences sociales*, « R.F.S. » n° spéciaux vol. 11 et 12, 1970-1971 (126 bis B. 395).
- 1 quater. ANDO (A.), FISHER (F.), SIMON (H. A.). - *Essays on the structure of social science models*, Cambridge (Mass.), M. I. T. Press, 1963, 172 p.
2. APOSTEL (L.), MANDELROT (B.), NORF (A.). - *Logique, langage et théorie de l'information*, P.U.F., 1957, 210 p. Bibl. Scientifique Internationale, Études d'Épistémologie génétique III.
- *3. ARROW (K. Y.). - *Utilisation des modèles mathématiques dans les sciences sociales*, in LASSWELL : « Les sciences de la politique » (62 bis B. 239), pp. 199-242.
- *4. ASHBY (W. R.). - *Introduction à la cybernétique*, trad. franc., Dunod, 1956, 354 p.
5. ASHBY (W. R.). - *Design for a brain*, London, Chapman and Hall Ltd, 1960.
6. BADIOU (A.). - *Le concept de modèle. Introduction à une épistémologie matérialiste des mathématiques*, Maspero, 1969, 95 p.
- 6 bis. BALLE (F.), PADIOLEAU (J.). - *Sociologie de l'information*, Paris, Larousse, 1973.
7. BARBUT (M.). - *Sur quelques ouvrages récents de praxéologie mathématique*, in : « L'homme », septembre-décembre 1961, pp. 121-124.
- *8. BARBUT (M.). - *Mathématiques et sciences humaines* (3 B. 299).
9. BARTHOLOMEW (D. J.). - *Stochastic models for social processes*, Londres, J. Wiley, 1967, 275 p.
- 9 bis. BATES (F. L.), HARVEY (C. C.). - *The Structure of Social Systems*, John Wiley, Halsted Press, 1975, 419 p.
- *10. BAVELAS (A.). - *Les réseaux de communication*, in LASSWELL et LERNER : « Les sciences de la politique » (62 bis B. 239), pp. 184-198.

11. BERGE (G.). – *Théorie des graphes et ses applications*, Dunod, 1958, 272 p.
12. BERND (J.), ed. – *Mathematical application in political science*, Dallas Southern methodist Univ. Press, 1966.
13. BERTALANFFY (L. von). – *Essai sur la pensée biologique moderne*, trad. Gallimard, 1961, 288 p.
14. BERTALANFFY (L. von). – *The theory of open systems in Physics and Biology*, « Science », vol. III (1950), pp. 23-29.
15. BERTALANFFY (L. von). – *General systems theory. Foundations, Development, Applications*, New York, G. Braziller, 1968, 289 p.
- 15 bis. BERTALANFFY (L. von). – *Histoire et Méthode de la théorie générale des systèmes*, in « Atomes », 21, 1966, pp. 100-104.
16. BORCKO (H.), ed. – *Computer applications in the Behavioral sciences*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1962, 633 p.
- *17. BOUDON (R.). – *L'analyse mathématique des faits sociaux*, Plon, 1967, 464 p.
- *18. BOUDON (R.). – *Modèles et méthodes mathématiques*, pp. 629-685, in : « Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines », Mouton, Unesco, 1970.
- 18 bis. BOUDON (R.). – *Les mathématiques en sociologie* (4 B. 299).
19. BOUDON (R.), GREMY (J. P.). – *Les modèles en sociologie*, Univ. Paris-V*, 1977, 88 p.
20. BOWLES (E. A.). – *Computers in Humanistic research*, N. Y., Prentice Hall, 1970, 288 p.
- 20 bis. BROADBECK (May). – *Models meaning and theories*, in Gross (L.) : « Symposium on sociological theory » (13 B. 25), pp. 373-403.
- *21. BUCKLEY (W.). – *Sociology and modern system theory*, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1967, 227 p.
22. CANGUILHEM (G.). – *La connaissance de la vie* (12 B. 86).
23. CANNON (W. B.). – *The wisdom of the Body*, New York, Norton, 3^e éd. 1963 (20 B. 395).
24. CARPENTIER (R.). – *Les modèles et leur ajustement au réel* « Cahiers de l'I.S.E.A. », série M. 24 (I), janvier 1967, pp. 5 à 36.
- 24 bis. *Centre and periphery. Spatial variations in politics*, Sage publ., 1980, 226 p.
25. CHAPIN (F. S.). – *Experimental designs in sociological research*, (5 B. 299).
26. CHAPMAN (R. A.). – *Decision making*, London, Routledge et Kegan Paul, New York Humanities, Press, 1968, 113 p.
- 26 bis. CHAUMIER (J.). – *Les banques de données : une technique informatique*, P.U.F., 1976, 128 p.

27. CHERRY (C.). – *Mathématique des communications sociales*, in : « Bull. Int. Sciences sociales », vol. VI, n° 4, 1954.
28. CHURCHMAN (C. W.). – *The systems approach*, N. Y., Delacorte Press, 1968, 243 p.
29. CHURCHMAN (C. W.) and EMERY (F. E.). – *Operational research and the social sciences*, London, Tavistock, 1965.
30. CLAUNCH (J. M.), ed. – *Mathematical applications in political science*, Dallas, Southern methodes University Press, 1965, 2 vol.
- 30 bis. COLLINS (C.), ed. – *Use of models in the Social Sciences*, Tavistock, 1974.
31. *Communications et langages*. – Ouvrage coll. ss dir. A. Moles et B. Vallancien, Gauthier-Villars, 1963, 216 p.
32. *Computers and the humanities*. – Published by Queens College of the City University of New York, Flushing, New York, vol. 1, 1966/1967.
33. *Computer applications, in the Behavioral Sciences*. – Ed. H. Borko, Prentice Hall, Englewood Cliffs, novembre 1962, 633 p.
- 33 bis. CORTES (F.), PRZEWORSKI (A.), SPRAGUE (J.). – *Systems Analysis for Social Scientists*, London, John Wiley, 1974, 336 p.
- *34. DAVAL (R.). – *Psychologie sociale et théorie des jeux*, centre documentation universitaire, 2 fasc. (cours de Sorbonne).
- 34 bis. DAVIS (Morton D.). – (1970), trad. *La théorie des jeux*, A. Colin, 1973, 256 p.
35. DELVALLÉE (B.). – *Comment fonctionne un ordinateur. Les systèmes d'exploitation*, Dunod, 1970, 124 p.
- *36. DEUTSCH (K. W.). – *The nerves of governments. Models of political communication and control*, N. Y., Glencœ Free Press, 1963, 317 p.
37. ELSTER (J.). – *Critique des analogies socio-biologiques, Plaidoyer pour l'autonomie des sciences*, « R.F.S. », XVIII, 1977, pp. 369-395.
- 37 bis. ESCARPIT (R.). – *Théorie générale de l'information et de la communication*, Hachette, 1976, 218 p.
- 37 ter. EUGÈNE (J.). – *Aspects de la théorie générale des systèmes*, Maloine, 1981, 251 p.
38. EVANS (A.), WALLACE (J. O.), SUTHERLAND (A. R.). – *Simulation using digital computers*, Englewood Prentice Hall, 1967, 208 p.
- 38 bis. FARATO (T. J.). – *An introduction to catastrophes*, Behav. Sc., 1978, 23, 5 sept., 291-317.
- *39. FAURE (R.) et autres. – *La recherche opérationnelle*, P.U.F., 1961 (Que sais-je ?), 128 p.

40. FESTINGER (L.). – *The relevance of mathematics to controlled experimentation in sociology*, in LIPSET (129 bis B. 170).
41. FLAMENT (C.). – *L'étude structurale des groupes*, in « Bull. de psych. », vol. XIII, n° 174, 1960, pp. 417-425.
- 41 bis. FLAMENT (C.). – *Théorie des graphes et structures sociales*, Gauthier – Villars, 1965, 165 p.
- 41 ter. FRIEDMAN (Y.). – *Un modèle topologique des relations sociales*, in « Épistomologie sociologique », n° 4, 1972, p. 73 à 107.
42. *Game theory and related approaches to social behaviour* – ed. Martin Shubik, New York, John Wiley and Sons, 1964, 390 p.
- 42 bis. *General Systems' year book*, Washington, Society for general Systems Research.
43. GEORGE (F. H.). – *Models and theories in Social psychology*, in GROSS (L.): « Symposium » (13 B. 25), pp. 311-347.
- 43 bis. GIRARD (T.), TRYSTRAM (J. P.). – *Informatique pour les Sciences Sociales*, P.U.F., 1978, 181 p.
- *44. GUILBAUD (G. T.). – *La Cybernétique*, P.U.F., 1956, Que sais-je ?
45. GUILBAUD (G. T.). – *Mathématiques et sciences sociales*, 3^e colloque interdisciplinaire, Aix-en-Provence, 1959.
46. HARARY (F.), NORMAN (R. Z.). – *Graph theory as a mathematical model in social science*, Institute for social research, University of Michigan Press, Ann Arbor, Michigan.
47. HOFFMAN (P. J.), FESTINGER (L.), LAWRENCE (D. H.). – *Tendances towards group comparability in competitive bargaining*, in « Hum. Rel. » vol. VII, n° 2, 1954, pp. 141-160.
- 47 bis. JAMOUS (H.), GREMION (P.). – *L'ordinateur au pouvoir. Essai sur les projets de nationalisation du gouvernement des hommes*, Seuil, 1978, 251 p.
48. KOTZ (S.). – *Recent results in information theory*, N. Y., Barnes and noble, 1968, 96 p.
49. KUHN (A.). – *The Logic of Social Systems. A Unified, Deductive, System-Based Approach to Social Science*, Hossey-Bass Publishers, 1974, 534 p.
- 49 bis. LADRIÈRE (J.). – *L'applicabilité des mathématiques aux Sciences sociales*, « Econ. Soc. », Suisse 1972, 6, n° 8, pp. 1511-48.
50. LASSWELL (H. D.) et LERNER (D.). – *Les sciences de la politique aux États-Unis* (62 bis B. 239).
- 50 bis. LAVE (C.A.), MARCH (J.C.). – *An introduction to models in the social sciences*, N.Y., Harper and Row, 1975, 421 p.

51. LAZARSFELD (P.) [ss dir. de]. – *Mathematical thinking in the social sciences* (13 B. 299).
52. LAZARSFELD (P.) and ROSENBERG (M.), eds. – *The language of social research* (77 B. 395).
- 52 bis. LASZLO (E.). – *The meaning and significance of General systems Theory*, Behav. Sci., USA (1975), 20, n° 1, 9-24.
53. LEFEBVRE (H.). – *Marxisme et théorie de l'information*, in : « Voies nouvelles », n° 1, avril 1958, pp. 15-20, n° 2, mai 1958, pp. 17-20, ed. La Nef de Paris.
- *54. LEFEBVRE (H.). – *Le langage et la société* (31 B. 249).
55. LERESCHE (G.). – *Modèles mathématiques et méthodologie des Sciences Humaines*, Genève, Droz, 1972, 17 p.
- *56. LEVI-STRAUSS (C.). – *Les structures élémentaires de la parenté* (37 B. 181).
- 56 bis. LÉVI-STRAUSS (C.). – *Mathématiques de l'homme*, « Revue Int. des Sciences Sociales », vol. VI, n° 4, pp. 643-654.
57. LORENZEN (P.). – *Métamathématique*, trad. franç. Mouton, 1967, 167 p.
58. Mc KAY (P. M.). – *La théorie de l'information et les systèmes d'information humains*, « Impact », 1957, vol. VII, n° 2, pp. 95-112.
- 58 bis. MANDELBROT (B.), MORF (A.), *Logique, langage et théorie de l'information*, P.U.F., 1957, 209 p.
59. MATHELOT (P.). – *L'informatique*, P.U.F., 1969, 128 p. (Que sais-je ?, n° 1371).
- 59 bis. *Mathematical approaches to politics*, ed. H.R. Alker, J. W. Deutsch, A. Stoetzel, Elsevier, 1973, 475 p.
60. *Mathematical models of sociology*. – University of Keele, 1977, 229 p.
- 60 bis. *Mathematics and the social sciences*, Amer. Acad. of pol. and Soc. Sc. Ed. J. Charlesworth, 1963, 212 p.
- 60 ter. *Mathematical Political Analysis. From Methods to substance*, Soc. Sc. yearbook for Politics, Band, 5.
61. MEADOW C. T. – *The analysis of information systems: a programmers introduction to information retrieval*, N. Y., John-Wiley and Son, 1967, 301 p.
62. *Measurement in the Social Sciences*, ed. H. M. Blalock Jr., Chicago. Aldine, 1974.
63. MILLER (J. G.). – *The nature of living systems*, Behav. Sci. U.S.A. (1976), 21, n° 5, 295-319.
64. MOLES (A.). – *Cybernetica*, n° 1, 1959.
- 64 bis. MORIN (E.). – *La complexité*, « Rev. intern. Sc. soc. », 1974, 26, n° 4, pp. 607-634.

- *64 ter. NEUMANN (J. von) and MORGENSTERN (O.). – (1944), tr. fr. *Theory of Games and economic behaviour*, Princeton Univ. Press, 1953, 644 p.
- *65. NORA (S.), MING (A.). – *L'informatisation de la société*, Seuil, 1978, 162 p.
- 66. PADIOLEAU (J. G.). – *Note sur les Simulations en sociologie politique*, « R.F.S. », avril-juin 1969, pp. 201-210.
- *66 bis. PADIOLEAU (J. G.). – *Les modèles de développement. Problème de l'analyse comparée en sociologie politique*. R.F.S. avril-juin 1971, XII, 2, pp. 228-251.
- 67. PAGÈS (R.). – *Théories et modèles en psychologie sociale*, in : « Bull. de psychologie », vol. XIII, n° 12, pp. 678-699 ; n° 13, pp. 766-772 ; n° 16, pp. 888-898 ; n° 17, pp. 950-952.
- 67 bis. PEAUCELLE (J.L.). – *Les systèmes d'information*, P.U.F., 1982 264 p.
- 68. PERRY (N.). – *A comparative Analysis of « Paradigm » proliferation*, « Brit. J. Sociol » (1977), 28, n° 1, pp. 38-49.
- 68 bis. PIAGET (J.). – *Biologie et connaissance. Essai sur les relations entre les régularisations organiques et les processus cognitifs*, Gallimard, 1967, 433 p.
- 69. PIAULT (Colette). – *L'utilisation des ordinateurs en anthropologie*, in : « L'homme », septembre-décembre 1962, pp. 125-127.
- 69 bis. PLON (M.). – *La théorie des jeux : une politique imaginaire*, Maspero, 1976, 200 p.
- 69 ter. PONSARD (J.-P.). – *Logique de la négociation et théorie des jeux*, Ed. d'Organisation, 1977, 207 p.
- 70. POOL (de S.), ABELSON (R.) and POPKIN (S.). – *Candidates, Issues, and Strategies. A computer simulation of the 1960 and 1964 Presidential Elections*, Cambridge, 1965, trad. franç. in Boudon (20 B. 881).
- 71. POOL (I. de S.), ABELSON (R.). – *The simultamatics Project*, « P.O.Q. » 25 (2), Sum 61, pp. 167-183.
- 71 bis. PRETECEILLE (E.). – *Jeux, modèles et simulations. Critique des jeux urbains*, « La recherche urbaine », 9, 1975, 208 p.
- 71 ter. *Prospective et analyse de systèmes*, Documentation Française, 1970.
- 72. *Quality Quantity*, Elsevier Pub. comp.
- 72 bis. *Quantitative Sociology*, ed. H. M. Blalock et al., N. Y. London, Academie Press, 1975, 643 p.
- 72 ter. RAPOPORT (A.). – 1960, trad. franç. *Combats, débats et jeux*, Dunod, 1967, 311 p.

73. RAPOPORT (A.). – *Uses and limitations of mathematical models in social sciences*, in GROSS (L.): « Symposium on sociological theory » (13 B. 25), pp. 348-372.
- 73 bis. ROMER (M.). – *Notes sur l'application du traitement graphique de l'information en sociologie empirique. Comparaison avec l'analyse factorielle des correspondances*, « Rev. fr. Sociol. » 1975, 16, n° 1, pp. 79-93.
74. ROSENTIEHL (R.) et MOTHES (J.). – *Mathématiques de l'action*, Dunod, 1965, 484 p.
75. ROURE (Francine), BUTERY (A.). – *Mathématiques pour les sciences sociales...*, P.U.F., 1970, 321 + 344 p.
76. RUYER (R.). – *La Cybernétique et l'origine de l'information*, Flammarion, 1954, 237 p.
- 76 bis. SACHE (A.). – *La théorie des graphes*, P.U.F., 1974, 128 p.
77. SCHEMEIL (Y.). – *Les élites politiques au Proche-Orient*, R.F.S.P. vol. 28, juin 1978, n° 3, pp. 537-573.
- 77 bis. SCHMUTZER (M.E.A.). – *Mathematische Methoden in der Politikwissenschaft*, München, Oldenbourg, 1977, 304 p.
- 77 ter. SERIS (J. P.). – *La théorie des jeux*, P.U.F., 1974, 96 p.
78. SHUBIK (M.). – *Readings in game theory and political behaviour*, Doubleday, 1954, 74 p.
79. SIMON (H. A.). – *A formal theory of Interaction in social groups* « A.S.R. », avril, 1952, pp. 202-214.
80. SIMON (H. A.). – *Models their uses and limitations*, in WHITE: « The state of the social sciences » (248 B. 170), pp. 66-83.
81. *Simulation in social science: readings*, Harold Guetzkow ed., Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1962, 188 p.
82. *Simulation (La)*. – Département de Mathématiques appliquées, C.E.S. 1969, 46 p., fig. (Centre d'Études Sociologiques, Travaux et Documents, 1).
- 82 bis. SNYDER (R. C.). – *Game theory and the analysis of political behaviour*, in Stephen K. Bailey and C° « Research frontiers in politics and government », 1955, pp. 70-103.
- 82 ter. SOMIT (A.). – *Biology and Politics. Recent Explorations*, Mouton, 1976, 331 p.
83. SORENSEN (A. B.) et (A.). – *Mathematical sociology. A trend report and a bibliography*, Soc. Contemp., 1975, 23, n° 3 (1977), pp. 5-158.
84. SPIRO (H.). – *An evaluation of system theory in Charlesworth* (17 bis B. 239).
85. STONE (J. P.) et al. – *The general inquiries. A computer approach to content analysis*, Cambridge Mass., MIT Press 1966, 651 p.

80. SWAAN (A. de), *Coalition Theories and Cabinet Formations*. – Elsevier, Amsterdam, 1973, 333 p.
- 86 bis. *Systems Behaviorist*, Harper and Row, 1972, 320 p.
87. THEIL (H.). – *Economics and information theory*, Rand McNally N. Y., 1967, 488 p.
- 87 bis. VIET (J.). – *Input-Output. Essai de présentation documentaire du système de W. Leontieff*. Mouton, 1966.
- 87 ter. WALLISER (O.). – *Systèmes et modèles. Introduction critique à l'analyse des systèmes*, Seuil, 1977, 248 p.
- 88 WHITE (L.D.). – *The state of the social sciences*, Chicago Univ. 1956, 504 p.
- 88 bis. WHITELEY (P.), ed. – *Models of political economy*, Sage modern. pol. series, vol. 4, 1980, 300 p.
- *88 ter. WIENER (N.). – 1954, trad. *Cybernétique et Société*, éd. des deux Rives, 1962, 250 p., coll. 10-18.
- *89. WILLIAMS (J. D.). – *La stratégie dans les actions humaines, les affaires, la guerre, les jeux*, Dunod, 1956, 278 p.
- 89 bis. WILSON (F.L.). – *Les groupes d'intérêt sous la V^e République : Test de trois modèles théoriques de l'interaction entre groupes et gouvernement*, R.F.S.P. : n° 2, avril 1983, pp. 220-253.
90. ZETTERBERG (H. L.). – *On axiomatic theory in sociology*, in Lazarsfeld (52), pp. 535-540.

سرنديبية^(١) serendipity ، وهي كلمة رجعت عصرية مع اكتشاف البنيسلين ، الذي يشكل مثلاً ممتازاً عليها.

إن السرنديبية تتطلب روح الملاحظة ولكنها تتطلب أيضاً شيئاً آخر. يجب أن يتصور الباحث فيما وراء الواقعة الملاحظة، دلالتها وعلاقاتها الممكنة مع عناصر أخرى، وأن يحتفظ، حتى خلال الملاحظة، بطريقة ذهنية نظرية.

ب) إنه يعيد الصياغة.

وفي حين تركز السرنديبية على تناقض ظاهري يجب حله، توجه إعادة صياغة النظرية بالأحرى واقعة ملائمة، ولكنها مهمة حتى ذلك الحين، وتتطلب توسيعاً للمخطط المفهومي.

لقد تبين مالينوفسكي وهو يدرس السحر ودوره في العادات التروبرياندية أن هذا السحر كان مستعملاً لأنواع الصيد التي تمثل مظهراً خطراً، ومن هنا كانت ضرورة ادخال علاقة جديدة بين الخطر والسحر، في مفهومه عن السحر.

ج) إنه يعيد التوجيه

إن التقنيات الحديثة: التلفزيون والسينما توجه البحث نحو مبادئ تطرح فيها مشكلات جديدة.

د) إنه يوضح المفاهيم.

إن كل نظرية تستتبع مفهمة. وفقدان الدقة في التعريفات متكرر لسوء الحظ في العلوم الاجتماعية، وعلى المستوى المجرد لأشياء يراقبه. والبحث على العكس من ذلك لارحمة فيه. فإثارة التماسك الاجتماعي أو المعنويات في المشروع، ميدانياً، تتطلب اعطاء تعريف دقيق مزود بمعايير وقرائن.

إن ضرورة البحث والنظرية يقرها الجميع في الوقت الحاضر. ولم تعد المناقشات تتناول الا النسبة ومناطق الاقتسام.

(١) ان كلمة سيرينديبي مكونة من الجذر سيرينديب Serendip ، وهو الاسم القديم لجزيرة سيلان الذي اشتقه هوراس والبول Horace Walpol انطلاقاً من عنوان قصة خرافية ، «امراء سيرينديب الثلاثة» ، التي كان أبطالها يقومون دائماً باكتشافات غير متوقعة بفضل فطنتهم.

الجزء الثاني

البحث الأساسي والبحث التطبيقي^(١)

420- الصعوبات.

تثير هذه المشكلة صعوبات تطبيقية وصعوبات مبدأ، ولكنها ذات طبيعة نفسية خاصة. ولكي نحل الصعوبات الأخيرة نصطدم بموقفين متناقضين. أحدهما وريث الماضي وهو يرى أن العلم موضوعي، والآخر أحدث وهو يرى أن العلم وجد لخدمة الإنسان. والعلوم الاجتماعية الأنسية تقليدية تعاني خاصة من هذا الغموض.

والعلم الأساسي والعلم التطبيقي يختلفان من حيث طبيعة الموضوع الذي يدرسانه. فموضوع العلم التطبيقي أكثر وضوحاً وتحديداً وحسية. والعلم التطبيقي يتطور عامة بصفته امتداداً للعلم الأساسي ويفيد إذا من نتائج يقدمها العلم النظري. ولكن العلم التطبيقي يسبق غالباً المعرفة العلمية. وفي هذه الحالة يقدم العلم التطبيقي عناصر للبحث الأساسي مثله في ذلك مثل البحث المحسوس الذي يمثل العلم التطبيقي أحد مظاهره. إن مفهومي المعنويات والدور طبقاً في علم النفس الصناعي قبل أن تحددهما النظرية. والأبحاث المرتبطة بالتدخل الاجتماعي النفسي تشكل في أيامنا قطاعاً يسبق فيه العلم التطبيقي العلم الأساسي. وفي الوقت الحاضر يستهوي الرأي بشكل متزايد غايات العلم، عبر تطبيقاته، أي أنه يحكم على الوقائع دون أن يعرف النظريات. فالسببية في العلوم مباشرة، مدهشة على مختلف الصعد. يقول ستوتزل: إن هبة العالم لاتعود إلى مايلم بل إلى مايستطيع. فهو صانع معجزات قبل أن يكون موسوعياً^(٢). وهذه المسؤولية المباشرة والظاهرة أصبحت أحد معايير العلم.

أما في العلوم الإنسانية فالسببية تبقى على العكس فردية مجزأة وصعبة المنال غالباً كما رأينا. وقبل أن نتناول العلوم الإنسانية لنر كيف طرحت مشكلة العلاقات بين العلم الأساسي

(١) يتكلم بعضهم أيضاً عن «البحث الموجه». وهو ينطبق على بحث يوجه عقده، بحث يهدف إلى حل مشكلة.

(2bis) (22bis).

(٢) (27).

والعلم التطبيقي في العلوم عامة ، لأن تطور كل منها يختلف بايقاع المراحل ولكن اتجاهاتها جميعاً تبقى متشابهة .

أولاً: تطور العلاقات بين البحث الاساسي والبحث التطبيقي في العلوم

421 - 1- قبل حرب 1940 .

حتى الحرب العالمية الأولى يمكننا أن نقول تقريباً: إنه حتى الحرب العالمية كان يتم التمييز بين العلماء من جهة ، ومن يسميهم الانكليز scientists ونسميهم المهندسين ، من جهة ثانية .

كان العلماء يتابعون مهمة نبيلة : هي اكتشاف قوانين الطبيعة ، التي وجد الآخرون بعد ذلك تطبيقها . لقد صرح البروفسور رولاند Rowland عام 1879 أن «من ينبت نباتي عشب في مكان لم يكن فيه سوى واحدة هو فاعل خير للإنسانية ، ولكن من يكتشف قوانين نمو العشب ، بكده الشديد ، هو فكرياً متفوق وهو الأكثر علماً والأكثر خيراً .» وحتى القرن التاسع عشر كانوا يعتبرون الاختراع ثمرة العبقرية ، متصوراً خاصة على أنه إلهام . وكانوا يصورون بطيية خاطر واطا Watt الطفل وهو يحلم أمام مقلاته ، وفيما بعد يصورونه مخترعاً للآلة البخارية . ولكنهم كانوا يغفلون أن يشيروا إلى أنه في غضون ذلك ، كان مرتبطاً بمجموعة من اختصاصي العلوم التطبيقية ، وأنه كان يعمل كثيراً . إننا نعرف في الواقع ، أن العبقرية ليست الاصبراً طويلاً ، ولكن تذوق الاشياء الخارقة كان يجعل الجمهور يتقبل بطيية خاطر ، اقتران كائن حدد القدر مصيره مسبقاً بمصادفة خارقة . وحتى القرن التاسع عشر كان أساتذة الجامعات والعلماء والهواة والصناع المهرة يتواصلون ويطلعون على نتائج أعمالهم بفضل شركات صغيرة اقلية . لقد كانت المصادفة والعلاقات الشخصية تسود تطور العلوم . وكان الازدهار التقني في القرن العشرين على قدر من السرعة بحيث بدأ السعي الى تنظيم هذه التجمعات في مؤسسات . وبين عامي 1825 و 1875 بدأت تحل بالتدريج محل المعلومات الشخصية معلومات أكثر عمومية ، ونشرت الأبحاث ، الخ .

إن الوظيفة الاجتماعية التي نسميها اليوم ثقافة ، أي الصلة بين المعارف العلمية وعمليات الانتاج وحاجاته تمارس عشوائياً في قطاع أوسع نسبياً مع الجماعة المتعلمة . ولاشيء منظم تنظيمياً حقيقياً ، على الأقل في بريطانيا وفي فرنسا . فرؤوس الأموال غزيرة والشركات من حجم متوسط . وهي تحاول استعمال أساليب جديدة فتنجح أو تتلاشى . إن ألمانيا وحدها نظمت العلاقات بين البحث والصناعة بفضل الطاقة والحس الواقعي

للجامعيين الألمان الذين أدركوا فائدة التقنية منذ البداية. وفي عام 1900 نستطيع أيضاً القول: إن العلم والصناعة هما نظامان اجتماعيان منفصلان (باستثناء ألمانيا)، بدون اتصالات. وتنفل الأشخاص بل الأفكار بينهما يتم بصعوبة.

وخلال الحرب العالمية الأولى عين الرئيس ويلسون Wilson توماس اديسون Thomas Edison على رأس لجنة مستشاري البحرية، وطلب إليه أن يعين عدداً من الأشخاص. لقد قال اديسون: «يمكننا أن نأخذ رياضيين للحالات التي يكون فيها أمور تحتاج إلى حساب» وهذا التفكير مناظر لتفكير وزير الحرب الذي عرضت عليه شركة كيميائية كبيرة خدماتها فشكرها قائلاً: إن خدماتها ليست مفيدة، لأن لديه كيميائياً في الوزارة.

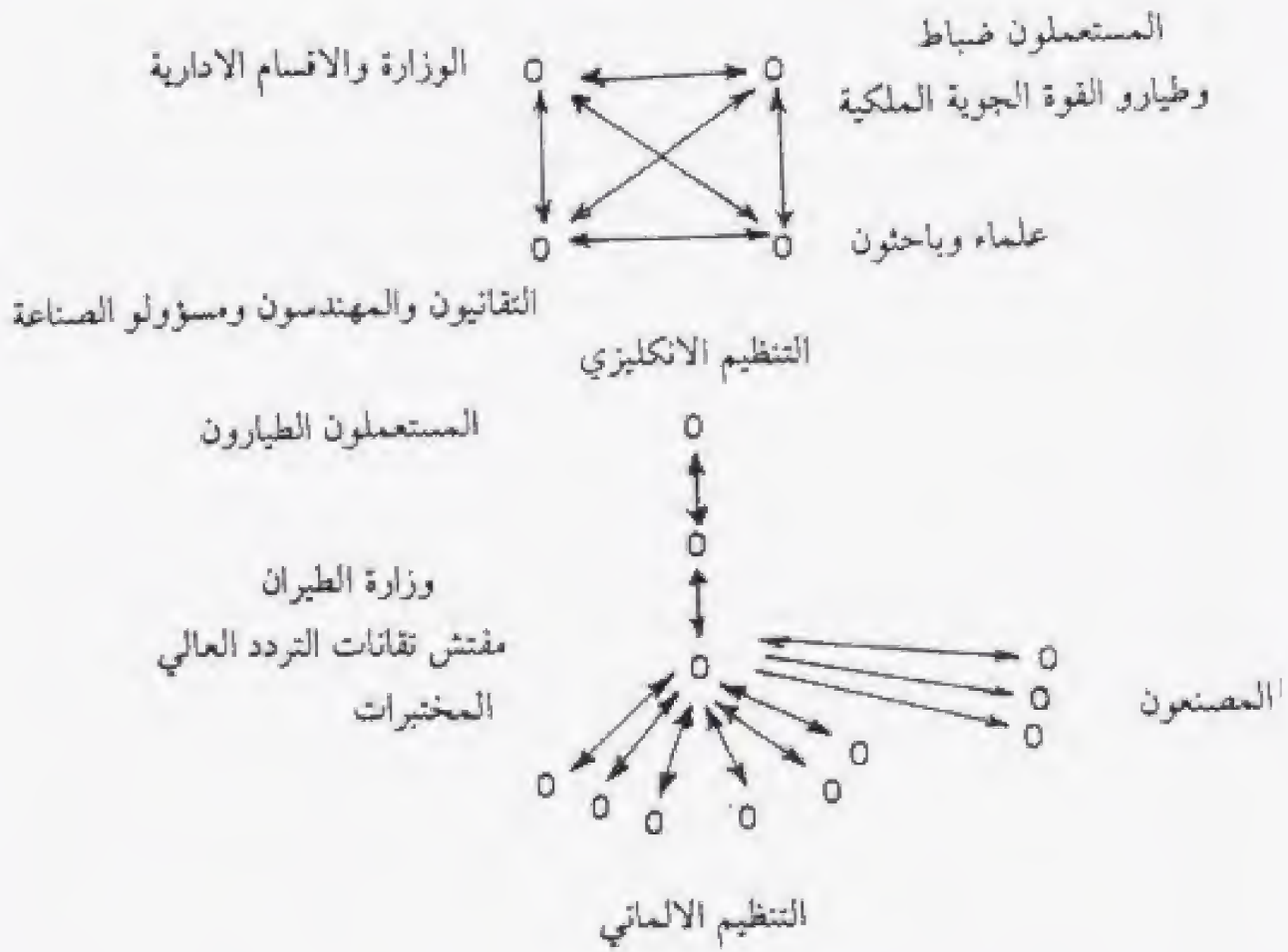
422-2- خلال الحرب العالمية الثانية.

في عام 1940 تغير المشهد كلياً، فقد اجتاح العلماء الوزارات واللجان. والسبب الأول هو بالتأكيد القوة المفترضة التي يمتلكونها، بصفتهم عوامل انتصار، وكذلك لأنهم يحتاجون من أجل التحقق من نظرياتهم وتطبيقها، إلى مختبرات هامة ومبالغ ضخمة من المال، تستطيع الدولة وحدها أن تقدمها لهم.

ويجب أن نسجل أيضاً أن العالم يتبنى وجهة نظر أكثر خبرية ونفعية غالباً. والتطبيق يجعله أكثر اهتماماً، لأن النتائج المتوصل إليها تؤثر في متابعة تجارب جديدة. والمهندس من جانبه يتعلم التفكير تبعاً لنظريات، فينظم علمياً تجربته. وكل منهما يتقدم خطوة نحو الآخر وعلى هذا اللقاء قام التقدم الحديث لعلم الذرة.

وتاريخ الرادار يوضح كيف اتاحت مرونة الانكليز وفكرهم العملي لهم استدراك التأخر ازاء الألمان ويبين جيداً أيضاً أهمية الصلة المباشرة والملموسة بين النظرية والبحث التطبيقي. لقد كان العلماء في بريطانيا يهتمون بمشكلة أصداء الموجات الهرتزية. فسأل وزير الطيران المختبر الوطني للفيزياء: هل بالإمكان إيقاف الطائرات بواسطة الأشعة الهرتزية المرسله من الأرض (شعاع الموت الشهير) ؟ وأجاب العلماء بالنفي، ولكنهم اقترحوا أعمالاً حول كشف الطائرات بواسطة (الراديو T.S.F). وبدءاً من عام 1935 تمركزت الأعمال المتعلقة بالرادار في محطة البحث الحكومية وكلفت شركتان خاصتان بصناعة الأجهزة. وفي عام 1939 جند الفيزيائيون الجامعيون في المركز الحكومي. وهذا المركز إذا يجمع العلماء والتقنيين وممثلي الصناعة والاداريين وموظفي وزارة الطيران وكذلك المستعملين: ضباط القوة الجوية الملكية. وكان المدير صاحب فكرة تنظيم ما كان يسميه «مجلس الأحده» في مكتبه، وهو مجلس يضم كل من تعنيهم المشكلة. لقد كان هناك

إذا تبادل وجهات نظر بين الضباط المسؤولين عن الطيارين، الذين يعرضون حياتهم للخطر والمهندسين المكلفين بمشكلات التصنيع التقنية والعلماء الذين كان ينبغي عليهم أن يحلوا المشكلات على مستوى التصميم النظري. وهؤلاء جميعاً وضعوا عام 1940 الرادار الستيمري.



وما كانت العلاقات الادارية اللاشخصية لتعطي هذا الفهم المباشر الانفعالي بقدر ما هو فكري، للحاجات والمشكلات المختلفة التي كان يصطدم بها كل على مستواه. وقد ظهر تنظيم آخر مختلف كلياً في ألمانيا. فقد كان الرادار موضوعاً لأعمال متقدمة قبل عام 1939، أوقفت ثم استؤنفت خلال الحرب عندما عين مفتش لتقنيات التردد العالي. وكان هذا المفتش مكلفاً باستلام تقارير من وزير الطيران عن حاجاته من جهة، وتوزيع الطلبات بين المختبرات وفي الوقت نفسه بتنظيم نظام معلومات بين هذه المختبرات من جهة ثانية. ولم تكن المختبرات إذا اتصلت مع المستعملين مباشرة. ولذلك لم تكن تلبي حاجاتهم الا بشكل ناقص لأنها لم تعرف حاجاتهم الا من خلال الشاشة البيروقراطية

المزدوجة للمفتش ووزارة الطيران. والمسؤولون عن العمليات العسكرية لم يكونوا من جبهتهم مطلعين على التجديدات التقنية التي كان من الممكن أن يلائمها مع حاجاتهم. وهكذا، فبعد أن كان الألمان متفوقين تقنياً على الإنكليز في البداية، فقدوا تقدمهم بسبب تنظيم شكلاني يهمل الاتصال بين المنظرين والتقنيين والمصنعين والمستعملين. ويمكننا أن نوضح بيان اجتماعي sociogramme (راجع الرسم السابق) التصورين البريطانيين والألماني.

423. - 3- منذ الحرب: حسنات البحث التطبيقي وسيئاته.

يأخذ الصناعيون والحكام على الجامعيين أنهم مبالغون في الفردانية، ومن هنا كان تشتت جهودهم. وهكذا فإن أعمال المختبر في الوقت الحاضر لا يمكن أن تكون ثمرة جهد فردي. ومع ذلك فقد سبقتنا أميركا في طريق العمل ضمن فريق وطريق البحث التطبيقي، وقد بين كاتب أميركي: هو وايت Why! في كتاب كان له صدى كبير هو: رجل التنظيم، كم بدت علاقات العمل الأميركية خطرة! لقد قال: إن العلم في فكر الشعب الأميركي يعني استعمال الفكر. معرفة كيف؟ لا التساؤل: لماذا؟. إن العالم الحقيقي إذا مولع به لماذا. ولهذا السبب لا رغبة له في الدخول في الصناعة الخاصة، حيث تعرض عليه صعوبات محدودة، عملية، بينما يقض مضجعه شيء آخر مختلف تماماً. وأرباب العمل لا يرغبون دائماً في أن يدفعوا أجر مهندسين ليتابعوا أعمالاً لا تؤدي إلى شيء. ومع ذلك فالتطبيقات ذات المردود المالي الأعلى هي جميعاً ناتجة عن الأبحاث الأساسية.

إن مخترع خيط النبلون والاس كاروثر Wallace Carruthers كان في هارفارد حيث درس البنية الجزيئية. ولم يكن اكتشافه سوى مادة ثانوية، ومظهر لبحثه الأساسي. إن أدبا أميركيا غزيراً يطالب بأن يعي العلماء فائدة العمل أولاً من أجل الشركة، ولكن وايت يقول أيضاً: «إن العالم الحقيقي لا يستطيع أن يكون رجل شركة، إن شركته الوحيدة هي العلم». أوجب الاختيار بين العمل في فريق أو العمل الفردي؟ بين البحث الأساسي أو البحث التطبيقي؟ إننا لا نستطيع أن نعارض بينهما بشكل مجرد، فكل منهما ينبغي أن يتدخل على مستواه، ولكل منهما دوره الذي عليه أن يقوم به. إن الفريق بذاته ليس خلاقاً. والناس يستطيعون أن يناقشوا معلومات ويتبادلوها، وأن يحرض بعضهم بعضاً ويتفقد بعضهم بعضاً، إنهم لا يفكرون بطريقة جماعية. والعمل في فريق ثمين بخصوص بعض أعمال الملاحظة والمواجهة والتنفيذ، ولكن التفكير يبقى عمل الأفراد المنعزلين. إن أبواب الكوداكروم صنع في المختبرات، ولكنه اخترع في حمام! إننا لم نزل في فرنسا بعيدين عن العتبة النقدية، ويمكن أن يستمر الجهد أيضاً في اتجاه التنسيق والعمل في فريق.

ثانياً : تطور العلاقات بين البحث الاساسي والبحث التطبيقي في العلوم الاجتماعية^(١)

424- التقاليد الأنسية للعلوم الاجتماعية.

إن الموقف المزدوج الخاص بمفهوم العلم، الموضوعي والتفني معاً، يضغط بشده على العلوم الاجتماعية في علاقاتها بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي. فتقليدها الأنسي وموضوع أعمالها ذاته، يجعلها خجولة تجاه الأبحاث التطبيقية والمقاومة لما يتحول بسهولة إلى محاولات معالجة ورصفات. ومع ذلك، فانتساع العلوم الاجتماعية المفاجيء في مناخ علم تطبيقي ورغبتها في أن يعترف لها بمكانة علمية وأخيراً كثرة المشكلات التي تطرحها الحياة الواقعية، تجبرها على أن تتخذ موقفاً.

425- 1- لمحة تاريخية.

لا يوجد، في الأصل، بين البحث والتطبيق وسطاء مماثلون للمهندسين المحترفين الذين يجعلون التقدم العلمي ممكن الاستعمال في الصناعة. وفي العلوم الاجتماعية حل عالم الاجتماع ذاته في البداية المشكلات النظرية وتطبيقاتها. وقد أدى التطور المفاجيء للعلوم الانسانية وعدد المشكلات السياسية التي طرحت على أرباب العمل والمربين. الخ، إلى ظهور وسطاء وتعدددهم منذ بضع سنوات: مستشارين وعلماء نفس آتين من مكاتب تنظيم، ظهرت معهم الصعوبات الأولى. والواقع أن علماء الاجتماع وعلماء النفس يبدون قلقاً من الاستعمال الذي قد يتم لأبحاثهم ولاسيما التشويه الذي قد تتعرض له. وهذا القلق على درجة من المشروعية بحيث إن تركز السلطات: السياسية والاقتصادية والصناعية، إن لم نذكر الأخطار التسلطية السياسية، يكفي لكي تكون المشكلة الآن مطروحة. ولكن الصلة بين البحث الأساسي واستعماله ترتدي، بخاصة في العلوم الاجتماعية، مظهراً خاصاً، بسبب موضوع هذه العلوم واختلافات وجهات النظر التي تفصل الباحث عن المستعمل.

(١) إننا لانتالج في هذا الكتاب مشكلات التمويل (راجع 25 والمراجع).

إذا كانت الاتصالات بين العلماء والمستعملين ضرورية غالباً، فإنها تخلق كمية كبيرة من الصعوبات في العلوم الاجتماعية. فالاختراع على مستوى الصناعة يقوم على إيجاد حل لمشكلات فيزيائية أو كيميائية. فإن لم يكن المهندسون والصناعيون على درجة واحدة من معرفة القوانين الفيزيائية، فإن لديهم على الأقل المفهوم نفسه. أما في العلوم الانسانية فعلى العكس تتطلب طبيعة المشكلات في طريقة طرحها بالذات، اختياراً، توجهها فكرياً. إن كل شيء إذا يميز وجهة نظر العالم أو الباحث أو الجامعي، بل لغته، عن وجهة نظر مدير الشركة أو حتى الحاكم. إن متطلبات وجودهم ليست من الطبيعة ذاتها. والزمن ليس له لدى هؤلاء وهؤلاء الدلالة نفسها. والأمر الهام أخيراً لا يصدر بخاصة عن المقياس ذاته.

إننا نجد هنا هذا المفهوم للمسؤولية الذي أثير سابقاً. فعلى خلاف العلوم الفيزيائية، لا يبدو العالم في العلوم الاجتماعية هو المسؤول. وإذا كان يعرف كثيراً فإن لدينا الانطباع بأنه لا يستطيع القيام بشيء ذي أهمية. أما رب العمل فعلى العكس، رجل يأخذ قرارات لها نتائج على درجة متباينة الخطورة، ولكنها تنتمي إلى الواقع، وتؤثر في الاقتصاد وفي غالب الأحيان تغير، في حياة الآخرين: فالتسريح والتوظيف وتعديلات الورشات وارتفاع الأسعار، الخ تشكل مقاييس هامة بشكل مباشر وموضوعي، مهما كانت قيمة رب العمل. إن الجامعي والعالم يستطيعان تخيل فرضيات بل نظريات، لأن نتائجها نادراً ما تكون مرئية مباشرة. إن ما يقدمه السيد X لنظرية الاتصالات يمكن أن يكون هاماً على صعيد التفسير العلمي، ولكنه لن يهم رب العمل مادام غير ممكن التطبيق على حلول ملموسة. إن كلمة هام ليس لها لدى هذا أو ذاك المدلول نفسه. فليس لهما إطار مرجعي واحد.

ويمكننا القول: إن المعارف الأكثر نفعا، في الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية، ليست الأكثر أهمية وإن الأكثر أهمية للمنظرين ليس بالضرورة وبشكل فوري الأكثر مردوداً على المستعملين. ومن هنا كانت خيبة هؤلاء عندما يتوجهون إلى علماء الاجتماع لحل مشكلاتهم.

427 - 3- الاتصالات بين الباحث والمستخدمين⁽¹⁾.

إن المستعمل الذي يتجه إلى عالم نفس اجتماعي تتوافر فيه عامة الشروط التالية:

- 1- إنه يدرك المشكلة المطروحة، ولكنه يجهل طبيعتها. لتتخيل ان رب عمل يحس

(1) (2 ter) ، (10) ، (14 bis)

أن جو بعض الورشات يتفاهم وينسب هذا الأمر إلى رغبة العمال في الحصول على زيادة في الراتب لا يريد أو لا يستطيع أن يمنحها لهم، بينما يأتي الاستياء من ورشة يعاقب فيها بقسوة رئيس عمال متسلط جداً. إن خطأ التشخيص قد يعود إلى الجهل، وقد يساعد على تمويه المشكلة، إن كان رب العمل يخمن السبب الحقيقي للاستياء، ولكنه يفضل الاعتقاد بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً من أجله.

2- إنه يتصور حلاً ممكناً. فرب العمل الذي لا يجد حلاً على الرغم من خبرته، يجازف بالاعتقاد بأنه لا يوجد حل. وكذلك، يستطيع الأبوان اللذان لا يدرسان طفلهما القول: «لا نستطيع أن نعمل شيئاً لقد حاولنا كل شيء...» وربما جربا كل وسيلة، باستثناء تلك التي قد تناسب طفلهما، وقد ينصحهما المعالج النفسي بإبعاده عن الأسرة لبعض الوقت لأن الخلافات بين أبيه وأمه تؤثر في حياته النفسية.

3- إنه يتبنى موقفاً تجريبياً أزاء التجديد. فإذا أصر الوالدان، معتقدين أن ولدهما لا يستطيع أن يكون في أي مكان آخر أفضل منه في بيته، حتى مع خلافات بينهما كل مساء، وإذا اعتقد رب العمل أن توظيف عالم نفس مستشاراً يكلف غالياً وأنه لا يفيد شيئاً، فإن استعمال المعطيات النفسية والاقتصادية سيكون مستحيلًا. يجب النضال هنا ضد ما يسمى عقدة الاكتفاء *complexe de suffisance*، التي تحت الأفراد على عدم قبول فكرة أن شروط نشاطهم يمكن أن تتحسن. إن مثلاً نموذجياً هو مثال الصناعيين الأوروبيين الذين زاروا الولايات المتحدة ضمن إطار مخطط مارشال^(١)، ونسبوا دائماً اختلافات الانتاجية إلى الآلات، ولم ينسبوا أبداً إلى عنصر أو تنظيم أو سواهما، مما يقحم في القضية تصوراتهم الخاصة وامكانيات تحسينها.

ولكي نجتمع الشروط الثلاثة السابقة، وبتعبير آخر لكي ترجع دوائر حكومية أو خاصة إلى متخصصين في العلوم الاجتماعية يجب أن تكون لديها معلومات عما يوجد، وعما هو ممكن. والباحث من جهته، نزاع دائماً إلى عدم إعطاء رجل السياسة أو الصناعي الذين يرجعان إليه حقهما من التقدير أو المبالغة في ذلك التقدير، ويخيب أمله أن يجد، أن أياً منهما لا يملك في الغالب فكرة واضحة عن هدف البحث وأنه لا يطرح المشكلات في صيغ

(١) مخطط مارشال حمل اسم مقترحه: وزير الدولة الأمريكي جورج مارشال الذي اقترح بموجبه عام 1947 على أوروبا، وقد كانت تمناني بعد خروجها من الحرب منهكة القوى، حالة عدم استقرار تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر، أن تقدم لها الولايات المتحدة الدولارات التي تحتاجها، بشرط أن يحدد الأوروبيون احتياجاتهم ويؤمنون توزيعها فيما بينهم. - المترجم.

ملائمة. إن من الضروري إذاً أن نجد قاعدة تفاهم بين الموقف ولغة الباحث ولغة الصناعي. ويمكننا أن نأخذ على المستعملين أنهم يحاولون الايحصلا من علماء الاجتماع الا على «وصفات»، ولهذا السبب يفر علماء الاجتماع بحق، وأنهم لا يقبلون الواقعة النفسية والزمن النفسي، بصفتها معطيان واقعيان على قدم المساواة مع الواقعة الفيزيائية أو الزمن المحسوب بدقة. ويمكننا، من جهة أخرى، أن نأخذ على الباحثين في العلوم الاجتماعية، ميلهم إلى البقاء في برجهم العاجي العقلي (على صعيد اختيار المشكلات التي يجب حلها وعلى صعيد التعبير، لأن لغتهم الخاصة تبدو في الغالب غير مفهومة)، والأكثر خطورة في النهاية، هو فقدان الحس السليم.

428- مراجع.

1. ANDRESKI (S.). - *Les sciences sociales, sorcellerie des temps modernes*, trad. A. et C. Rivière, Paris. P.U.F. 1975, 277 p.
- 1 bis. ARCHIBALD (K.A.). - *Alternative orientations to social science utilization*. « Inform. Sc. Soc. » (1970) 9, n° 2, pp. 7-34.
- 1 ter. ARDOINO (J.). - *Du psychosociologue. Essai sur les ambiguïtés et les significations d'une pratique*. « Connexion », 1975, n° 13, pp. 55-76.
2. BENNIS (W.G.), BENNE (K.O.) and CHIN (R.) [ss. dir. de]. - *The Planning of change*, New York, éd. Holt and Reinhardt, 1962, 781 p.
- *2 bis. BIE (P. DE). - *La recherche orientée* in (216 B 170), pp. 686-761.
- 2 ter. BLUMER (M.). - *The uses of social research. Social investigation in public policy-making*, Boston, Allen and Unwin, 1982, 184 p.
3. CAPRANICO (S.). - *Un psychosociologue dans l'entreprise : récit d'un parcours*, « Connexions » (1977), n° 2, pp. 67-80.
- 3 bis. CAZENEUVE (J.). - *Des métiers pour un sociologue*, Éd. France-Empire, 1978, 253 p.
- 3 ter. CHAMBOREDON (J.C.). - *Sociologie de la sociologie et intérêts sociaux des sociologues. La sociologie américaine et l'héritage français à propos d'un livre de Terry Clark sur l'histoire de la sociologie en France*. « Actes Rech. Sc. Soc. », 1975, n° 2, pp. 2-17.

4. CHARBONNIER (G.). – *Entretien avec P. Aigrain sur l'homme de science dans la société contemporaine*, P.U.F. 1967, 132 p.
- 4 bis. CHIVA (T.). – *Les périodiques scientifiques : leurs forces et faiblesses*, « Rev. intern. Sc. soc. » 1974, 26, n° 3, pp. 411-425.
- 4 ter. CLARK (J.T.). – *Prophets and Patrons. The French University and the Emergence of the Social Science*, Cambridge (Mass.) Harvard Univ. Press. 1973.
5. *Communication et diffusion des sciences sociales*, « Rev. intern. Sc. soc. », 1974, 26, n° 3, pp. 407-583.
- 5 bis. CRAWFORD (E.), MAZOYER (M.A.), BARTHELEMY (C.) – *Aperçu des structures d'exécution de la recherche en sciences sociales en France*, « Progrès. Sc. » 1974, n° 172, pp. 21-39.
6. *Développement (le) des sciences sociales en France au tournant des années 60*. Actes pub. ss. dir. A. DROUARD, CNRS, 1983, 185 p.
- 6 bis. GOULDNER (A.W.). – *Theoretical requirements of the applied social sciences*, in : « A.S.R. », vol. XXII, n° 1, 1957, pp. 92-102.
7. GRAWITZ (Madeleine). – *L'homme de l'organisation*, in : « Les Cahiers de la République », n° 13, mai-juin 1958, pp. 6-24.
8. GREENWOOD. – *The practice of science and the science of practice*, in BENNIS : « The planning of change » (2).
- 8 bis. HESS (R.). – *La sociologie de l'intervention*, 1981, P.U.F., 216 p.
9. IMPACT. – *Science et Société*, Revue publiée par l'UNESCO.
10. KOLAK (S.), MACDOUGALL (J.) *Teaching with Engineers and Scientists. What role for sociology ?* Human Soc. USA 1982, 6 n° 2, 162-175.
11. KORNHAUSER (W.). – *Scientists in industry*, Berkeley, Los Angeles, University of California Press, 1963, 230 p.
12. KOURGANOFF (V.). – *La recherche scientifique*, P.U.F., 1965, (Que sais-je ?), 126 p.
- *12 bis. LASSWELL (H. D.). – *La stratégie de la recherche*, « Esprit », n° 1, 1959, pp. 46-58.
13. LAW (J.). – *Enrôlement et contre-enrôlement, les luttes pour la publication d'un article scientifique*, « Information sur les sciences sociales », 22, 2, 1983, pp. 252-281.
- 13 bis. LAZARSFELD (P.), REITZ (J.G.). – *An introduction to applied sociology*, N.Y., Oxford, Amsterdam, Elsevier, 1975, 196 p.
14. LEMAINE (G.). et al. – *Les laboratoires de recherche fondamentale : de l'atelier à l'usine*, Paris C.N.R.S. 1982. 216 p.
- 14 bis. LIKERT (R.), et LIPPITT (R.). – *L'utilisation de la Science Sociale*, pp. 664 à 739 in Festinger et Katz (8 bis B. 198).

15. MC CLUNG (L.). – *Individual and organizational research change in sociology*, in : « A.S.R. », vol. XIV, tome I, 1951, pp. 701-707.
16. MARÉCHAL (A.). – *Les problèmes de la recherche scientifique moderne*, « Revue de la Défense Nationale », 21 mars 1965, pp. 353-363, avril 1965, pp. 518-528.
- 16 bis. MARUYAMA (M.). – *Endogenous Research vs « Experts » from outside*, « Futures » 1974, 6, n° 5, pp. 389-394.
17. MERTON (R. K.). – *Éléments de méthode sociologique* (149 B. 170).
- *18. MERTON (R.) et LERNER (D.). – *Le Social Scientist en Amérique*, in LASSWELL (H.D.) : « Les Sciences de la Politique aux États-Unis », pp. 242-299 (62 bis B 239).
19. MILLIKAN (M.F.). – *Sciences Sociales et action politique*, « Esprit », n° 1, 1959, pp. 59-71.
20. MONTLIBERT (C.), DE MORIN (M.). – *L'enseignement de la psychologie sociale et de la sociologie aux cadres d'entreprises*, « Rev. fr. soc. » juillet-septembre 1968, pp. 375-389.
21. PELS (D.G.), ANDREWS (F.M.). – *Scientists in organizations. Productive climates for research and development*, New York, London, John Wiley and Sons, 1966, 318 p.
22. – *Recherche (La) en sciences sociales et humaines*, éd. provisoire, Documentation française 1964, 288 p.
- *22 bis. – *Recherche orientée multidisciplinaire (La)*, « Rev. int. sc. soc. », vol. XX, n° 2, 1968.
- 22 ter. REGNIER (A.). – *La crise du langage scientifique*, ed. Anthropos Paris, 1974, 405 p.
23. SEASHORE (C.) and EOMOND (E.V.). – *The Consultant Trainer role in working directly with a total staff*, in : « The Journal of Social issues », vol. XV, n° 2, 1959, pp. 36-42.
- *24. SHILS (E.). – *Éthique de la Recherche*, in : « Esprit », n° 1, 1959, pp. 83-96.
- 24 bis. *Social (the) contexts of research*. – New York, John Wiley, 1972, 409 p.
25. *Sociologie et Industrie : une interrogation mutuelle*, in « Revue trimestrielle de l'Association d'étude pour l'expansion de la recherche scientifique », n° 19, novembre 1963.
26. – *Sciences Sociales (les) et la politique des gouvernements*, O.C.D.E., 1966, 118 p.
- 26 bis. SPENGLER (J.J.). – *Is social science ready ?* « Soc. Sci. Quart. » U.S.A., 1969, 50, n° 3, pp. 449-468.

27. STOETZEL (J.). – *Introduction à la psychologie sociale*, in « Bull. Psych. » vol. XIII, n° 170, pp. 175-181.
- *28. TRIST (E.), – *Organisation et financement de la recherche*, in (216 B 170), pp. 826-979.
- 28 bis. USEEM (M.). – *Government Influence on the Social Science Paradigm*. Sociol. Quarter, 1976, 17, n° 22, 146-161.
- *29. VIET (J.). – *Les sciences de l'homme en France. Tendances et organisation de la recherche*. Paris, La Haye, Mouton, 1966, 259 p.
30. WATSON (J.D.). – 1968, trad. franç. *La double hélice*, 1968, R. Laffont, 216 p.
31. WEISS (C.H.). – *Using Social Research in Public Policymaking*. Lexington books, 1977, X, 256 p.
- *32. WHYTE (W.H.). – *L'homme de l'organisation* (105 B. 239).
33. ZUBAIDA (S.). – *What is scientific sociology?* « Econ. Soc. », 1974, 3, n° 1, pp. 69-83.

ثبت المصطلحات

- A -

Abstraction	تجريد
Abstrait	معجرد
Adaptation	تكيف
Aléatoire	عشوائي
Analyse systémique	التحليل النظامي
Anamnese	سوابق المريض
Approche	مقاربة

- C -

Cas (étude de)	دراسة الحالة
Casualité externe	سببية خارجية
Casualité interne	سببية داخلية
Changement	تغير
Classification	تصنيف، تبويب
Coéfficient de corrélation	معامل الارتباط
Coéfficient de fidélité	معامل الثبات
Collectivité	جماعة
Complexe de suffisance	عقدة الاكتفاء
Concept	مفهوم
Corrélation	ارتباط
Corrélations fonctionnelles	ترابطات وظيفية
Crère	معيار

- D -

Définition	تعريف
Définition effective	تعريف فعلي
Définition intentionnelle	تعريف قصدي
Définition provisoire	تعريف آني

Dimention

بعد

- E -

Entropie

قصور حراري

Erreure de fait

خطأ مادي

Erreure relative

خطأ نسبي

Expérimentation

تجريب

Expérimentation provoquée

تجريب محرض

Explication

شرح، تفسير

Explication génétique, diachronique

تفسير تكويني تعاقبي

Explication synchronique

تفسير تزامني

Extrapolation

تعميم

- F -

Falsification

تشويه، تزوير

Feed back

تغذية راجعة

Fidélité

ثبات

Finalisme

غائية

Fondement

اساس

- G -

Generalisation

تعميم

Groupes d'intérêts

جماعة اصحاب المصالح

- H -

Hyperfactualisme

واقعية مفرطة

Hypothèse

فرضية

- I -

Indicateur

مؤشر

Indice

قرينة

Indice hiérarchisée

قرينة متدرجة

Indice synthétique

قرينة تركيبية

Input

مخرج

Interchangeabilité

تعاوضية، تبادلية

Interpretation

تأويل

Item

رائز

- M -

Mathématique qualitative

رياضيات نوعية

Mesure

قياس

Mathématique quantitative

رياضيات كمية

Méthode

منهج

Méthode clinique

منهج سريري

Méthode comparative

منهج مقارنة

Méthode descriptive

منهج وصفي

Méthode dialectique

منهج جدلي

Méthode expérimental

منهج تجريبي

Méthode fonctionnelle

منهج وظيفي

Méthode genetique

منهج تكويني

Méthode historique

منهج تاريخي

- N -

Norme

معيار

Notion de paradigme

مفهوم المثال

- O -

Observation armée

ملاحظة مسلحة

Observation clinique

ملاحظة سريرية

Observation non systematisée

ملاحظة غير منظمة

Observation préparée

ملاحظة مهياة

Observation qualitative

ملاحظة نوعية

Observation quantitative

ملاحظة كمية

Opératiounisme

إجرائية

Organicisme

عضوانية

Ouput

مدخل

- P -

Personnalité autoritaire

شخصية تسلطية

Praxeologie	علم الأداء
Precision	دقة
Prevision	تنبؤ

- R -

Recherche appliquee	بحث تطبيقي
Recherche concrete	بحث محسوس
Recherche fondamentale	بحث اساسي
Recherche theorique	بحث نظري
Recherche operationnelle	بحث إجرائي
Refutation	دحض
Rôle	دور

- S -

Structuralisme	بنوية
Structure	بنية

- T -

Technique	تقنية
Theorie de l'information	نظرية الإعلام
Theorie des jeux	نظرية الألعاب
Traitement des donnees	معالجة المعطيات

- V -

Valeur	قيمة
Validite	صدق
Validite empirique	صدق خبري
Validite interne	صدق داخلي
Validite logique	صدق منطقي
Variable	متحول
Variable dependante	متحول تابع
Variable independante	متحول مستقل
Verite	صحة

المحتويات

* * الفصل الاول : نزاعات المناهج

9	265- تعريفات - 1 - المنهج والمناهج .
11	266- التقنيات
12	267- المقاربة
12	268- حدود المناهج والتقنيات
13	269- مراجع

الجزء الاول: الكلائية والفردانية

14	270- نقاش قديم .
----	------------------

الجزء الثاني: الدراسات التفسيرية والدراسات الوصفية.

14	271- مقارنة
16	272- نتيجة الخلاف
16	273- موقف العقلانيين
16	274- موقف الخبرانيين
18	275- مراجع .

الجزء الثالث: المنهج السريري والمنهج التجريبي.

19	276- فكرة عامة .
----	------------------

- 20 277- حدود المنهجين .
24 278- مراجع .

الجزء الرابع: النوعي والكمي

أولاً : تطور العلوم الاجتماعية والرياضيات

- 25 279- الرياضيات والعلوم الاجتماعية
25 280- أية علوم اجتماعية .
26 281- أية رياضيات ؟ .

الجزء الخامس: تحول الأداة الرياضية

- 28 282- التطور .
29 283- الرياضيات النوعية .
30 284- التكميم والقياس .

٢ أولاً : الخصائص المطلوبة في أداة القياس .

- 31 285- 1 - الخطأ والصحة - أ - صحة النظرية العلمية .
31 286- ب - الخطأ المعادي .
31 287- ج - الخطأ النسبي .
32 288- د - الخطأ في الانتقال من النوعي إلى الكمي .
33 289- 2 - مفهوم الثبات والصدق .
33 أ - الثبات .
33 ب - الصدق .
34 290- 3 - الدقة .
35 291- 4 - التحقق من الثبات والصدق .
36 292- نسبة الصدق .

ثانياً: مقارنة بين المناهج النوعية والكمية.

37	293- نقاط المقارنة .
37	294- 1- مقارنة على صعيد الشبكات والصدق .
38	295- 2- مقارنة على مستوى فائدة النتائج .
39	296- 3- ما المأخذ على التكميم .
40	297- مبالغات التكميم .
40	298- تكامل النوعي والكمي .
41	299- مراجع .

❖ ❖ ❖ الفصل الثاني : متطلبات البحث .

الجزء الاول: مراحل البحث.

45	300- المراحل التقليدية
----	------------------------

اولاً: شروط الملاحظة

46	301- 1- الفكر السابقة على الدراسة العلمية .
49	302- 2- التعريف الآني .

ثانياً: بناء الموضوع

50	303- 1- الموضوع الذي يجب بناؤه .
50	304- الواقع الاجتماعي والواقع العلمي الاجتماعي .
52	305- الموضوع الحقيقي والموضع المبني .
52	306- الموضوع المبني والهدف .

ثالثاً: المفاهيم

- 53 307-1- دور المفاهيم .
55 308- الإجرائية .
56 309-2- بناء المفهوم .
57 310- الأدلة والأبعاد .
60 311- تعاوضية القرائن .
62 312- مراجع .

الجزء الثاني: الملاحظة والفرضية والتجريب.

أولاً: خصوصيات الملاحظة في العلوم الاجتماعية.

- 64 313-1- الموضوع الملاحظ بشري .
65 314-2- الملاحظ هو أيضاً كائن بشري .
65 315- أدوات الملاحظة .
66 316- التفكير، أداة بحث .

ثانياً: الملاحظة المنظمة بدرجات متفاوتة .

- 67 317- درجة تنظيم الملاحظة .

ثالثاً: الملاحظة المكتملة بمقدار أو بآخر.

- 67 318- الاستعمال .
68 319- أ - العناصر قابلة للتكميم مباشرة - أ - الإحصاءات .
69 320- ب - قياس الآراء .
70 321-2- ينبغي تكميم العناصر النوعية .

رابعاً: الفرضية

- 70 322-1- تعريفها ودورها .
- 71 323-2- أصل الفرضيات .
- 72 324-3- نماذج الفرضيات .
- 73 325-4- شروط الصحة .
- 74 326- العنصر العشوائي .
- 74 327-5- قيمة الفرضيات .

خامساً: التجريب أو التحقق من الفرضية.

- 75 328- أنواع التجريب المختلفة .
- 76 329- مراجع .

* * الفصل الثالث : مستويات البحث

- 77 330- عموميات حول مفهوم المستوى : المستوى النسبي .
- 77 331- المفهوم التدرجي .
- 78 332- المفهوم الدينامي .

الجزء الأول: الوصف والتبويب

أولاً : الوصف .

- 80 333- الأهداف .
- 80 334- عقبات يجب تجنبها .

ثانياً: التصنيف

81	335- مفهوم التصنيف.
81	336- النمط والصنف.
82	337- تطور مفهوم النمط.
83	338- النمط الحسي.
83	339- التصنيفية المنهجية.
84	340- بناء النمط.
85	341- مراجع.

* * الجزء الثاني: التفسير.

87	342- أزمة التفسير وأسبابها.
87	343- أ - تجزؤ العلوم الاجتماعية.
88	344- ب - التفاوت الزمني.
89	345- ج - مطلب الوحدة الكاملة.
90	346- الوحدة الكاملة مفهوم فلسفي.
91	347- الوحدة الكاملة مفهوم اجتماعي.
91	348-2- التفسير والسببية - أ - السببية في العلوم.
92	349- ب - السببية في العلوم الاجتماعية.
93	350- ج - السببية الداخلية والسببية الخارجية.
94	351- د - السببية والزمن.
95	352-3- التفسير والنظرية.
96	353- نظرية عامة أو نظرية متوسطة.
96	354- مراجع.

الجزء الثالث: مناهج مقترحة لبلوغ التفسير.

98	355- مختلف المناهج المقترحة في علم الاجتماع لبلوغ التفسير.
----	--

*** * أولاً: المنهج المقارن.**

- 98 356-1- نظرة تاريخية .
99 357-2- خصائص المنهج المقارن .
99 358-3- حدود المنهج .
100 359-4- مظاهر تقدم حديثة .

*** * ثانياً: المنهج التاريخي.**

- 101 360- التاريخ وعلم الاجتماع .
102 361- ماهية التاريخ .

*** * ثالثاً: المنهج التكويني.**

- 103 262- تعريفه .

*** * رابعاً: المنهج الوظيفي.**

- 104 363- مفهوم الوظيفة .
104 363- مكرر - مالتينوفسكي (ب) .
105 364- مرتون (ر.ك) .
106 365- الوظيفية وعلم الإنسان وعلم الاجتماع .
107 365- مكرر - الوظيفية والسبية .
108 366- الوظيفية والايديولوجية .

*** * خامساً: البنيوية.**

- 109 367- مفهوم البنية .
110 368- التعريفات .

111	369- هل يوجد منهج بنيوي .
112	370- في الرياضيات .
112	371- في علم اللغة .
113	372- في علم السلالة .
113	373- في علم النفس .
114	374- في علم النفس الاجتماعي .
114	375- في علم الاقتصاد .
114	376- في علم الاجتماع .
115	377- تصورات رئيسية .
115	378- مفهوم ج . غورفيتش .
116	379- نقد هـ . لوفبغر .
117	380- التعارض بين البنىات المختلفة .
118	381- البنية والوظيفية .

* * * سادساً: التحليل النظامي .

119	382- 1- نظرة تاريخية .
120	383- 2- التعريفات والاتجاه .
121	384- أ - الاتجاه البنيوي الوظيفي : تالكوت بارسون .
121	385- البنية .
121	386- الوظيفة .
123	387- ج - س . هومانس .
123	388- ب - الاتجاه التوجيهي .
124	389- لوسيان ميل .
124	390- د . إياتسون .
125	391- امثلة تطبيق مخطط إياستون .
126	392- 3- انتشار استعمال التحليل النظامي وحدوده .

* سابعاً: المنهج الجدلي .

- 127 393- الجدلية والخبرانية .
128 394- الجدلية والتفسير .
129 395- مراجع .

الفصل الرابع : استعمال الرياضيات .

- 140 396- خصائص الرياضيات .

اولاً: النظريات المستعملة في العلوم الاجتماعية .

- 141 397-1- حساب الاحتمالات .
141 298-2- نظرية الرسوم البيانية أو الشبكات .
142 398- مكرر - المصطلح .
143 399- استعمال الآلات .
143 400- نظرية الرسوم البيانية والعلوم الاجتماعية .
144 401-3- نظرية الألعاب .
146 402- شروط الاستعمال .

ثانياً: التطبيقات المنهجية .

- 148 403-1- نظرية الإعلام .
149 404- أ - كمية المعلومات أو قياس المعلومات .
150 405- الوحدة الإعلامية .
151 406- ب - انتقال المعلومات .
151 407- التغذية الراجعة .
153 408- ج - تطبيقات النظرية .
145 409- د - طبيعة المعلومات .